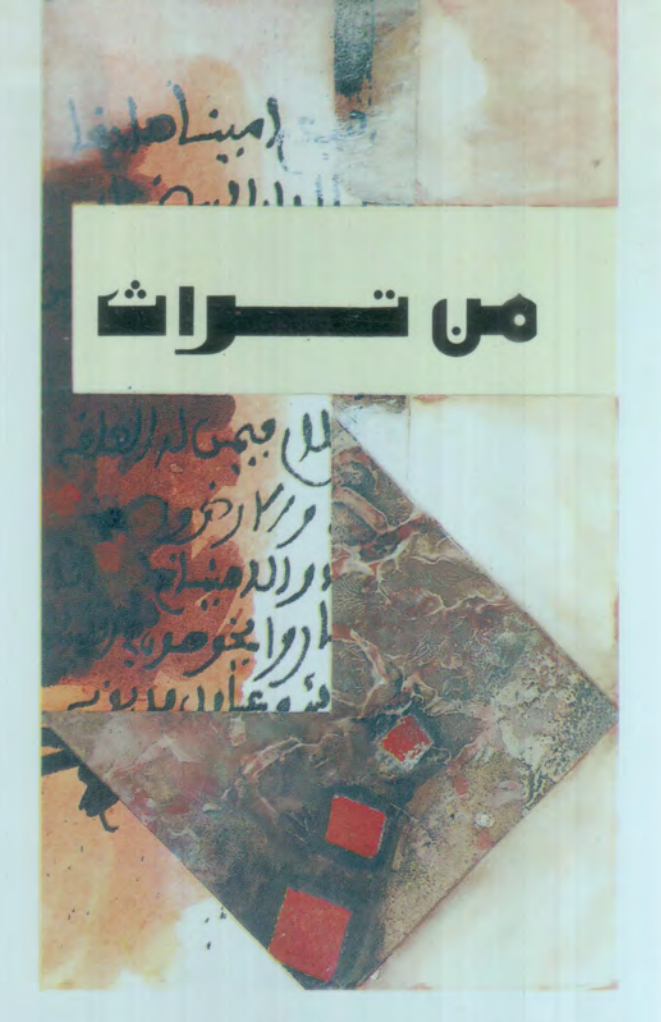


ابن البناء المراكشي

مكتبة
الأدب
المغربي

تحقيق : عمر أوكان

إفريقيا
الشرق

مكتبة الأدب المغربي

من تراث ابن البناء المراكشي

فهـرس المحتـويـات

— مقدمة المحقق.. 5

— رسالة الكليات في المنطق.. 19

— شرح رسالة الكليات في المنطق 27

— رسالة الجدل.. 71

— رسالة مراسم الطريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة 79

— فهرس الآيات القرآنية.. 97

— فهرس الأعلام.. 99

— فهرس الأماكن.. 100

— فهرس الشواهد.. 100

— فهرس الكتب الواردة في المتن.. 101

— فهرس المصطلحات.. 101

— قائمة بأهم المصادر المعتمدة في التحقيق.. 120

الطبعة الأولى 1995

رقم الإيداع القانوني 956/1994

ردمك 9981-25-026-0

مقدمة

صاحب هذه الرسائل هو : أبو العباس أحمد بن عثمان الأزدي المراكشي، الشهير بابن البناء العددي ؛ أما ابن البناء فنسبه إلى حرفة أبيه، والمراكشي نسبة إلى مولده، في حين أن العددي يرجع إلى تفوقه في هذا العلم. ويؤكد صاحب "السعادة الأبدية" على ضرورة إضافة "العددي" إلى "ابن البناء" وذلك لتمييزه عن مجموعة من الأعلام الذين اشتهروا بهذا الاسم.

ولا تطرح تسميته أي خلاف بين العلماء، وكذلك الأمر فيما يخص سنة ولادته، إذ الاتفاق أن مولده هو عام 654هـ، غير أن الخلاف قد وقع حول سنة وفاته، إذ تذكر الروايات أن وفاته كانت سنة 723 هـ، في حين نقل في "نيل الابتهاج" عن أبي زكرياء السراج أنه توفي عام 724 هـ ؛ ولعل القول الأخير هو الأرجح، إذ تذكر بعض الروايات أنه قد جلس للتدريس بمدرسة العطارين بفاس والتي أسسها السلطان أبو سعيد المريني سنة 723هـ.

وقد تعددت أسماء شيوخه، وكذا تلاميذه وشراحه، إضافة إلى تصانيفه التي تتجاوز المائة، والموزعة بين مجالات مختلفة من العلوم الفقهية والدينية والرياضية والفلكية والفلسفية والأدبية وغيرها، مما جعله يتبوأ مكانة مرموقة بين الأوساط الثقافية لذلك العهد كما تدل عليه شهادات العلماء أمثال : اللجائي وابن رشيد والمقري وابن هيدور وغيرهم؛ وإن كانت مؤلفاته تتسم بالإيجاز نظرا لإلمامه بموضوعاته من جهة، وكرهه للهذر والحشو من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه بقوله (من الوافر) :

قصدت إلى الوجازة في كلامي ** لعلمي بالصواب في الاختصار

ولم أحذر فهوما دون فهمي ** ولكن خفت إزراء الكبار

فشأن فحولة العلماء شأني ** وشأن البسط تعليم الصغار

وأغلب هذه التصانيف شروح لمتون، أو إجابات عن أسئلة، أو تحديدات ومقاربات لعلوم معينة.

لكن رغم كثرة تـآليفه فإن ما هـو مطبوع منهـا قليل جدا، كما أن الكثير من مخطوطـاته مفقود. فمما طبع له :

— تلخيص أعمال الحسـاب : نشر بتحقيـق محمـد السـويسي، منشـورات الجامعـة التونسية، المطبعة الرسمية، تونس 1969 .

— رسـالـة في الأعـداد التـامة والنـاقصـة والمتحـابـة : تحقيق محمـد السـويسي ضمن " حوليات الجامعة التونسية " ، عدد 13، سنة 1976 .

— رسالـة في الأشكال المساحيـة : حققها محمـد السويسي ضمن " حوليـات الجامعة التونسية " ، عدد 13، سنة 1976 .

— منهاج الطالب في تعـديل الكواكب : نشره D. Juan Vernet Ginés مع دراسة عليه وترجمة له إلى الإسبانية، وذلك في دار الطباعة المغربية بتطوان عام 1952 .

— جزء في الأنـواء : نشره المستشرق H. P. J. Renaud مع ترجمة له إلى الفـرنسية سنة 1948 .

— علم الأوقـاف بـالحساب : تحقيق محمـد العـربي الخطـابي، ضمن " علم المواقيت ومناهجه " ، نشر وزارة الأوقاف، طبع فضالة، المحمدية 1986 .

— رسالة على الصحفية الجامعة : تحقيق محمد العربي الخطابي، ضمن " علم المواقيت ومناهجه " ، نشر وزارة الأوقاف، طبع فضالة، المحمدية 1986 .

— الروض المريع في صنـاعة البديع : تحقيـق رضوان بن شقرون، دار النشر المغـربية، البيضاء 1985 .

— عنوان الدليل من مرسوم خط التنـزيل : تحقيق هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990 .

واليـوم ونحن نقـوم بتحقيق رسـائل أخرى لابن البنـاء المراكشي، لا نهدف إلا إلى إثـراء الخزانة العـربية بتراثنا الأصيل، وهـذه الرسائل هي : رسـالة الكليات في المنطق، شرح رسـالة الكليات في المنطق، رسالة الجدل، مراسم الطريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة .

ولا مجال للشك في صحة نسبتها إلى صاحبها، إذ ذكرتها مغلب المصنفات التي أحصت مؤلفات ابن البناء، وذلك مثل :

— التمحيص في شرح التلخيص، لابن هيدور التادلي .

— جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، لأبي العباس بن القاضي .

— نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التمبكتي.

— كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة.

— الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام وملوك الإسلام، لأبي الفضل عباس ابن إبراهيم المراكشي.

— السعادة الأبدية بمشاهير الحضرة المراكشية، لمحمد بن محمد بن عبدالله بن مبارك الفتحي المراكشي.

— ذكريات مشاهير المغرب، الحلقة 32، ابن البناء العددي، لعبدالله كنون.

— تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.

— مؤلفات ابن البناء المراكشي وطريقته في الكتابة، لرضوان بن شقرون.

وفيما يلي وصف لهذه الرسائل :

1 ـ رسالة الكليات في المنطق : ولا وجود لها في الخزانات العامة، وإنما النسخة الوحيدة الموجودة ـ على حد علمي ـ هي تلك التي بحوزة فيصل الشعبي الذي تفضل مشكورا بإطلاعي على النسخة الأم بعد أن سلمني مصطفى ناجي صاحب مكتبة دار التراث بالرباط نسخة مصورة لها.

وتقع هذه الرسالة ضمن مجموع يضم رسائل متعددة في موضوعات مختلفة، و يشتمل على 232 صفحة، وتمتد هذه الرسالة من الصفحة 148 إلى الصفحة 152، ويبلغ طول الورقة 21 سنتمترا، أما عرضها فهو 15.5 سنتمترا، وعدد أسطر كل صفحة 21 سطرا، ويتكون كل سطر من 8 إلى 12 كلمة، وحالتها جيدة، وقد كتبت بخط مغربي لم يذكر اسم ناسخه ولاتاريخ ذلك النسخ.

ولا يجب أن تختلط هذه الرسالة لدى القارىء برسالة أخرى لابن البناء، وهي رسالة الكليات في العربية.

2 ـ رسالة شرح الكليات في المنطق : وقد تسلمتها مصورة من عند مصطفى ناجي، واطلعت على النسخة الأم التي هي بحوزة فيصل الشعبي ضمن المجموع السابق الذكر، وتمتد من الصفحة 114 إلى الصفحة 147، وتشتمل على نفس مقاييس الطول والعرض، أما عدد أسطر كل صفحة فهو 23 سطرا، ويتكون كل سطر من 10 إلى 15 كلمة، وحالتها جيدة، وقد كتبت بخط مغربي يجهل نساخه؛ وذلك لأنها تشتمل على خط أكثر من ناسخ؛ غير أنها تنفرد بكتابة تاريخ الانتهاء من نسخها وهو 1161هـ.

3 ـ رسالة الجدل : وأتوفر على صورة لها تسلمتها من مصطفى ناجي الذي لم يذكر لي مصدرها، وبعد الفحص تبين لي أنها صورة لمخطوطة ليدن رقم(6) Bd. Or 811 ، وقد ذكرها رضوان بن شقرون وأشار إلى أنها موجودة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 9023، إلا أنني حين طلبتها وجدت أن ابن شقرون وقع له خلط والتباس إذ الرسالة التي أشار إليها في الجدول وليست في الجدل.

وتتألف هذه الرسالة من ثلاث ورقات كتبت بخط مغربي، وتشتمل كل صفحة على 21 سطرا، ويتكون كل سطر من 7 إلى 11 كلمة،

ومما تجدر الإشارة إليه أن لهذه الرسالة بدورها شرح، لكننا لم نستطع العثور عليه رغم ما بذلناه من جهد في سبيل ذلك، وعسى أن يظهر ذات يوم حتى تكتمل هذه الرسالة وتعم فائدتها أهل العلم وطلاب المعرفة.

4 ـ مراسم الطريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة : وتوجد بالخزانة الناصرية بتمكروت، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد عانيت كثيرا من العقبات الموضوعة والتي تحول دون سهولة الحصول على الترخيص لزيارة المكتبة والاطلاع على مخطوطاتها. وتقع هذه الرسالة في مجموع يحمل رقم 881، ويبلغ طولها 26.5 سنتمترا، أما العرض فهو 17.5 سنتمترا، وتشتمل كل صفحة على 25 سطرا، ويتكون كل سطر من 11 إلى 15 كلمة تقريبا، ويجهل اسم ناسخها، وكذا تاريخ ذلك النسخ.

كما توجد نسخة أخرى لهذه الرسالة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم2378 د، ضمن مجموع يحتوي على شرح لهذه الرسالة، لم نهتم به لأنه موضوع رسالة جامعية لنيل شهادة الماجستير من كلية الآداب بالرباط، واكتفينا بتحقيق الرسالة لشهرتها البالغة. وتقع هذه الرسالة في بداية المجموع، وتتألف من خمس ورقات مبتورة الأول؛ إذ تنقصها الديباجة والمرسم الأول، وطول هذه النسخة 28 سنتمترا، وعرضها 19.5 سنتمترا، وتتكون كل صفحة من 27 سطرا، ويشتمل كل سطر على 18 إلى 22 كلمة تقريبا، وقد كتبت بخط مغربي واضح، كما تتوسطها بعض الخروم، ويجهل تاريخ نسخها، وكذا ناسخها.

وقد استعملنا مجموعة من الرموز والإشارات في هذا التحقيق، وهي كالتالي :

ش : نسخة الشعبي وتشتمل على الكليات وشرحها.

ل : نسخة مصورة لرسالة الجدل.

ع : نسخة الخزانة العامة لمراسم الطريقة.

ن : نسخة الخزانة الناصرية لمراسم الطريقة.

ر : ورقة .

و : وجه الورقة .

ظ : ظهر الورقة .

( ) : إضافة لأكثـر من لفظ من طرف نسخة دون أخرى ، وهذه العلامـة لا توجد إلا فيما يخص "المراسم" لاشتمالها على مخطوطتين .

[ ] : زيادة من المحقق .

[( )] : بياض .

(. . .) : حذف لجملة مكررة ، أو لفظ مكرر، أو جملة لا معنى لها .

« » : مثال أو شاهد .

/ : بيان بـداية ونهاية كل صفحـة وذلك عندما يتعلق الأمـر بالمتن ، أما عنـدما يتعلق بالهامش فهذه العلامة تفصل بين اسم السورة القرآنية ورقم الآية .

// : بيان بداية نسخة الخزانة العامة لرسالة «المراسم» المبتورة الأول .

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
[illegible]
قال الشيخ الفقيه ابو العباس احمد بن محمد بن عثمان الازدي
[illegible] رحمه الله ونفعنا به آمين [illegible]
[illegible]
إن أشكال اللسان تقع اعتقادا انها تواضع المتواطئين وخلافه انها
[illegible] العلم لانه روح الحياة والعلم [illegible] الثلاثة [illegible]
المفعول متعلقه كذلك من حيث المراتب على مراتب الادراكات
الانسانية ثلاثة مرتبة الحس ومنها العبارة لفظ اللسان عما
في الضمير ومرتبة الفكر التخيلي ومنها ما يحطه النفس الفهم
من مدلولات الالفاظ ومرتبة العقل الروحي ومنها المعقولات
[illegible] الدائمة ومنها يستشرف على مشارق الانوار الفائضة
عن الباطن من قبل الحق الذي هو مفتاح باب ارتباط الخلق بالحق
ومسالك الاسماء الحسنى العالم الثابت بجميع المراتب الزائلة
[illegible] واصل للمرتبتين الاولتين من حيث الوجود والاول من
[illegible] والنطق والثانية مشتركة بين الطرفين مجاز فيها من
احدهما الى الآخر وكانت الثانية معقول والثالثة مبدأ والاولى
لاحق وقد جمعت كليات [illegible] باللسان العربي [illegible]
من جهة اللسان ومع ما فيها حصول الامر المشترك لجميع الالسن
وجمعت كليات تخص ما يحصل للعقل في نفس الانسان من مدلولات
الالفاظ [illegible] مشهورة وجمعت في هذا كليات عقلية
[illegible] فقصدت بها التنبيه عليها لكونها [illegible]

الصفحة الأولى من رسالة الكليات

تمنع الجمع والخلو وهو من الشيء هو أعم من نقيضه
وبين مانعة الخلو من الشيء وأخص من نقيضه
وبين مانعة الجمع الموصوف بالشيء فهو موصوف
بما يتصف به ذلك الشيء وغير موصوف بما لا يتصف
به ذلك الشيء فمطلوبات الاستدلال إما أن تقتضيها
التنبيه والاحضار بالبال وإما أن تكتسب من
مقدمات نظرية بضروب قطوع الاستدلال بكلي
على جزئي وما تفرع عنه على كلي وإما جزئي على جزئي
بواسطة كلي وإليه يرجع الاستدلال بكلي على
كلي وإما بثبوت المعنى على انتفاء الظاهر وبنفي
الظاهر بنفي المعنى وإما بثبوت أحد النقيضين على
نفي الآخر وما هو أخص منه أو بنفي أحدهما على ثبوت
الآخر وما هو أعم منه أو بنفي لازم أحدهما على ثبوت
الآخر وإما بثبوت أحد الضدين على نفي الآخر مبدأ
المبادئ منع أعظم القضايا اليقينية من العقول
العقلية أول الأوائل القضايا من البديهيات
الجزم بالبديهيات غير متوقف على إبطال التشكيك
فيها نهاية البحث والنظر شهود الحق القائم به
في صورة المطلوب كشفا في الضروريات أو مرورا
على أرجحه في الظنيات تمت

الصفحة الأخيرة من رسالة الكليات

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

قال شيخنا الفقيه المتفنن أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي رحمه الله ونفع به

الحمد لله بالإمداد [illegible] معترف برحمته [illegible] ونعمته [illegible] أوقفنا [illegible] علينا بنور العقل [illegible] على ما خفي [illegible]
والصلاة التامة على محمد نبيه الذي أنقذنا به من الردى وجعله رحمة للعالمين [illegible] صلى الله عليه وسلم وعلى آله ما راح [illegible]
وبعد فإن المعقولات لها لوازم وأعراض كثيرة تختلف باختلاف [illegible] الاعتبارات [illegible] النظر [illegible]
ولذلك [illegible] أردت أن أبين مقاصد [illegible] الكليات التي [illegible] لوازمها وعوارضها بعبارة [illegible] وأذكر ما [illegible] ليعرف مواضع الصواب فيتحراها ومواضع الغلط فيتجنبها [illegible] وجعلت علامة [illegible] الكليات [illegible] وبالله التوفيق

فصل

إن الإنسان لما كان [illegible] أعماله وأخلاقه إنما [illegible] بالعلم لأنه روح الحياة [illegible] إن الحقيقة البشرية [illegible] عن الكمال [illegible] في علمه [illegible]

أربع

الصفحة الأولى من رسالة شرح الكليات

[illegible] الضروريات
البديهيات ولا في [illegible] نهاية البحث والنظر لشهود الحق
الغائب بعد صورة المطلوب كشفا في الضروريات أو مرورا في
جهات [illegible] والظنيات [illegible] نهاية البحث إنما هو
إذا [illegible] العقل [illegible] صورة المبحوث عنه كشفا [illegible]
واتباعا للراجح عند [illegible] الظنيات [illegible]
[illegible] اليقين [illegible] الجزم [illegible]
بالظن الغالب [illegible] القطع [illegible]
في ذلك القطع [illegible] الظن الغالب [illegible]
الظن [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible]
[illegible]
عنه [illegible]

الصفحة الأخيرة من رسالة شرح الكليات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة أبو العباس أحمد
ابن البناء الأزدي نسبا المراكشي دارا رحمه الله تعالى

الجدل قانون نظري يتبين به سبيل الهدى من سبيل
الضلال ومثل ما انه المغمورات والمشهورات وهي
فيه بمنزلة الضروريات وما ليس كذلك فهو بمنزلة ما
ليس بضروري وغلبة الظن فيه بمنزلة القطع في القطعيات
واتباع الراجح دون المرجوح أمر لازم والعامل بالراجح
دون المرجوح مصيب في جملة لا محالة وعلى المستدل
بيان وجه الرجحان عنده إلى أن تغلبه غلبة الظن
لا بغلبة الرجحان في نفس غيره والحكم إما أن يكون
ثابتا بنفسه فلا يطلب دليل على ثبوته وإما أن يكون مفتقرا إلى قيام
دليل على نفيه والعدم دليل على ثبوته وكل حكم
معلل لازمه لا بد أن يكون مشروعا لمصلحة وأن يكون
منصوبا له علامة تدل على تحققه في الوجود وتلك
العلامة مناط الحكم وضابطه وتسمى علة وسببا وموجبا
ولا يكون كسبيا بل لا علما وأن تعذر النظر فيه فيعقل فيه
بعينه فمعلوم بلازمه ذلك النظر بكل ما يعني على البناء وتسمى
مظنة وأمارة ومقتضيا والمعتبر من التعليل فيها لا يكون

نسخة تعذر

منصوصا

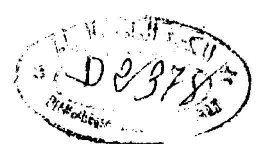
الصفحة الأولى من رسالة الجدل

ويقدم الثلاثة الأول على النقل [illegible] على الإضمار والأول
على الثاني ويرفع التعارض بين الأحكام فيقدم الواجب على
الممنوع وكل واحد منهما على الجائز وأوجب الواجبين
على الآخر وأولى الممنوعين على الآخر ويرفع التعارض بين
الأحكام فيقدم الواجب على الممنوع وكل واحد منهما على
الجائز وأوجب الواجبين على الآخر وأولى الممنوعين
على الآخر ويرفع التعارض بين الدليلين وبين البينتين
وبين الباطنين وبين الظاهرين وبين الباطن والظاهر وأما العقول
لا يتعارض [؟] العقليات [illegible] وقع بينهما تعارض كان أحدهما إما
منسوخا أو مخصوصا إن علم التقدم وإلا فالقول [illegible]
لا يستقل [illegible] وكل حكم واجب على المكلف في الحال
وكل حكم يمتنع ويبطل [illegible] عنه [illegible]
[illegible] إبطال الحكم شرعي [illegible] فهو باطل وقد يكون
[illegible] على الشبه [illegible] المتكلم عليها [illegible]
غير [illegible] في الفروع [illegible] تنشأ من تصور [illegible]
[illegible] بينه وبين [illegible] بينك [illegible]
[illegible] على الأصول التي [illegible]
الكلام والنظر [illegible] باب الشغب والعنا [illegible] وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
تم بحمد الله
[illegible] وحسن عونه [illegible]

[في الهامش:] [illegible] وأوجب الواجبين

الصفحة الأخيرة من رسالة الجدل

[illegible] الوهم بالعلامة الى غيره او بين لها بغيرها او يجمع ما بين بعض او بعض [illegible]
ما بين [illegible] [illegible] ويلزم [illegible] لو زمن يحسب [illegible] الوهم [illegible]
و[illegible] جزم لم تنتقل عن الجزء به لكونه على عين تلك الجهة التي جزم منها
[illegible] يعقل بينهن لحقه اللزوم [illegible] ما عند كان اللزوم في [illegible] السهو عما عند في
اللزوم في [illegible] فرنفع الظلال [illegible] الفكر في المبادي [illegible] باب العلم [illegible]
باب الوجود [illegible] كثل خطين امتزا على استقامتهما [illegible] البصر
الى طرفه منبصر بغير [illegible] البصر لبعده وانصباو احد الخطين على الاخر [illegible]
[illegible] الزاوية على البصر للبعد [illegible] الضيق وان كان العقل
يشهد بانهما اثنان وكذلك باب العلم وباب الوجود [illegible] زمن جهتنا
باب المقترنة [illegible] البصر معهما الى [illegible] في تلك
المضايق واضطلم [illegible] كان الوجوب [illegible] في تلك المضايق [illegible]
[illegible] من [illegible] الظلمات التي [illegible]
[illegible] الحلال [illegible] على [illegible]
العالم في الوجود لاستحالة [illegible] الحادث وما [illegible] هذا القول [illegible]
العلامة التي في النفس عما يقبل [illegible] في نفسه [illegible] كل شيء
[illegible] اثرها الحادث [illegible]
[illegible] في مورد العقل [illegible] الانتهاء والنهاية
[illegible] والبصر [illegible] معهما [illegible]
[illegible] جهة [illegible]
[illegible] متلقيا [illegible]
في [illegible] البصر [illegible] الاجتماع والافتراق
وتلك الاوصاف [illegible] تلك الاوصاف [illegible]
الاحوال [illegible] ولا نعم الا [illegible]
[illegible] واحد [illegible]
[illegible] ولا يقال [illegible]
[illegible] وكل
معقول [illegible] وهو [illegible] وغير متحرك ∴



الصفحة الثالثة من رسالة المراسم
مخطوط الخزانة العامة

الصفحة الأخيرة من رسالة المراسم
مخطوط الخزانة العامة

رسالة الكليات

[ر 1ظ] / بسم الله الرحمن الرحيم

[و] صلى الله على سيدنا ومولانا محمدوآله .

قال الشيخ الفقيه ، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي ، رحمه الله ونفعنا به ، آمين :

إن استكمال الإنسان في اعتقاداته ، وأعماله ، وأخلاقه ، إنما هو بالعلم ؛ لأنه روح الحياة .

والعلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، لانقسام متعلقه كذلك من حيث المراتب ؛ فإن مراتب الإدراكات الإنسانية ثلاثة : مرتبة الحس ، ومنها العبارة باللسان عما في الضمير ؛ ومرتبة الفكر التخيلي ، ومنها ما يحصل في النفس بالفهم من مدلولات الألفاظ ؛ ومرتبة العقل الروحي ، ومنها المعقولات الثابتة الدائمة ، ومنها يستشرف على مشارق الأنوار الفائضة على الباطن من قبل الحق ، التي هي مفتاح باب ارتباط الخلق بالحق ومسالك الأسماء الحسنى[أ] في العالم الثابت بها في المراتب الزائلة . وهي أم وأصل للمرتبتين الأولتين من حيث الوجود ، والأولى أصل من حيث البحث والنظر ، والثانية مشتركة بين الطرفين يجاز فيها من إحداهما إلى الأخرى ؛ فكأن الثانية مقصد والثالثة مبدأ ، والأولى لاحق .

وقد جمعت كليات تخص العبارات باللسان العربي ، مسموعة من أهل اللسان ، وفي ضمنها حصول الأمر المشترك لجميع الألسنة .

أ ـ لابن البناء رسالة في عدد أسماء الله الحسنى ، وهي مفقودة .

وجمعت كليات تخص ما يحصل بالفهم في نفس الإنسان من مدلولات الألفاظ، وهي مقبولة، مشهورة.

وجمعت -في هذا- كليات عقلية حاصلة لكل ذي لب، قصدت بها التنبيه عليها، لتكون حاضرة/ عند القصد إليها، فإنها متى كانت حاضرة عتيدة، صارت آلة يتوصل [د2و] بها إلى الوقوف على الأمور الخفية التي يطلب علمها المستفاد بالتعلم منه، فإنها معلومة، مركوزة في الفطر؛ والله يؤيد بالتوفيق.

كل حقيقة : إما بسيطة، وإما مركبة؛ وكل واحدة منهما : إما تركب منها غيرها، أو لا.

كل معنى لايمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك فيه، فهو الكلي؛ وكل معنى يمنع مفهومه من وقوع الاشتراك فيه، فهو الجزئي[أ] المتشخص.

الكلي -والجزئي- بالذات : المعنى؛ وبالعرض : اللفظ.[ب]

الكلي متعين في الفهم، فهو في الذهن أعرف من الجزئي.

المعرِّف للشيء معرفته سبب لمعرفة الشيء.

التعريف بالحد : إما من حيث الاسم؛ وإما من حيث الحقيقة، وهذا الثاني عسير[ج].

الكلي أعم من الجزئي المضاف؛ والمتشخص -وعدمه- أخص من عدم الجزئي.

الكلي يثبت بثبوت الجزئي، ولايثبت بثبوت الكلي جزئي معين.

الكل يثبت به الجزء، ولايثبت بالجزء الكل.

أ- انظر تعريف الكلي والجزئي ضمن "معيار العلم"، ص : 44-45 ؛ وكذلك "أسهل الطرق إلى معرفة المنطق"، ص : 44-45.

ب- انظر أقسام الكلي ضمن "أسهل الطرق"، ص : 45-46.

ج- انظر تعريف الحد ضمن "تلخيص أعمال أرسطو"، ص : 139 ؛ وكذلك "النجاة"، ص : 22 ؛ و"معيار العلم"، ص : 255؛ كما ينظر أقسام الحد ضمن "أسهل الطرق في معرفة المنطق"، ص : 47-48.

نفي الكلي نفي للجزئي، ولا ينعكس.

نفي الجزء نفي للكل، ولاينعكس.

الكل محمول بالطبع : إما حمل المواطاة إن كـان ذاتا، وإما حمل الاشتقاق إن كان صفة؛ والجزئي موضوع بالطبع[أ].

يعتبر الكلي الذي قبل الجزئيات، والكلي الذي معها، والكلي الذي بعدها.

كل صفة بالنسبة إلى الموصوف بها : إما لازمة، أو مفارقة؛ والمفارقة : إما سريعة، وإما بطيئة؛ واللازمة : إما للوجود، أو للماهية؛ وكل واحدة منهما : إما بينة بنفسها، أو بالاستدلال.

المعنى إذا نسب إلى المعنى وجد : إمـا أعم منه مطلقا، وإما أخص منـه مطلقا،/ [ر2ظ] وإما أعم من وجه وأخص من وجه، وإما لا أعم ولا أخص[ب].

الوصف الـذي يلحق الماهية : إما لـذاتها، أو لغيرها؛ وكلا التقديـرين : إما أن يكون أعم، أو أخص، أو مساويا.

المعاني لها اعتبـاران : من حيث هي في الذهن، ومن حيث هي في الوجـود خارج الذهن؛ فقد يثبت لها من حيث الذهن ما ينفى عنها من حيث الوجود.

تركيب المركب أو المؤلف : إما طبيعي، وإما صناعي، وإما ذهني.

كل مركب فانه يحتاج في ثبوته إلى ثبوت كل واحد من أجزائه معا، وفي نفيه إلى نفي واحد منهما.

الماهية المركبة : إن كـانت محققة استحال أن يكون شيء من أجزائهـا عدميا، وإن كانت اعتبارية جاز ذلك.

أ- يسمي النحـاة المحمول «خبرا»، والمتكلمـون يسمـونـه «صفة»، والفقهـاء «حكما»؛ أمـا الموضوع فيـميه النحويون «مبتدأ»، والمتكلمون «موصوفا»، والفقهاء «محكوما عليه».
ولمعرفة حدي المحمول والموضوع ينظر كتاب "النجاة"، ص : 13، وكذلك "معيار العلم"، ص : 288.

ب- انظر معيار العلم، ص : 63.

المقوم للنوع هي الماهية التي عرضت لها الجنسية، لا الجنس من حيث هو جنس.

الجنس أزيد من النوع من جهة العموم، والنوع أزيد من الجنس من جهة المفهوم(أ).

الفصل(ب) بالنسبة إلى الجنس، مقسم؛ وبالنسبة إلى النوع، جزء؛ وبالنسبة إلى حصة النوع من الجنس، مقوم.

اللزوم بين الشيئين قد يكون من الجانبين، إما لذاتيهما، أو لا لذاتيهما، وقد يكون من جانب واحد: إما لنفس اللازم، أو لنفس الملزوم، أو لأمر منفصل.

اللزوم قد يكون بين صادقين؛ أو كاذبين؛ أو مقدَّم كاذب وتال صادق، دون عكسه.

اللزوم: إما في الذهن، أو في الوجود، أو فيهما.

اللزوم: منها حقيقة، ومنها اعتبارية.

النقيضان لايجتمعان ولايرتفعان من جهة واحدة، في وقت واحد، بالنسبة إلى موضوع واحد(ج). / [ر 3و]

الضدان لايجتمعان كذلك، وقد يرتفعان إذا كان بينهما وسط.

فعل أحد الضدين يلزمه ترك الآخر؛ وترك أحدهما لا يلزمه فعل الآخر، إلا إذا كان مساويا للنقيض.

القضية: جازمة، وغير جازمة؛ وكل واحدة منهما: إما موجبة أو سالبة؛ وكل واحدة منهما: إما كلية، أو جزئية(د).

أ ـ انظر مفهومي الجنس والنوع ضمن "كتاب النجاة"، ص: 8ـ10، و"معيار العلم"، ص: 77.

ب ـ انظر مفهوم الفصل ضمن معيار العلم، ص: 77، و"النجاة"، ص 9ـ10، وكذلك "تلخيص منطق أرسطو"، ص: 522، و"الأسئلة"، ص: 97ـ98.

ج ـ انظر المتقابلان ضمن كتاب "المقولات"، ص: 118.

د ـ انظر أنواع القضايا ضمن "أسهل الطرق في معرفة المنطق"، ص: 50.

عموم الكليات من القضايا يعتبر بحسب الأفراد، والأزمنة، والأحوال، والمتعلقات، وسائر الأوضاع التي يمكن الحصول عليها.

القضايا لاتخلو عن الوجوب، والامتناع، والإمكان. والصدق والكذب في الأولين متعين؛ وفي الثالث متعين في الماضي والحاضر وقوعا لاوجوبا، وفي المستقبل لانعرف الطرف المتعين.

القضايا الجازمة تنعكس موجباتها جزئيات؛ وسالباتها الكلية العامة كنفسها، لاغير.

القضايا تلزمها قضايا أخر.

القضيتان إذا اختلفتا في الكم[1] تقابلتا، وفي الكيف تعاندتا، وفيهما تناقضتا[أ].

القضية اللزومية لاتقتضي إلا حصول التالي عند حصول المقدم؛ أو انتفاء المقدم عند انتفاء التالي؛ والقسمان الآخران لايلزمان إلا إذا كان المقدم لازما للتالي، وذلك قضية أخرى غير الأولى.

المتصلة تتعدد بتعدد أجزاء التالي دون أجزاء المقدم.

المنفصلة : إما أن تتركب من الشيء ونقيضه- أو مساوي نقيضه- وهي الحقيقة/ [ر 3ظ] تمنع الجمع والخلو[ب]؛ أو من الشيء و أعم من نقيضه، وهي مانعة الخلو؛ أو من الشيء وأخص من نقيضه، وهي مانعة الجمع[ج].

الموصوف بالشيء هو موصوف بما يتصف به ذلك الشيء، وغير موصوف بما لايتصف به ذلك الشيء.

---

1 ـ ش : الحكم.

أ ـ انظر "الجمل"، ص : 31.

ب ـ وتسمى بالمنفصلة الحقيقية.

ج ـ انظر أمثلة ذلك ضمن "معيار العلم" : 85.

مطلوبات الإنسان : إما أن يكفي فيها التنبيه والإحضار بالبال؛ وإما أن تكتسب من مقدمات فطرية، بطريق فطري.

الاستدلال : إما بكلي على جزئي؛ وإما بجزئي على كلي؛ وإما بجزئي على جزئي بواسطة كلي، وإليه يرجع الاستدلال بكلي علي كلي، وإما بثبوت المقدم على ثبوت التالي؛ أو بنفي التالي على نفي المقدم؛ وإما بثبوت أحد النقيضين على نفي الآخر، وما هو أخص منه؛ أو بنفي أحدهما على ثبوت الآخر، وماهو أعم منه؛ أو بنفي لازم أحدهما على ثبوت الآخر؛ وإما بثبوت أحد الضدين على نفي الآخر.

مبدأ المبادىء في إعطاء القضايا اليقينية هي القوة العقلية.

أول الأوائل في القضايا هي البديهيات.

الجزم بالبديهيات غير متوقف على إبطال التشكيك فيها.

نهاية البحث والنظر شهود الحق القائم به في صورة المطلوب، كشفا في الضروريات؛ أو من وراء حجاب الرجحان في الظنيات.

تمت

شرح رسالة الكليات

[ر 1ظ]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

[و] صلى الله على سيدنا محمدوآله .

قال شيخنا الفقيه المتفنن، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، رحمه الله ونفع به :

الحمد لله، بالإيمان به نزداد هدى، وبرحمته نبلغ من نعمته أقصى مدى، وبمنه علينا بنور العقل نشرف على ما خفي وبدا، والصلاة التامة على محمد نبيه الذي أنقذ به من الردى، وجعله رحمة للعالمين وإما ما لمن اقتدى، صلى الله عليه وسلم وعلى آله ماراح متحرك وغدا .

وبعد؛ فإن المعقولات لها لوازم وأعراض كثيرة تختلف باختلاف الاعتبارات، فقد يقع للفهم فيها التباس؛ ويعرض بسبب ذلك للنظر تردد، وللفكر احتباس .

فأردت أن أبين مقاصد العقليات التي جمعتها، وأبين لوازمها وعوارضها بعد فهم معناها ،وأذكر من ما يعرض من اللبس فيها مقدارا كافيا لمحصلها؛ ليعرف مواضع الصواب فيتحراها، ومواقع الغلط فيتجنبها ويتحاماها .

وجعلت علامة لنص تلك الكليات حرف " الصاد" ، وعلامة لبيان مقصدها حرف " الباء" ؛ وبالله التوفيق .

[1]ص : إن استكمال الإنسان في اعتقاداته، وأعماله، وأخلاقه، إنما هو بالعلم؛ لأنه روح الحياة .

ب : إن الحقيقة البشرية لما كانت قاصرة عن الكمال، احتاجت إلى الاستكمال = «وقل رب زدني علما[أ]».

والدين أربعة /أرباع كما قسمه أبو حامد في كتاب «الإحياء»[ب] : [ر 2و]

ربع في الاعتقادات، وربعان في العبادات والمخالطات[1]، ويجمعها الأعمال، وربع في [في] الأخلاق[ج]. فهي راجحة إلى ثلاثة : اعتقادات، وأعمال، وأخلاق.

ولايعلم الخطأ والصواب في كل ذلك إلا بالعلم، والعلم للحياة بمنزلة الروح للنفس. قال الله تعالى في حق الكافر -لعدم العلم منهم- : «أموات غير أحياء». [د]

وقال في حق العالم: «أو من كان ميتا فأحييناه، وجعلنا له نورا يمشي به في الناس، كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها[هـ]».

ص : [2] والعلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لانقسام متعلقه كذلك من حيث المراتب، فإن مراتب الإدراكات الإنسانية ثلاثة :

مرتبة الحس[2]، ومنها العبارة باللسان عما في الضمير.

ومرتبة الفكر التخيلي، ومنها ما يحصل في النفس بالفهم من مدلولات الألفاظ .

ومرتبة العقل الروحي، ومنها المعقولات الثابتة الدائمة، ومنها يستشرف على مشارق الأنوار الفائضة على الباطن من قبل الحق، التي هي مفتاح باب ارتباط الخلق

---

1 ـ ش : المخالصات.

2ـ ش : الحسي.

أ ـ طه / 50.

ب ـ لابن البناء مختصر لكتاب الإحياء للغزالي، كما أنجز مجموعة من المختصرات نذكر منها م " مختصر الكشاف للزمخشري "، و" مختصر رسالة ابن الصفاء "، وغير ذلك.

ج ـ انظر مقدمة " إحياء علوم الدين ".

د ـ النحل / 21.

هـ ـ الأنعام / 122.

بالحق ومسالك الأسماء الحسنى في العالم الثابت بها في المراتب الزائلة. وهي أم وأصل للمرتبتين الأولتين من حيث الوجود، والأولى أصل من حيث البحث والنظر، والثانية مشتركة بين الطرفين يجاز فيها من إحديهما إلى الأخرى؛ فكأن الثانية مقصد، والثالثة مبدأ، والأولى لاحق.

ب: العلم ينقسم قسمين (أ) - في المشهور من القول- وهما : تصور، وتصديق(ب)؛ [وذلك] من حيث إدراك البسيط والمركب.

فهذان القسمان له من جهة انقسام المعلومات إلى بسيط ومركب، ويتعلق العلم بها من حيث نحسها بالحواس، وبها من حيث هي مرتسمة بأسمائها وصفاتها في الخيال الذهني، وبها من حيث هي حقائق ثابتة في نفس الأمر.

فهذه مراتب الإدراك البشري من حيث اتصاف العالم بالعلم : مرتبة الحس[1]. ومرتبة الخيال، وهي تابعة للحس؛ ومرتبة العقل (ج).

وأيضا للمعاني من حيث تعلق العلم بها ثلاثة[2] اعتبارات :

أحدها /من حيث هي في الأعيان، وهناك يعرض لها التعيين والتشخيص. [ر2ظ]

وثانيها من حيث هي في الأذهان، وهناك يعرض لها العموم والشمول.

وثالثها من حيث ذواتها وأنفسها، وهي كذلك حقائق محضة، معقولة، لاعموم فيها ولاخصوص.

فهذه ثلاث مراتب من حيث اعتبار المعلوم بالنسبة إلى جهات[3] تعلق العلم به.

1ـ ش : الحسي.
2ـ ش : ثلاث.
3ـ ش : جقات [وهي لا معنى لها]
أـ انظر أقسام العلم ضمن : " أسهل الطرق إلى معرفة المنطق" ، ص : 47 ؛ و"معيار العلم" ، ص : 35.
ب ـ انظر حد التصور والتحقيق ضمن " النجا" ة ص : 3، وتلخيص "منطق أرسطو" ، ص : 369ـ370.
ج ـ للغزالي تقسيم آخر ضمن "معيار العلم" ، ص : 61ـ62.

فهـذه القسمة للعلم الأولى من المشهـورة المتقـدمة الـذكـر، لأن المقصود إنما هـو علمنا.

والعقل يقال باشتراك على أمور [أ]:

أولها الـوصف الـذي بـه يفـارق الإنسان سـائر البهـائم، ويستعـد لقبـول العلم النظري، والصناعات الفكرية، وهي غريزة فيه كأنه نور يقذفه الله في القلب.

وثانيها علوم ضرورية، وهي التي يجد الإنسان كأنه فطر عليها.

وثالثها علوم تستفاد من التجارب لمجار الأحوال.

ورابعها تعرف عواقب الأمور، وإقماع الشهوة الداعية إلى العاجلة بها.

فالأول هو [1] الأس، وهو [2] الذي قيد بالروحي لينفصل بذلك من غيره.

والثاني فرعه القريب.

والثالث فرعهما، إذ بهما تستفاد التجارب.

والرابع هو الثمرة والغاية المطلوبة.

فالأولان [3] بـالطبع، والآخران بـالكسب، ولـذلك قـال علي رضي[الله] عنـه: «رأيت العقل عقلين: مطبوع [4]، ومسموع؛ ولاينفع مسموع إذا لم يكن مطبوع [ب]».

ومن المعقـولات التـوجه نحـو الحق الـذي قام بـه كل شيء، وأحـاط بكل شيء؛ فيظهـر ارتبـاط الخلـق بـالحق، وتظهـر مسـالك الأسماء الحسنـى في العـالم؛ لأن العلم بأحكام، وصفات وأحوال، هي أدلة على تلك الأسماء، وعلل التصديق بها.

1، 2ـ ش: هي

3ـ ش: فالأول

4ـ ش: فمطبوع

أـ انظر معاني العقل عند الجماهير والفلاسفة والمتكلمين ضمن "معيار العلم"، ص: 276.

ب ـ انظر نهج البلاغة، ج 4، ص: 79.

ويرجع حاصل اختلافها إلى اختلاف مداركنا، فتكثرت الأسماء لتعدد التعلقات بالإضافة إلى إدراكنا، أما من حيث ذات الله، فلا نحيط به علما، [إذ] لايعلم الله إلا الله، وجاءت هذه المراتب الثلاثة على حسب مراتب الأنوار الثلاثة التي رآها إبراهيم عليه السلام في الكواكب، والقمر، والشمس[أ].

والعالم إنما هو/ نسبة في علم الله سبحانه، غير مجعولة بجعل جاعل؛ لأن علم [ر3و] الله قديم، ثم عرض للعالم ظهور بعضه لبعض، وهو المعبَّر عنه بالحياة الدنيا، وهذه مرتبة زائلة بمرتبة البرزخ، وتلك زائلة بمرتبة الحياة الآخرة. فالعالم ينتقل في المراتب الزائلة، إذ لا ثبوت لها إلا به، وإن كان هو يزول عنها إذا زالت عنه.

وكل أحد يجد من نفسه أنه هو الذي كان صغيرا وكبر، وأنه الذي كان نائما واستيقظ، وأنه الذي كان جاهلا وعلم، وغير ذلك من المراتب الزائلة [التي] هو فيها ثابت.

والمعقولات الثابتة الدائمة سابقة على المرتبتين الخيالية والحسية في الوجود، وبها يصح ما يحصل فيها من المدركات، فهي أم وأصل، ومرتبة الحس سابقة لنا من حيث إدراكنا، فإنها السابقة لنا في الوجود عند الولادة، ثم بعد ذلك نتخيل، ثم بعد ذلك نعقل. فنحن من جهة إدراكنا ننتقل من المحسوسات إلى التخيلات، ومن التخيلات إلى المعقولات، ومن الألفاظ إلى المعاني- وإن كان الأصل من حيث الوجود المعقولات ثم عرض لها الحس، وكذلك المعاني سابقة ثم عرض لها اللفظ - فباب إدراكنا وبحثنا مغاير لباب الوجود، ودائر عليه، ومرتبط أحدهما بالآخر.

ولما كان ولابد من لفظ يدل على المعنى- وحينئذ يستدل باللفظ على معناه، وبالاسم على مسماه- كان وضع الألفاظ للدلالة على المعاني متقدما على الاستدلال بها، والواضع لها معلم لغيره، ومفهم له، وإلا لم يحصل الاستدلال بها للغير.

أ ـ إشارة إلى قوله تعالى: «وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض ليكون من الموقنين، فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي، فلما أفل قال لا أحب الآفلين. فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي، فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين. فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر، فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون، إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين»، الأنعام/ 75ـ79.

فإن اعتبرت الملائكة والإنسان، كان ذلك فيهم بإلهام غيرهم، وإيقاعه ذلك في نفوسهم، فهو الواضع الأول، والمعلم الأول؛ وهو الله سبحانه، قال الله سبحانه: «وعلم آدم الأسماء كلها[أ]»... الآية، وفيها قالت الملائكة: «لاعلم لنا إلا علمتنا[ب]».

وكل محسوس لابد له من تخيله، ثم يجرد من العوارض فيصير معقولا، وكل معقول فإنه يقترن به في الذهن عوارض يتنزل بها إلى الحس حقيقة، أو لفظا. وبهذا الثاني برزت الصنائع في الخلق من بطونها/ إلى ظهورها، ومن غيبتها إلى مشاهدتها بالإضافة إلينا، [ر3ظ] فلكون المعقولات سابقة على المرتبتين الحسية والخيالية في نفس الأمر - والحس لها لاحق، لأنها غنية من أن تصير محسوسة - أشبهت العلم الذي له سوابق، ومقاصد، ولواحق.

[3] ص: وقد جمعت كليات تخص العبارات باللسان العربي، مسموعة من أهل اللسان، وفي ضمنها حصول الأمر المشترك بجميع الألسنة.

وجمعت كليات تخص ما يحصل بالفهم في نفس الإنسان من مدلولات الألفاظ، وهي مقبولة، مشهورة.

وجمعت - في هذا - كليات عقلية، حاصلة لكل ذي لب، قصدت بها التنبيه عليها، لتكون حاضرة عند القصد إليها، فإنها متى كانت حاضرة عتيدة، صارت آلة يتوصل بها إلى الوقوف على الأمور الخفية التي يطلب علمها المستفاد بالتعلم منه، فإنها معلومة، مركوزة في الفطر. والله يؤيد بالتوفيق.

ب: الحاجة إلى أمور كلية ضوابط للنظر[1]، في تلك المراتب الثلاثة، ماسة جدا.

فمنها ضوابط الألفاظ الدالة على المعنى، لأن المخاطبات[ج] يحتاج فيها إلى معرفة النحو[د] الذي ينحي بدلالة الألفاظ على المعاني، والاعتبارات التي وضع اللفظ للمعنى

1- ش: النظر.

أ- البقرة / 31.

ب- البقرة / 32.

ج- انظر أقسام المخاطبات عند ابن البناء ضمن "الروض المريع"، ص: 81.

د- انظر المقارنة التي يعقدها الفارابي بين المنطق والنحو ضمن "التواطئة"، ص: 55 و 60.

بإزائها بحسب اللسان الذي به التخاطب؛ فإن اعتبارات المعاني تختلف باختلاف الاسم، فتنحو أمة في اعتبار معنى نحوا غير الذي تنحاه أمة أخرى، وتختلف دلالة الألفاظ على المعنى لأجل ذلك [أ].

ولما خاطبنا الله سبحانه - على لسان محمد رسوله صلى الله عليه وسلم - بلسان عربي مبين، احتاج من ليس بعربي إلى فهم لسان العرب، ونحوهم في اعتبار المعاني، وفي دلالة الألفاظ عليها من المنقول عنهم.

ومن تلك الأمور الكلية ضوابط للمعاني من حيث هي حاصلة للفهم من دليل اللفظ، ولابد أن يكون ما يفهم من دليل اللفظ مشهورا عند الجمهور، أو عند أهل ذلك الشأن أنه مدلول تلك الألفاظ، أو يكون منقولا ممن يرضى قوله، وأن تكون اعتبارات المعاني، وصفاتها، وأحكامها، وعوارضها، من جهات/ مشهورة في الاعتبار، أو منقولة [ر4و] لكونها صادقة، أو مأخوذة ممن يرضى.

ومن تلك الأمور الكلية ضوابط المعقولات لتكون حاضرة [ب]، والحاجة إلى كل ذلك إنما هي ليتأدى بواسطته من المعلومات إلى المجهولات.

واللب خالص الشيء وصفوه، قال الله تعالى: «إنما يتذكر أولوا الألباب [ج]»، فهم يصفون الشيء، ويخلصون المفهوم بأفكارهم، وليس كذلك غيرهم ممن يعقل ولايتدبر.

ولما كانت المعقولات تحتاج إلى تخلص من الأوهام، وإلى جمعها في الذهن، استعمل ذكر الله في حصولها دون العقل. ومايعتاص من هذه الكليات العقلية على الفهم، فإنما ذلك لقلة الاستعمال والتصرف، والدلالة عليه بذلك اللفظ.

وإنما يعتبرها الإنسان بعد حصول فهمها، فإنه يجد من نفسه الجزم بها كأنها مركوزة في فطرته، لم يفده البيان بها إلا التنبيه فقط، حتى يجد من نفسه أنه لو نظر فيها من تلقاء

أ ـ انظر أقسام دلالة اللفظ على المعنى عند ابن البناء ضمن "الروض المريع"، ص: 75ـ76.
ب ـ تتفق هذه القسمة مع دلالة لفظة المنطق عند الفارابي، انظر "التوطئة"، ص: 59.
ج ـ الرعد/ 19.

نفسه لوجدها كذلك، فهي غير مستفادة من كتاب، ولامن استدلال، بل يكفي فيها صفاء العقل السليم، وماوقع منها في الكتب إنما احتيج إليه في ضبطها.

[4] ص: كل حقيقة : إما بسيطة، وإما مركبة؛ وكل واحدة منهما : إما تركب منها غيرها، أو لا.

ب: المراد بالعقليات : المعاني المتعلقة بالحدود، والبراهين خاصة؛ لأن الحدود تقتنص بها البسائط، والبراهين تقتنص بها المركبات؛ فلذلك تقدم من هذه الكليات ذكر البسيط والمركب، فالبسيط : كالجوهر الفرد، والعرض؛ والمركب : كالجسم، والقضية.

[5] ص: كل معنى لايمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك فيه، فهو الكلي؛ وكل معنى يمنع مفهومه من وقوع الاشتراك فيه، فهو الجزئي المتشخص.

ب[1]: كل واحد من البسيط والمركب : إما كلي لاوجود له إلا في الذهن؛ وإما جزئي متشخص خارج الذهن.

فالكلي : كالمفهوم من النكرة، ومن المصدر.

والجزئي المتشخص : كالمفهوم من العلم، / والمضمر.

[6] ص: الكلي - والجزئي - بالذات : المعنى؛ وبالعرض : اللفظ.

ب: هذه المعاني لها بالطبع، وأما اللفظ الدال عليها، فإطلاق ذلك عليه إنما هو بطريق صلاحيته لأن يسمى به كثيرون، أو لخصوصه بالوضع.

واللفظ كلي من حيث وضع لمعنى كلي، واللفظ جزئي من حيث وضع لمعنى جزئي؛ فذلك له بالعرض، إذ لا يمتنع أن يوضع اللفظ الذي للمعنى الكلي على المعنى الجزئي، وعكس ذلك الذات.

والعرض في المعاني، نظير الحقيقة والمجاز في الألفاظ.

[7] ص: الكلي متعين في الفهم، فهو في الذهن أعرف من الجزئي.

1ـ ش : ص

ب: لكون الجزئي مركبا في الفهم من الكلي والمتشخصات التي بها تعين، كان الكلي داخلا في مفهوم الجزئي دخولا به قوامه؛ لأن من علم هذا الرجل فقد علم الرجل المطلق، وهو سابق عليه في المعرفة الذهنية، وأجلى منه لقلة شروطه، فكان أعرف لتعينه في الذهن.

فإذا أخذ الكلي والجزئي بالنسبة إلى الذهن، كان الكلي معرفة والجزئي نكرة.

وإذا أخذا [1] بالنسبة إلى الوجود، كان الجزئي معرفة والكلي نكرة، لتعين الكلي في الذهن وتعين الجزئي في الوجود، ولذلك قال سيبويه في النكرة إنها[2] قبل المعرفة، وإن المعروف يخرج من المنكور [أ].

8: ص: المعرف للشيء معرفته سبب لمعرفة الشيء.

ب: لما كان الكلي بهذه الصفة - من انه أجلى في الذهن وأعرف - لزم التعريف للماهيات بالكليات دون الجزئيات.

ولما كانت معرفة المعرف سببا لمعرفة المعرف، اشترط[3] العلماء في المعرف أن يكون غيره سابقا عليه في المعرفة، ومباينا له، وأجلى منه، ومساويا له في العموم، وغير معرف به؛ واشترطوا في لفظه أن يكون ظاهر الدلالة بالنسبة إلى السامع[ب].

9: ص: التعريف بالحد: إما من حيث الاسم؛ وإما من حيث الحقيقة، وهذا الثاني عسير.

ب: التعريف بالحد إن أخذ من باب الإدراك، فهو حد الاسم، وهو سهل؛ لأن كل من يتصور أمرا معقولا، فإنه يتصور الجزء المشترك والجزء المميز، فيكون معنى الحد تفصيل مادل عليه الاسم بالإجمال.

---

1 - ش: أخذ.

2 - ش: إنما

3 - ش: واشترط

أ - انظر "الكتاب"، ج 2، ص: 9 و 14

ب - انظر "المجمل"، ص: 31.

وإن أخذ من باب الوجود، فهو حد المسمى، وهو عسير؛ لأن من يشير إلى موجود معين/ ، ويزعم أن حقيقته مركبة من كذا وكذا، فلا شك أنه مفتقر إلى دليل، [ر5و] ويكون معنى الحد حقيقة الشيء وذاته.

وينبغي أن يعطى لكل باب مايليق به، ولايخلط باب الوجود بباب الإدراك، فإنه مغلط في النظر.

[10]ص : الكلي أعم من الجزئي المضاف؛ والمتشخص -وعدمه- أخص من عدم الجزئي.

ب : ومن المواضع المغلطات أيضا التباس الكلي بالكل، والجزئي بالجزء. فالكل «كالحيوان» أعم من «الإنسان» الذي هو جزئي بالإضافة إلى الحيوان، وإن كان كليا بالنسبة إلى «زيد» المتشخص، و«الحيوان» أعم من «زيد» أيضا؛ فإن الجزئي يقال على معنيين: على الشخص المعين؛ وعلى كل مندرج تحت عام، وهذا الثاني هو الجزئي المضاف؛ والأول هو المتشخص.

وعدم الكلي أخص من عدم الجزئي؛ لأن الذي يعاند الجزئي أكثر مما يعاند الكلي. فقولنا : «غير الإنسان» و «غير الحيوان»، غير الإنسان أعم من غير الحيوان، لأن غير الإنسان فيه غير الحيوان وزيادة بعض الحيوان.

[11]ص : الكلي يثبت بثبوت الجزئي، ولا يثبت بثبوت الكلي جزء معين.

ب : إذا وجد الجزئي كالإنسان ـ مثلا ـ أو شخص منه، وجد الكلي كالحيوان والجسم، ولايلزم من وجود الجسم والحيوان وجود الإنسان، إنما يلزم وجود جزئي، لكنه غير معين.

[12]ص : الكل يثبت به الجزء، ولايثبت بالجزء الكل.

ب : الكل إنما هو مجموع الأجزاء، فإذا وجد «السكنجبين» فقد وجد «الخل» و «العسل»، ولايلزم من وجود الخل وجود السكنجبين. فهذا فرق بينهما من جهة الوجود.

[13]ص : نفي الكلي نفي للجزئي، ولاينعكس.

ب : هذا فرق من جهة العدم؛ إذا انتفى الكلي انتفى الجزئي، فإذا لم يوجد الحيوان لم يوجد الإنسان ولاغيره من الحيوانات؛ ولايلزم من نفي الإنسان نفي الحيوان.

[14] ص : نفي الجزء نفي للكل، ولاينعكس.

ب : نفي الجزء نفي للكل، فإذا لم يوجد خل لم يوجد[1] سكنجبين؛ ولايلزم من نفي /[ر 5ظ] السكنجبين[2] نفي الخل.

[15] ص : الكل محمول بالطبع : إما حمل المواطاة إن كان ذاتا، وإما حمل الاشتقاق إن كان صفة؛ والجزئي موضوع بالطبع.

ب : لما كان الكلي يثبت بثبوت الجزئي، كان الجزئي متصفا فيحمل عليه في الإخبار فيقال : «الإنسان حيوان والسواد لون»، هذا هو الموافق للطبع؛ لأن الكلي يوجد للجزئي، فإذا كان الجزئي مقدما، كان الكلي لازما له.

فإذا كان الخبر اسما للذات : «كالحيوان»، و «الجسم»، و «اللون»، ونحو ذلك، يسمى حمل المواطاة؛ لأن الاسم وطيء معناه.

وإن كان الخبر اسما للصفة : «كالماشي» و «الكاتب»، يسمى حمل الاشتقاق؛ لأن الماشي مشتق من المشي، والكاتب مشتق من الكتابة، فلم يطإ الاسم الذات لأجل الصفة الحائلة بينهما؛ لأن الكتابة اسم للذات من حيث الكتابة، يزول عنه الاسم بزوالها، ويثبت بثبوتها، بخلاف اسم الانسان فإنه له من جهة ذاته، لامن حيث صفته، فوطىء الاسم فيه الذات.

[16] ص : يعتبر الكلي الذي قبل الجزئيات، والكلي الذي معها، والكلي الذي بعدها.

ب : الكلي الذي قبل الكثرة، قيل إنه الصورة المعقولة المفارقة.

والكلي الذي مع الكثرة، هو القدر المشترك بين الأشخاص الموجودين خارج الذهن.

---

1 ـ ش : يوخذ

2 ـ ش : سكنجبين.

ثم إذا شاهدها الإنسان حصل في ذهنه - عند مشاهدتها - معنى كلي مجرد من التشخصات، فذلك هو الكلي الذي بعد الكثرة.

[17] ص : كل صفة بالنسبة إلى الموصوف بها : إما لازمة، أو مفارقة؛ والمفارقة : إما سريعة، وإما بطيئة؛ واللازمة : إما للوجود، أو للماهية؛ وكل واحدة منهما : إما بينة بنفسها، أو بالاستدلال.

ب : وإذ ذكرت الصفة في حمل الاشتقاق، لزم ذكر الصفات :

فالسريعة : «كحمرة الخجل».

والبطيئة : «كسواد الشعر».

واللازمة للوجود : «كسواد الغراب».

واللازمة للماهية : «كالاضلاع للمثلثة».

والفرق بينهما جواز ارتفاع لازمة الوجود في الذهن، ولاتبطل الماهية /ولايجوز ذلك [ر 6و] في لازمة الماهية، بل متى قدر ارتفاعها بطلت الماهية.

[18] ص : المعنى إذا نسب إلى المعنى وجد : إما أعم منه مطلقا، وإما أخص منه مطلقا، وإما أعم من وجه وأخص من وجه، وإما لا أعم ولا أخص.

ب : وإذ ذكرت[1] نسبة الصفة إلى الموصوف بها، لزم ذكر نسبة المعنى إلى المعنى.

فالأعم مطلقا «كالحيوان» أعم من الإنسان مطلقا.

«والإنسان» أخص من الحيوان مطلقا.

والأعم من وجه والأخص من وجه «كالحيوان» و «الأبيض»؛ فإن الحيوان أبيض وغير أبيض، والأبيض حيوان وغير حيوان، فانفرد الحيوان بما ليس بأبيض «كالغراب»، وانفرد الأبيض بما ليس بحيوان «كالثلج»، واشتركا معا في الحيوان الأبيض.

---

1 ـ ش : ذكر

والـذي لاأعم ولا أخص : إمـا مسـاو «كالنـاطق» و «الإنسـان»، وإمـا مبـاين «كالفرس» و «الإنسان».

[ص: 19] الوصف الـذي يلحق الماهية : إمـا لذاتها، أو لغيرها؛ وكـلا التقديـرين : إما أن يكون أعم، أو أخص، أو مساويا.

ب: المقتضي للحوق الصفة بالماهية : إما ذات الماهية، أو غيرها.

فالذي يلحق الماهية لذاتها وهو أعم «كالزوجية للأربعة».

والذي يلحقها لذاتها وهو مساو «ككون الأربعة ربعها واحد».

والـذي يلحقها لـذاتها وهـو أخص «كالـزوجية للعـدد أو الفـردية»؛ لأن العـدد يتصف بأحدهما لابعينه، وكل واحد منهما أخص منه.

والذي يلحق الماهيـة لغيرها، فـذلك الغير : إما أعم من الماهيـة، وإما أخص، وإما مساو.

وذلك الغير أيضا : إما ملازم، وإما مفـارق؛ والمفارق : إما سريع الزوال، وإما بطيء (. . .[1])[والملازم : إما للوجود، وإما للماهية]، فهذه أقسام كثيرة.

فإذا قيل : «الإنسان ضـاحك»، فالضحك لحقه لأنـه متعجب، والتعجب لحقه لأنه نـاطق، والنطق لحقه لـذاته. والضحك والتعجب من حيث القـوة كل واحد منهما مساو ولازم؛ ومن حيث الفعل كل واحد منهما أخص ومفارق. والنطق مساو، لازم.

وإذا قيل : «الإنسـان ماش». فـالمشي لحقه لأنـه حي، والحي لحقـه لذاتـه. وكل واحد منهما أعم. والمشي بالقوة لازم؛ وبالفعل مفارق.

[ر 6ظ] / وإذا قيل : «الإنسان يحرك يده في الكتابة». فهذا وصفه لحقه لأجل الحياة. وهو بحسب الكتـابـة لازم لماهيـة الكتـابـة، غير مفـارق. وهـو مفـارق من حيث

1ـ ش : «والوصف الذي يلحق الماهية بالنسبة إلى ذلك الغير : إما ملازم له، وإما مفارق»، وهي جملة ارتأينا حذفها لأنها تكرر نفسها.

الذات. فالوصف بحركة الأصابع لازم للإنسان لأجل الحياة مادام موصوفا بالكتابة، ولا يدوم بحسب الذات.

وإذا قيل: «الحيوان متنفس». فالتنفس لحقه لأنه حي، وهو لابد منه وقتا ما غير معين.

وهكذا تعتبر جميع الصفات، وماذكرته من الأمثلة كاف في التنبيه عليها، ولايحتاج إلى حصر الأقسام وتمثيلها، فإن الإشارة هنا إلى ذلك على سبيل التفصيل متعذر لطوله، وليس يخفى عليك ذلك.

[20] ص: المعاني لها اعتباران: من حيث هي في الذهن، ومن حيث هي في الوجود خارج الذهن؛ فقد يثبت لها من حيث الذهن ما ينفي عنها من حيث الوجود.

ب: أما اعتبارها من حيث هي متصورة في الذهن فيعرض لها العموم والشمول، وأما اعتبارها من حيث الوجود فيعرض لها التعيين والتشخص؛ وهذان الاعتباران لها من حيث التقييد.

وأما من حيث الإطلاق فهو اعتبارها في نفسها من حيث هي حقائق محضة، ولا عموم فيها ولاخصوص، بل معقولة فقط، غير مقيدة بوجود ولاذهن، وقد تقدم ذلك [أ].

وإن باب الوجود غير باب العلم، فالدخان- مثلا- وجوده سبب في التصديق بوجود النار من حيث الإدراك؛ وفي الوجود عكس ذلك، فوجود النار سبب في وجود الدخان.

وكذلك قول القائل اعتبار انقسام الجسم لايتناهى إلى جزء لايتجزأ من حيث الذهن والتوهم، ومن حيث الوجود لابد أن ينتهي إلى جزء لايتجزأ.

وكذلك قولنا: «السواد لون قابض للبصر»، فهذا التركيب من اللون والقبض للبصر إنما هو حاصل للسواد، وقبضه للبصر حاصل في الذهن فقط، وأما في الوجود

أ ـ انظر الصفحة 31 من هذه الرسائل.

فالسواد بسيط غير مركب، لأن اللون الذي للسواد هو السواد بعينه، وقبضه للبصر حاصل له، والحكم عليه ليس بصفة موجودة في السواد.

وكذلك القول في سائر الأعراض، ولهذا أذكر أصناف التركيب ليظهر/ الاعتباران [ر 7و] المذكوران.

21: ص: تركيب المركب أو المؤلف: إما طبيعي، وإما صناعي، وإما ذهني.

ب: المركب هو الذي تمتزج أجزاؤه وتختلط، حتى لايتميز بعضها من بعض «كالسكنجبين».

والمؤلف هو مالم تختلط أجزاؤه بالامتزاج، بل حصل بماهية اجتماعية فقط(... [1]).

ولاشك أنهما معنيان مختلفان، سميا باسمين مختلفين، ويجوز أن يسميا باسم أحدهما بعد فهم المعاني، [إذ] لامشاحة في الألفاظ إلا من حيث ادعاء اللغة في ذلك.

فالطبيعي من المركبات مثل: «تركيب الشجر من الماء والتراب».

والمؤلف مثل: «تركيب الشجر من أصول، وأغصان، وأوراق».

والصناعي من المركبات مثل: «الخبز».

والمؤلف مثل: «الحصير».

والمركب من الذهنيات: «كالنقطة التي تلتقي عليها خطوط كثيرة»، فهي مركبة ذهنا من نقط تلك الخطوط الملتقية؛ هذا إذا أخذنا[2] الخطوط والنقطة على ماهي عند المهندس، فإن النقطة عنده لابعد لها البتة، فلاتنقسم لعدم الطول والعرض والعمق

1ـ تأتي بعد هذا القول جملة وقع فيها تقديم وتأخير، وحذف وإسقاط، مما شوه المعنى وجعلها غير مفهومة على الإطلاق لذلك ارتأينا حذفها؛ وهي كالتالي: «خالصين، فإن انخرم والذي [( )] فيه غير ممتزجين».

2ـ ش: أخذتا.

فيها، والخط عنده ينقسم طولا فقط [1]، لأنه لاعرض ولاعمق [له]، ونهايتاه نقطتان، وأما النقطة عند الكاتب فهي جسم مركب لأنها جزء مركب.

والمؤلف ذهنا: «كالسواد»، مؤلف من اللون وقبض البصر.

وإذا علم التأليف والتركيب، علم منه التفصيل والتفريق، وكلاهما قسمة، والقسمة على نوعين:

قسمة الكل إلى أجزائه.

وقسمه الكلي إلى جزئياته.

والقسمة طريق تحليل المركبات إلى بسائطها، ومتى حصلت لك البسائط، تميز الجزء الحسي والجزء العقلي، ويكون ذلك أسهل.

[22]ص: كل مركب فإنه يحتاج في ثبوته إلى ثبوت كل واحد من أجزائه معا، وفي نفيه إلى نفي واحد منها [2].

الماهية المركبة إن كانت محققة استحال أن يكون شيء من أجزائها عدميا، وإن كانت اعتبارية جاز ذلك.

ب[3]: لما كان المركب كلاًّ لزم لذلك، وإنما يتم في المركب في الوجود بالطبع/ أو [ر7 ظ] بالصناعة.

أما ما يتركب ذهنا، فلأن الماهية الاعتبارية [4] يجوز ذلك فيها، كما نقول: «الفعل لايخبر عنه، ويخبر به». فماهية الفعل مركبة من الإخبار به، وعدم الإخبار عنه، فأحد الجزأين ثبوتي، والآخر عدمي، وجاز ذلك لأن ذلك الجزء العدمي لازم من لوازم الجزء الوجودي الذي لم يذكر، فتكون الماهية مركبة في الوجود تركيبا غير الذي في الذهن، والذي في الذهن لازم من لوازمها، ولهذا يوجد في الرسوم الوصف العدمي.

1- ش: فقد
2- ش: منها
3- ش: ص
4- ش: اعتبارية

[ص 23: المقوم للنوع هو الماهية التي عرضت [لها] الجنسية، لا الجنس من حيث هو جنس.

ب: ولتعلق[1] التركيب الذهني بالحدود لزم النظر في أجزاء الحد، فإن ماهية المحدود - وهو النوع- مركبة من الجنس والفصل، فهما مقومان للنوع كقولنا في الإنسان: إنه «حيوان ناطق»، «الحيوان» جزء من ماهيته.

وهذا المفهوم يعرض به الجنسية إذا وجد له نوع آخر غير الإنسان، فإذا الجنسية له من حيث هو مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، وهو بهذا الاعتبار ليس جزءا من ماهية النوع وإلا لكان الفرس داخلا في ماهية الإنسان، فيكون كل نوع- وكل شخص- جنسا وهو باطل.

وإنما المقوم للنوع الخاصة التي تخص النوع من الجنس، فاعتبار كونه جنسا، هي جهة عموم؛ واعتبار كونه جزءا من النوع، جهة خصوص؛ وأحد الاعتبارين غير الآخر.

ص: الجنس أزيد من النوع من جهة العموم، والنوع أزيد من الجنس من جهة المفهوم.

ب: والجنس أزيد من جهة العموم الذي في الجنس، لأنه يصدق على ذلك النوع وغيره.

والنوع أزيد من جهة المفهوم، لأن النوع فيه طبيعة الجنس وطبيعة الفصل، ففيه الجنس وزيادة.

ولايقال إن النوع أعم من الجنس لذلك الاعتبار؛ لأن اسم النوع لايقال على الجنس وغيره، فلذلك قيل فيه: «أزيد»، ولم يقل: «أعم»؛ لأن الأعم كلي مقول على الجزئي الأخص، والنوع كل، ولا يلزم أن يكون اسم الكل يصدق على الجزء إلا في تشابه الأجزاء،/ «كالماء» فإنه يقال على كل جزء منه ماء، فتصير أجزاؤه بمنزلة الجزئيات في الاعتبار. [ر 8و]

1ـ ش: والتعلق.

هذا إن قسم الماء الواحد إلى مياه، وإما إن اختلفت المياه بالحقيقة «كماء البحر» و«ماء الورد»، فهي جزئيات لمطلق الماء.

[25] ص: الفصل بالنسبة إلى الجنس، مقسم؛ وبالنسبة إلى النوع، جزء؛ وبالنسبة إلى حصة النوع من الجنس، مقوم.

ب: إذا قلت: «الحيوان ينقسم إلى ناطق وغير ناطق»، فالناطق فصل قسم الحيوان، وهو من نوع الإنسان جزء من ماهيته؛ وبالنسبة إلى حصة الإنسان من الحيوان مقوم لها كما قوَّما معا ماهية النوع، فبالفصل تقومت حصة النوع من الجنس في الوجود.

وامتياز الفصل عن النوع كامتياز كل واحد من مفردات مركب عن ذلك المركب، ولايكون ذلك إلا بعام سائر المفردات.

والامتياز الذي يكون على هذا الوجه لايسترعى، وكل ذلك نظر في الواحد [(اللازم)] الماهية، فوجب النظر في اللزوم واللوازم.

[26] ص: اللزوم بين الشيئين قد يكون من الجانبين: إما لذاتيهما، أو لا لذاتيهما؛ وقد يكون من جانب واحد: إما لنفس اللازم، أو لنفس الملزوم، أو لأمر منفصل.

ب: اللزوم من الجانبين لذاتيهما: «كالمتنافين».

ولا لذاتيهما: «كالمعلولين لعلة واحدة»، كما تقول في ذهاب الليل ووجود النهار: «هما معلولان لطلوع الشمس»، فالتلازم الذي بين وجود النهار وذهاب الليل لالذاتيهما، بل لطلوع الشمس.

والذي من جانب واحد: «كالشرط مع المشروط»، فيلزم من العلم الحياة، ولايلزم من الحياة العلم.

واللزوم قد يكون لنفس اللازم: «كالعرض» فإنه لذاته يلزم الجوهر.

وقد يكون للملزوم، كلزوم ما في كل نوع من الجنس بفصله لفصله.

وقد يكون لأمر منفصل : «كالدخان عن النار» فإنه لأجل المادة المحترقة كان لزومه عن النار.

27]ص : اللزوم قد يكون بين صادقين ؛ أوكاذ بين ؛ أو مقدم كاذب وتال صادق ، دون عكسه .

ب : اللزوم بين صادقين ، / مثل : «إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم» . [ر 8ظ]

وبين كاذبين ؛ مثل : «إن لم يكن الإنسان جسما ، فليس هو بحيوان» ؛ لأنه متى لزم صادق لصادق كان نقيض الملزوم لازما لنقيض اللازم ، وهما كاذبان .

وبين مقدم كاذب وتال صادق . مثل : « إن كان الإنسان فرسا ، فهو حيوان» ؛ وذلك لكون اللازم أعم من الملزوم ، وأما عكسه فمحال لاستحالة لزوم الكاذب للصادق .

وللسوفسطائية شبه مثل : «الإنسان وحده ناطق ، وكل ناطق حيوان ، فالإنسان وحده حيوان» .

فالمقدمتان صادقتان والنتيجة اللازمة عنهما كاذبة ، فقد لزم الكاذب للصادق .

وجوابه إن المقدمة الأولى تقوى قوة قضيتين : إحداهما موجبة ، وهي : «الإنسان ناطق» ، والأخرى سالبة ، وهي : «ليس غير الإنسان ناطقا» .

عبر عن هذه السالبة بوحده ، والأولى إذا كانت سالبة لم تلزم النتيجة ، فإن شرط هذا القياس أن تكون مقدمته الأولى - وتسمى الصغرى - موجبة ، وأن تكون الثانية - وتسمى الكبرى - كلية ؛ وأن يكون الوسط متحدا على ما يأتي ذكره .

ومثل : « الأربعة عدد ، وكل عدد إما فرد وإما زوج ، فالأربعة إما فرد وإما زوج » . والنتيجة كاذبة ، والمقدمتان صادقتان .

وجوابه إن الكبرى قوتها قوة قضيتين جزئيتين ، إحداهما : «بعض العدد زوج» ، والثانية : «بعض العدد فرد» ؛ عبر عنهما «بالعدد إما زوج ، وإما فرد» ، ومتى كانت الكبرى جزئية لم تلزم النتيجة .

ومثل : «الفول يغذي الحمام، والحمام يغذي البازي، فالفول يغذي البازي»، وهذا كذب لزم عن صادقين.

وجوابه إن الوسط غير متحد في المقدمتين؛ لأنه في الصغرى : «يغذي الحمام»، وفي الكبرى : «بعضه» وهو «الحمام»،

فلو اتحد كذبت الكبرى لأنه يقول : «كلما يغذي الحمام يغذي البازي»، فلا تلزم النتيجة.

ومثل : «كل كاتب بالقوة إنسان، ولاشيء من الإنسان بكاتب بالقوة، فيلزم منه أنه لاشيء من الكاتب بالقوة بكاتب بقوة، فهو بالقوة كاتب ولا كاتب»، وهو كذب.

وجوابه انه على تقدير صحة إحدى المقدمتين تكذب الأخرى لأنهما لاتصدقان معا، وإنما تصدق كل/واحدة منهما حالة الانفراد لا حالة الاجتماع كالضدين فلاتلزم النتيجة. [ر 9و]

[28]ص : اللزوم : إما في الذهن، أو في الوجود، أو فيهما.

ب : اللزوم في الذهن فقط «كالضدين»، يستلزم فهم أحدهما فهم الآخر، وهما يوجدان معا في الوجود.

واللزوم في الوجود فقط : «كالبخر[1] للأسد».

واللزوم فيهما معا : «كالأضلاع للمثلثة».

[29]ص : اللزوم : منها حقيقة، ومنها اعتبارية.

ب : الحقيقة : «كلزوم العرض للجوهر».

والاعتبارية : «ككون الواحد نصفا للاثنين، وثلثا للثلاثة، وهلم جرا»، وهذا الثاني لاوجود له في الخارج، وإلا لزم حصول صفات غير متناهية في الوجود في الشيء.

1ـ ش : كالبحر

[30ص : النقيضـان لايجتمعان ولايـرتفعان من جهـة واحدة، في وقت واحـد، بالنسبـة إلى موضوع واحد.

ب : لما ذكـر الـلازم على العموم ذكـره على الخصـوص، وعلى الترتيب في الخصـوص، فتلازم الـنقيضين أخص من التلازم مطلقا، وتلازم الضدين أخص من تلازم الـنقيضين، وفعلهما أو تركهما أخص من تلازمهما.

والنقيضـان قـد يجتمعان في وقتين، أو من جهتين، أو في مـوضـوعين[1]؛ أما في موضوع واحد، في وقت واحد، من جهة واحدة، فلا يجتمعان ولايرتفعان.

وقـد أورد المغالطـون في ذلك شبها، مثل : «المجهـول لايحكم عليه». فقـد حكم عليه فاجتمع عليه الحكم وسلبه.

وجوابه ان المجهول له في الذهن علامة هي اسمه، والحكم على هذا الاسم الذي في الذهن بأن مسماه خارج الذهن لايحكم عليه، فهما قضيتان: الواحدة ذهنية، والأخرى وجودية. حكم في الذهنية بنفي الحكم في الوجودية للجهل بموضعها، فحكم على المجهول بأنه لايحكم عليه من جهتين مختلفتين.

وكذلك قول القائل : «الفعل لايخبر عنه».

جوابه كما قيل المجهول.

وكذلك إذا فـرض رجلان : صادق وكاذب، وقيل : «هما صـادقان». فهذا الخبر إن كان صدقا لـزم صدق الكاذب منهما، وإن كان كذبا لـزم كذب الصادق منهما، فقد ارتفع الصدق والكذب عن هذا الخبر وهما نقيضان.

وجوابه انه كاذب ،/ ولايلزم منـه كذب الصادق منهما، لأن كذبه في الخبر إنما هو [ر9ظ] لأنه إنما جعلهما صادقين، وليس كذلك؛ لأن أحدهما صـادق والآخر كاذب، فلم يطابق الخبر مافي الوجود، لأن الكاذب من الأخبار لايطابق الوجود :

1ـش : موضعين

إما لعدم الخبر، أولعدم الجزء منه .

[31] ص : الضدان لايجتمعان كذلك ، وقد يرتفعان إذا كان بينهما وسط .

ب : الضدان لايجتمعان كذلك في موضوع واحد ، في وقت واحد ، من جهة واحدة .

والتي بينهما وسط : «كالأكبر والأصغر»، بينهما «المساوي»، و «كالسواد والبياض» ، بينهما ألوان كثيرة .

والتي ليس بينهما وسط : «كالحركة والسكون»، والقاعد في السفينة المتحركة متحرك من حيث هو جزء منها ، فإن كل جزء من أجزاء المؤلف يتحرك بحركة الكل ، ويسكن بسكونه ، وبالنظر إليه منفردا لنفسه قد يتحرك وقد لايتحرك ، وحركته قد تخالف في الجهة وقد يوافق ، فلزومه للمتحرك سكون اعتباري ، وحركته وجودية .

فإن قيل : «إنه ساكن متحرك» ، فباعتبارين مختلفين ؛ لأن اعتباره وحده غير اعتباره في الهيئة الاجتماعية ، فهو من حيث هو ساكن في المتحرك غير متحرك فيه ، ومن حيث هو متحرك به غير ساكن ، فسكونه فيه غير حركته به ، فهما جهتان حصل بهما للموصوف أنه ساكن متحرك ، وذلك وسط بين الساكن والمتحرك ، وأما الحركة والسكون فليس بينهما وسط .

[32] ص : فعل أحد الضدين يلزمه ترك الآخر ؛ وترك أحدهما لايلزمه فعل الآخر، إلا إذا كان مساويا للنقيض .

ب : لاشك أن فعل أحد الضدين يلزمه ترك الآخر لاستحالة اجتماعهما ؛ وترك أحدهما لايلزمه فعل الآخر لإمكان الخلو منهما إن كان بينهما وسط ، وإن لم يكن بينهما وسط كانا مساويين للنقيض فلا يجتمعان ولايرتفعان .

وهذا يتعلق به : هل الأمر بالشيء نهي عن ضده ، والنهي عن الشيء أمر بضده أم لا ؟ من باب الطلب وذكر بعض [1] « الخبر، وهو القضية[أ] .

أ- حول الخبر والقضية ، انظر" معيار العلم" ، ص : 81، وكذلك" النجاة" ، ص : 12 .

1 -ش : بعد

[33ص : القضية : جازمة ، وغير جازمة ؛ وكل واحدة / منهما إما موجبة، أو سالبة؛ [ر 10و] وكل واحدة إما كلية، أو جزئية.

ب : القضية اسم للخبر من حيث حكم فيه بشيء على شيء، كما يقال له مقدمة[أ] إن كان مستعملا في القياس، ويقال له مطلوبا إذا كان مبحوثا عنه، ويقال له نتيجة إذا كان لازما عن القياس، ويقال دعوى إذا ادعي من دليل ولم يكن بينا بنفسه.

والجازمة هي التي الحكم فيها حاصل جزما، وغير متوقف على شرط كقولنا: «الإنسان حيوان، ليس الإنسان بحجر» وغير الجازمة مالم يكن الجزم بالحكم فيها حاصلا لتوقفه على شرط أو ما في معناه، وهي الشرطيات[ب].

والمتصلة منها، مثل: «إن كان حجرا فهو جماد». فكونه جمادا مشروط بكونه حجرا، فلم يحصل الجزم بالحكم لتوقفه على الشرط، إنما حصل الجزم باللازم.

والمنفصلة [ج] مثل: «هذا العدد إما زوج وإما فرد»، فلم يحصل له أحدهما على الجزم، فاستوت المنفصلة والمتصلة في عدم الجزم بالحكم.

ويقال للمنفصلة شرطية لقوتها قوة الشرطية؛ لأنه كقولنا: «إن كان العدد زوجا فليس بفرد، وإن كان فردا فليس بزوج»، يلزم أنه «إما زوج» و «إما فرد» واللزوم [و]العناد لابد من صدقهما، وإلا فليست بلزومية ولاعنادية.

والإيجاب والسلب حكمان عقليان- ونظيرهما في اللفظ: الإثبات والنفي- وليس للعقل في الحقيقية حكم، إنما له شهادة بالحق واستيلاء، فأحكامه كأحكام الولاة مجاز: «إن الحكم إلا لله[د]».

ومن الإيجاب ما هو معدول، مثل: «غير الحيوان جماد، والإنسان هو غير جماد» أو «غير الحيوان هو غير الإنسان»، فهذه المعدولات من الطرفين أو من أحدهما موجبات،

أ ـ انظر حول المقدمة "أسهل الطرق"، ص: 52.

ب ـ حول الشرطيات وأقسامها، انظر "معيار العلم"، ص: 83ـ84، انجاة: 12ـ13، و"تلخيص منطق أرسطو"، ص: 234ـ235.

ج ـ يقال للشرطي المنفصل لدى الفقهاء والمتكلمين (السبر والتقسيم).

د ـ الأنعام / 57.

لأن المعتبر إنما هو إيجاب الحكم أو سلبه، فالحكم بالسلب غير سلب الحكم، والسلب المطلق لايعقل ابتداء لأنـه مستلزم في الفهم الواجب لأنـه رفع وزوال، والإيجاب يستلزم ذلك، فالإيجاب في الذهن أبسط من السلب.

والكلية إما محصورة بحرف يدل على ذلك مثل : « كل إنسان حيوان، ولاشيء من الإنسان أو غيره» ؛ / [ر 10ظ]

أو غير محصورة. مثل : « الإنسان حيوان [(ليس)] الإنسان حجرا ».

والجزئيـة إما محصـورة بحرف يـدل على ذلك مثل : « بعض الناس كـاتب، ليس بعض الناس كاتبا» ، أو شخصية معينة مثل : « زيد كاتب، ليس زيد كاتبا».

والإيجاب في الشرطية هو بإيجاب اللزوم في المتصلة، وبإيجاب العناد في المنفصلة، كيفما كان الطرفان فيهما ؛ والسلب بسلب اللزوم والعناد لا بسلب الطرفين.

فقـولنا : « إن لم تكن الشمس طـالعة، فليـس النهار بمـوجود» ، قضيـة لزوميـة موجبة لوجوب اللزوم بين الطرفين السالبين.

وقولنا : « ليس إن كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود» هو قضية لزومية سالبة لسلب اللوازم بين الطرفين الموجبين.

وقولنا : « ليس إن لم تكن الشمس طالعة، فليس الليل بموجود» هو قضية لزومية سالبة لسلب اللوازم بين الطرفين السالبين.

وإذا تقـدم في الشرطية ، أو حـرف العنـاد، فهي شرطية محضـة ؛ وإن تأخـر عن الموضوع كانت القضيـة حملية، محمولها شرطية أو عناديـة، والمعنى في ذلك قريب بعضه من بعض.

وترد الشرطيات منحرفة مثل : «لا يكون الإنسان عرضا، وهو جسم »، قوتها قوة : «ليس إن كان الإنسان عرضا بجسم».

ومثل : «لا تكون الشمس طالعة، فيكون الليل موجودا»، قوتها : «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود».

ومثل : «لا يكون الإنسان حجرا، ويكون بعض الحيوانات جمادا»، قوتها : «فإما أن لا يكون الإنسان حجرا، وإما أن يكون بعض الحيوان جمادا».

ومثل «لا يكون الإنسان حجرا إلا وبعض الحيوان جماد» [قوتها : «إذا كان بعض الحيوان جمادا، كان الإنسان حجرا»].

ومثل : «قد يكون الإنسان صبيا ولا يكون فقيها»، قوتها متصلة جزئية وهي قد يكون : «إذا كان الإنسان صبيا فلا يكون فقيها».

ومثل : «إنما يكون الإنسان عالما إذا كان حيا»، وتدل لفظة «إنما» على تخصيص التالي اتباعه للمقدم، وانحصار المقدم إلى تاليه في الوجود.

ولما كانت الكلية غير المحصورة تحتمل الخصوص، صارت مجملة بين العموم والخصوص. لكن كل/ عامة تصدق خاصة، فوجب حملها في العقليات على الخصوص [ر11و] حيث يطرد صدقها حتى يدل دليل العموم. وأما في السمعيات فتحمل على العموم لأنه معلوم محصور، ولا تحمل على البعض لأنه غير معلوم ولا محصور، فلو حمل عليه لأدى إلى تعطيل الحكم وصيرورة الخبر [1] غيرمفيد؛ وهو خلاف الأصل في التخاطب فيحمل على العموم ترجيحا لما ذكر حتى يدل دليل الخصوص، وذلك لأنها من حيث العقل إنما يعتبر صدقها في المراد، ومن حيث السمع إنما يعتبر حصول فائد القول، فهما اعتباران مختلفان.

ص : عموم الكليات من القضايا يعتبر بحسب الأفراد، والأزمنة، والأحوال، والمتعلقات، وسائر الأوضاع التي يمكن الحصول عليها.

ب : العموم يعتبر بحسب الأفراد وغيرها مما ذكر.

فإذا قيل : «العلماء يجب إكرامهم حيث كانوا، متى وجدوا، على أي حالة، كانوا عليها، كانوا علماء بالطب أو بغيره».

1ـ ش : الخير

وكذا : «يجب قتل المشتركين كلهم، حيث كانوا، متى وجدوا، على أي حالة كانوا، بأي نوع حصل منهم الشرك».

فهذه عموم من كل جهـة، ومتى ترك ذكر شيء مما يـدل على عموم تلك الجهات كانت القضية مطلقة من تلك الجهة التي لم يذكر ما يدل على عمومها.

والمطلق كلي يكفي في وجوده جزئي واحد منه، فتكـون القضية عامة من وجه أو أوجه، خاصة من وجه آخر.

فإذا قيل : «أكـرم العلماء كلهم»، فهـذا عمـوم من جهة الإفـراد، وهـو مطلق في الأزمان والأمكنة والأحوال والمتعلقات.

والمطلق يحتمل التقييد، ولكن المقيـد غير معلوم ولا معين ؛ لأن معلـوم المطلقات للمقيدات إنما هـو بطريق السـكوت عنها، فكـان حمله على إطلاقـه وعمومـه للصفات والأزمان ـ وغير ذلك ـ أولى في السمعيات ؛ لأنه محصـور في العلم ومدلوله عليه بطريق السكوت، ولا يلزم ذلك في العقليات للاحتمال.

وعموم الشرطية إنما هو لعموم اللزوم والعناد بحـسب الأزمنة وسائر الأوضاع / التي [ر11ظ] يمكن الحصول عليها، مثل قـولنا : «إن كان العدد زوجـا، فهو ينقسم بنصفين»، فهذا اللزوم للعدد الزوج في كل زمان، وفي كل عـدد، وعلى أي حالة يحصل العدد الزوج، في أي مادة كان.

وكذلك : «إمـا أن يكون زوجـا، وإما أن يكون فـردا»، هذا الحكم بـالعناد في كل زمان، في أي مادة كان العدد.

والعموم إنما هو بعمـوم اللزوم ودوامه في الوجود، كقولنـا : «إن كان يكتب، فهو يحرك يده»، فاللزوم حد، ولا يعم الأزمنـة بحسب الذات لأنه وصف مفارق، وإن كان الحكم يعم كل كاتب.

والخصـوص بخصـوص اللـزوم، كقـولنـا : «إن طلع القمـر، فهـو ينخسـف»، فالخسـوف للقمر إنما يكـون لازما عنـد طلوعـه متى كان الـوقت وقتا في مقـابلة النيرين

وحالت الأرض بينهما، فعلى هذا الوضع وهذا الوقت يلزم الانخساف، كما تلزم حركة اليد في حالة الكتابة.

[ص:35] القضايا لا تخلو عن الوجوب، والامتناع، والإمكان؛ والصدق والكذب في الأولين متعين، وفي الثالث متعين في الماضي والحاضر وقوعا لا وجوبا، وفي المستقبل لا نعرف الطرف المتعين.

ب: الوجوب، والامتناع، والإمكان، أحكام عقلية؛ وهي كيفيات للنسبة الحكمية أيضا، وتسمى مواد القضايا، ولابد منها بحسب الأمر نفسه، وقد تذكر، وقد لا تذكر. فإن ذكرت سمي اللفظ الدال عليها جهة؛ وإن لم تذكر كانت القضية مطلقة[أ].

فالوجوب كقولنا بالضرورة: «الإنسان حيوان».

والامتناع مثل: «يمتنع أن يكون الإنسان حجرا».

والامتناع استحالة من حيث الوجود. والمحال استحالة من حيث العقل، وليس شيء منه بمتصور إلا [1] بطريق المناسبات والتمثيل.

فإذا قيل: «اجتماع الضدين محال، فليس للضدين اجتماع متصور»، حكم عليه بالمحال لأنه لو تصور لما كان محالا عقلا، إنما تصورنا الاجتماع حيث يعقل، وتصورنا كل واحد من الضدين على حدته، ثم حكمنا أن ذلك الاجتماع الذي تصورناه في غير الضدين لا يحصل للضدين لاستحالة / تصوره؛ وكذلك القول على كل شيء يتصور [ر12و] مثل «بساطة المركب وتركيب البسيط».

وكذلك قولنا: «الإنسان يطير»، فالطيران متصور حيث عقل وحكم على الإنسان به بطريق الإمكان، وليس بمحال عقلا لتصور الهيئة الاجتماعية ذهنا، وهو ممتنع وجودا؛ فالمفردات تأخذها القوة المفكرة من حيث عقلت، وتجردها، ثم تنسب بعضها لبعض، فمنها ما يستحيل، ومنها ما يمكن ولم يوجد خارج الذهن، ومنها ما وجد.

أ ـ حول كيفية النسبة الحكمية ينظر" المجمل"، ص: 32.

1- ش: لا

والوجوب والامتناع ضروريان، فهما كذلك في كل زمان، فالصدق والكذب يحصل فيهما، وذلك [مثل] قولنا : «الإنسان حيوان»، هذا صادق، وقولنا : «الإنسان حجر»، كاذب.

والإمكان مثل قولنا : «زيد يسافر غدا»، فالسفر لزيد غير ضروري الوجوب والامتناع، فإن أخذت ذلك بالنسبة إلى الماضي والحاضر، فقيل : «زيد سافر أمس» أو«الآن»، تعين الصدق إن حصل السفر، وإلا كذبت من حيث الوقوع لا من جهة المادة؛ لأن الحكم بالإمكان على تلك المادة غير زائل، وحصول الوجوب له أمر لاحق، فضرورة الوجود غير ضرورة العقل، وضرورة الوجود لا تبطل حكم العقل بالإمكان على الممكن ؛ لأن وجوب ما وجد منه ـ وامتناع ما لم يوجد منه ـ إنما ذلك بالنسبة إلى الوجود وليس شيء منه بواجب من جهة العقل. فإن أخذت ذلك بالنسبة إلى المستقبل فنحن لا نعرف الطرف المتعين، ونعلم أنه لابد من حصول أحدهما في نفس الآخر.

فهذا القرب لا تنكره فطرة الإنسان، ومن أنكر الإمكان نظر إلى أن أحد الطرفين لابد منه ضروري، وما لابد منه ضروري، وأحد الطرفين ضروري ؛ ولأنه حال العدم ممتنع الوجود، وحال الوجود ممتنع العدم، فهذا بالإضافة إلى الوجود لا بالإضافة إلى العقل ؛ لأنه في العقل غير ضروري، وإنما كان/ لابد منه في الوجود لامتناع الخلو، لا [ر12ظ] لكونه ذلك الطرف.

وأما الضروري فهو الذي يكون أحد الطرفين متعينا له وجودا وعقلا لذاته، لا لامتناع الخلو : «كالحيوان للإنسان»، فهو الذي لابد منه في كل زمان : «الإنسان وفي كل مكان، وعلى كل وضع لايحتمل النقيض».

والممكن يحتمل النقيض في كل زمان، وفي كل مكان، وعلى كل وضع.

وهذه إدراكات لنا لا شك فيها، وإن الأمور لها تلك الأحكام لاشك فيه، وأما بالنسبة إلى علم الله ـ سبحانه ـ فعلمه خلاف علمنا، وإدراكه للأشياء غير إدراكنا، وعلمه محيط بنا وبعلمنا، وعلمنا غير محيط به ولا بعلمه، فإن كانت الأمور عنده على الضرورة فلا يلزمنا أن ندركها كذلك لأنا لسنا هو، فلا نبطل الاستعدادات والرؤية التي

في طباعنا ؛ لأن من لا ندركه وليس بحاصل لنا ، فلانترك الحاصل لنا لغير الحاصل لنا ؛ لأنا لا نقدر على الاتصاف بذلك ، وقد جاءت الآية بالممكن ، قال تعالى : «ولو شئنا لآتينا [1] كل نفس هداها [أ]» ، فالجواز العقلي لا يبطله الوقوع الوجودي كما مر بيانه .

والكلام في الإمكان بالنسبة إلى علم داخل في باب القضاء والقدر الذي يجب التحفظ منه فإنه طريق مظلم وباب ضيق جدا .

ومن قال بالإمكان إنما يتحقق بالنسبة إلى الاستقبال لتعين الصدق في الماضي والحاضر، فجوابه ان تعيينه في الماضي والحاضر وقوع ، لا وجود عقلي ، بل الذي كان له في العقل من الإمكان باق ، فإن الممكن لا ينقلب ضروريا أبدا ؛ لأن وجوب الواجب وامتناع الممتنع وإمكان الممكن ، ضروري .

والوجوب ، والامتناع ، والإمكان ، قد تعتبر جهة في ربط الحكم بالمحكوم عليه في القضية ، فتكون مرادا كما ذكرنا . ونعتبر حكمنا على القضايا فتكون جزءا من المحمول كقولنا : «الإنسان يجب أن يكون حيوانا ، ويمتنع أن يكون حجرا ، ويمكن أن يكون كاتبا» ، فليس المحمول على الإنسان الحيوان والحجر بل وجوب الأول وامتناع الثاني ؛ ووجوب الحيوان غير الحيوان وامتناع الحجر غير الحجر.

لكن الوجوب والامتناع حالة نسبية ، والأمور النسبية لا تمكن الإشارة إليها إلا بذكر منسوباتها ، فلأجله وجب ذكر الحيوان /والحجر والكتابة ؛ وتكون المادة ضرورية . [ر13و]

واعلم أن الجهة قد تخالف المادة وقد توافقها [ب] ، فقولنا بالوجوب : «الإنسان حيوان» ، المادة والجهة توافقتا ؛ وقولنا بالوجوب : «الإنسان حجر» ، خالفت المادة الجهة . وإنما ذلك كذلك لأن المادة بالطبع لا تتعين ، والجهة بالوضع لأنها يجوز أن تتعين .

ومن الممكن ما يوافق الممتنع : «كبحر من زئبق» ، أمكن ولم يوجد .

أ ـ السجدة / 13

ب ـ انظر الفرق بين المادة والجهة ضمن " النجاة " ، ص : 17 .

1 - ش : آتينا

ومنه ما يوافق الواجب : «كوجود الفرس».

وأما مواد القضايا من جهة الأزمنة فالدوام. والأدوام : إما بحسب الذات، و إما بحسب الوصف.

[36]ص : القضايا الجازمة تنعكس[1] موجباتها جزئيات ؛ وسالباتها الكلية العامة كنفسها، لا غير.

ب : إذا عكست القضايا قد تختلف في الكمية وفي المادة ؛ لأن نسبة المحمول للموضوع غير نسبة الموضوع للمحمول[أ].

فالموجبة ـ كلية كانت أو جزئية ـ تنعكس جزئية لاحتمال أن يكون محمولها أعم من موضوعها، فقولنا : «كل إنسان حيوان» أو «بعض الإنسان حيوان»، عكسها : «بعض الحيوان إنسان». فلا تنعكس الكلية كنفسها إلا إذا ساوى المحمول الموضوع، وذلك يفتقر إلى دليل.

والسالبة[2] كانت كلية عامة كقولنا : «لاشيء من الإنسان حجر»، تنعكس كنفسها : «لاشيء من الحجر إنسان».

و إن كانت بخلاف ذلك[ب] لم تنعكس مثل قولنا : «لاشيء من القمر بمنخسف»، وقت الترجيح لا يصح عكسها وهو : «لا شيء من المنخسف بقمر» ؛ لأن كل منخسف قمر بالضرورة. وإنما ذلك بخصوص نفي الانخساف ببعض الأزمنة، وثبوته للقمر في بعض الأزمنة، فليست بعامة في الأزمان، فلا تنعكس إلا إن أخذ الزمان قيدا في القضية وفي عكسها، وينتفي عن القمر المنخسف في ذلك الوقت لعدم المنخسف فإن المحمول ينتفي عن الموضوع لوجهين : أحدهما عدم الموضوع، والثاني عدم الاتصاف بالمحمول.

1ـ ش : تعكس

2ـ ش: والسالبتان

أـ انظر حول العكس " معيار العلم"، ص : 101، وكذلك " النجاة"، ص : 27.

ب ـ يقصد إن كانت سالبة جزئية.

وكذلك قولنا : «لاشيء من الإنسان بكاتب»، بالإمكان [أن] لاتنعكس، لأن كل كاتب إنسان بالضرورة، فتختلف هذه القضية في العكس، / فهي جزئية من جهة المادة، [ر13ظ] والسالبة الجزئية لاتنعكس للتخلف في المواد، فتنعكس في مادة ولا تنعكس في أخرى[أ].

والقضية الضرورية لا يلزم أن يكون عكسها ضروريا إلا في السوالب الكلية.

والممكنة لا يلزم أن يكون عكسها ممكنا.

وكذلك تفهم في الشرطيات، وجميع ما ذكر من العكس يقال له المستوى.

وثم عكس آخر يقال له النقيض، وهو تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقيض الآخر كقولنا : «كل إنسان حي»، عكس نقيضه : «كل ما ليس بحي ليس بإنسان».

[37ص :] القضايا تلزمها قضايا أخر.

الموجبة الجازمة يلزمها عكسها وعكس نقيضها، وتلزمها شرطيتان متصلتان، فإن صدقت صدقت لوازمها، وإن كذبت كذبت لوازمها.

مثاله : «كل إنسان حيوان»، عكسها : «بعض الحيوان إنسان»، عكس نقيضها : «كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان»، وإحدى الشرطيتين : «إن كان إنسانا فهو حيوان»، والأخرى : «إن لم يكن حيوانا فلا إنسان».

والسالبة الجازمة ـ كلية كانت أو جزئية ـ يلزمها عكس نقيضها جزئيا، مثل :

«لاشيء من الإنسان حجر»، يلزمها : «ليس بعض ما ليس بحجر ليس بإنسان»؛ ومثل : «ليس بعض الإنسان كاتبا». يلزمها : «ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بإنسان».

والقضية المتصلة تلزمها متصلة توافقها في المقدم والكم، وتخالفها في الكيفية، وتناقضها في التالي، كقولنا : «إن كان المطر فثم سحاب». يلزمها : «ليس إن كان المطر فلا سحاب»، وتلزمها متصلة من عكس نقيضها : «إن لم يكن سحاب فلا مطر»،

أ ـ انظر أسهل الطرق، ص : 51ـ52.

ويلزمها منفصلة مـانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها مثـل : «إما أن يكون المطر وإما لا سحاب»، ويلزمهـا مانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تـاليها مثل : « إما ألا يكون مطرا وإما أن يكون سحابا» . وهاتان المنفصلتان تتعاكسان عليها .

والقضية المنفصلـة الحقيقية تستلـزم متصلة من إحدى الجزأيـن ونقيض الآخر من غير عكس[أ]، مثل : «إما /أن يكون العدد زوجا، وإما أن يكون فردا» . يلزمها : «إن كان [ر14و] زوجا فليس بفـرد، وإن كان فردا فليس بزوج، وإن لم يكن فـردا فهو زوج، وإن لم يكن زوجـا فهو فـرد » . وكل واحدة من المنفصلتين غير الحقيقيـة تستلزم الأخـرى مؤلفـة من نقيض جزئها .

[ص: 38] القضيتان إذا اختلفتا في الكم[1] تقابلتا، وفي الكيف تعاندتا، وفيهما تناقضتا[2] .

ب : الاختلاف في الكم[3]هو أن تكون إحدى القضـيتين كليـة والأخرى جزئية، مثل : «كل إنسان حيوان»، «بعض الإنسان حيوان» .

والاختلاف في الكيف هو أن تكون إحداهما مـوجبة والأخرى سالبة ؛ لأن السلب والإيجاب حكمان عقليان وهما كيفيان بالنسـبة للقضايا مثل : «كل إنسان حي»، [«ليس كل إنسان حيا»] . والاختلاف في الكم والكيف ظـاهر مثل : «كل إنسان حي»، « ليس بعض الإنسان حيا» .

والمتقابلتان[3] تصدقان بصدق الكلية ؛ وإذا كـذبت الكلية فقد تكذب الجزئية، وقد تصدق .

والمتعانـدتان قـد تصدقـان معا، وقـد تكذبـان معا في المادة الممكنـة، مثل : «كل إنسان كاتب»، «لاشيء من الإنسان كاتب»، هما كـاذبتان بالفعل، وبالقوة تصدق كل واحدة على انفـرادها، وتقتسـمان الصـدق والكذب عنـد اجتماعهما، لا على التخصيص

1، 3ـ ش: الحكم
2ـ ش : تعاندتا
3ـ ش : والمقابلتان
أ ـ انظر المجمل، ص : 37 .

لاستحالة اجتماعهما على الصدق والكذب، فكل واحدة منهما حالة الانفراد دون حالة الاجتماع.

ومثل: «بعض الناس كاتب»، «ليس بعض الناس كاتبا»، هما صادقتان معا، وفي غير المادة الممكنة تقتسمان الصدق والكذب على التخصيص.

وكذلك المتناقضتان تقتسمان الصدق والكذب على غير التحصيل [في] المادة الممكنة إذا أخذتا معا بالقوة، وعلى التحصيل في غير ذلك.

[39ص]: القضية اللزومية لا تقتضي إلا حصول التالي عند حصول المقدم، أو انتفاء المقدم عند انتفاء التالي؛ والقسمان الآخران لا يلزمان إلا إذا كان المقدم لازما للتالي، وذلك قضية أخرى غير الأولى.

ب: اللزومية هي المتصلة، مثل: «إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم». مقتضاها [ر14ظ] حصول الجسم للإنسان عند حصول الحيوان، وانتفاء الحيوان عند انتفاء الجسم عنه؛ لأنه لو نفي عنه الحيوان لنفي الجسم، فيلزم نفاء الجسم حالة عدمه وهو محال.

وأما انتفاء التالي لانتفاء المقدم، أو وجود المقدم لوجود التالي فلا تقتضيه القضية إلا إذا كان المقدم لازما للتالي، مثل: «إن كان العدد ينقسم بنصفين فهو زوج»، وعكس هذه: «إن كان زوجا فهو ينقسم بنصفين»، فهما قضيتان يلزم - في كل واحدة منهما من وضع المقدم وضع التالي، ومن رفع التالي رفع المقدم.

ص: المتصلة تتعدد بتعدد أجزاء التالي دون أجزاء المقدم.

ب: المتصلة إن تعددت أجزاء المقدم فيها فهي قضية واحدة كما قال تعالى: «وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى[أ]».

وإن تعددت أجزاء التالي فهي قضايا تعددت أجزاء المقدم أو لم تتعدد؛ لأن كل ما يلزمه الكل يلزمه الجزء، مثل: «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، والليل

أ- النازعات/ 40-41.

معدوم، والكواكب خفية، والخفاش لا يبصر». فهذه أربع قضايا مقدم كل واحدة منها: «إن كانت الشمس طالعة»، وتاليها أحد تلك الأجزاء الأربعة.

ومثل: «إن كانت الأسماء الخمسة ـ أبوه، وأخوه، وفوه، وحموها، وذو مال ـ مركبة[1] ومفردة ومضافة إلى غير ياء المتكلم، فهي بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء خفضا». فهذه ثلاث قضايا مقدم كل واحدة مؤلف من جملة أجزاء المقدم، وتاليها جزء من التالي.

ومثل: «إن لم تكن الشمس طالعة والسماء مصحية، فالكوكب بادية، والليل موجود». فهما قضيتان إحداهما: «إن لم تطلع الشمس وكانت السماء مصحية، فالكواكب بادية»، والثانية: «إن لم تطلع الشمس، فالليل موجود»، وأما كون السماء مصحية فلا ملازمة بينه وبين وجود الليل، فلا يشترط فيه.

ومثل: «إن كانت الشمس طالعة والمطر / ينزل، فالنهار موجود، والسماء [ر15] متغيمة». فهما قضيتان إحداهما: «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود»، والثانية: «إن كان المطر ينزل، فالسماء متغيمة»، ولا ملازمة بين مقدم كل واحدة منهما وتالي الأخرى.

وأما القضية الجازمة فإنها تتعدد بتعدد أجزاء الموضوع، أو أجزاء المحمول، أو أجزائهما معا. فإذا قيل: «الإنسان والفرس جسم». إن أريد به مجموع الجزأين ـ [و] هو الموضوع ـ اتخذت، و كل واحد منهما تعددت.

وإذا قيل: «هذا حلو حامض» إن أريد به مجموع الجزأين ـ وهو المركبات ـ كانت واحدة، وإن أريد به كل واحد منهما تعددت[2] القضية.

[41]ص: المنفصلة: إما أن تتركب من الشيء ونقيضه ـ أو مساوي نقيضه ـ وهي الحقيقة تمنع الجمع والخلو؛ أو من الشيء وأعم[3] من نقيضه، وهي مانعة الخلو؛ أو من الشيء وأخص من نقيضه، وهي مانعة الجمع.

---

1 ـ ش: مكبرة
2 ـ ش: تعدد
3 ـ ش: وأخص

ب : المنفصلة ثلاثة أقسام الحقيقة، وهي التي تتركب من الشيء ونقيضه مثل : « العدد إما زوج وإما لا زوج، وإما زوج و إما فرد»، والفرد مساو لنقيض الزوج، ومساوي النقيض قد يكون واحدا وقد يكون أكثر من واحد، مثل :«العدد إما مساو أو غير مساو، وغير المساوي إما أكبر وإما أصغر»، فما كان منه مساوي النقيض واحدا فهي قضية واحدة، وما كان أكثر من ذلك فهي قضايا مركبة في قضية.

ومانعة الجمع تتركب من الشيء وأخص من نقيضه مثل، «الإنسان»، نقيضه «لا إنسان»، و «الفرس» أخص من الإنسان، فتقول : «إما أن يكون إنسانا وإما أن يكون فرسا».

ومانعه الخلو [تتركب] من الشيء وأعم من نقيضه، والحيوان أعم من الإنسان فتقول : «إما أن يكون حيوانا، وإما أن يكون لا إنسانا».

4اص : الموصوف بالشيء هو موصوف بما يتصف به ذلك الشيء، وغير موصوف بما لا يتصف به ذلك الشيء.

ب : مثاله الإنسان موصوف ،فالحيوان موصوف بالجسم وغير موصوف بالحجر، فالإنسان موصوف بالجسم وغير موصوف بالحجر ، فتقول : «كل إنسان حيوان /، وكل [ر15ظ] حيوان جسم»، ينتج : « فكل إنسان جسم» .

وتقول : « كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحيوان [1] بحجر»، ينتج : «لا شيء من الإنسان بحجر»؛ وهو قياس يقال له المنظم الكامل، وشرطه أن تكون صغراه موجبة ليندرج الأصغر في الأوسط ، وأن تكون كبراه كلية، والأوسط بعينه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى ليتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر.

وما خالف هذا النظم يرد إليه بعكس القضايا مثل : «الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر حيوان»، فإنه إذا عكست السالبة كنفسها وجعلتها كبرى رجعت[2] القضيتان للنظم الكامل.

1- ش : الإنسان
2- ش : رجع

ومثل : كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب»، إذا عكست الجزئية وجعلتها صغرى رجعت[1] القضيتان للنظم الكامل. [و] مثل : «بعض الحيوان إنسان، ولاشيء من الحجر حيوان»، إذا عكست المقدمتين رجعتا[2] للنظم الكامل.

وما لم يرجع إليه أو انخرم فيه شيء من شرطه لم ينتج.

وظاهر من ذلك أن ما يتصف به الشيء هو أيضا شيء فوصفه يتعدى إلى الأول وهلم جرا، ويكون من ذلك قياس مفصل أو مركب.

مثال المفصل : «زيد إنسان، وكل إنسان حيوان فزيد حيوان، وكل حيوان جسم فزيد جسم، وكل جسم جوهر فزيد جوهر، ولا شيء من الجوهر بعرض فليس زيد بعرض».

ومثال المركب : «زيد إنسان، وكل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، وكل جسم [جوهر]، ولا شيء من الجوهر بعرض فليس زيد بعرض»، حذفت المقدمة الصغرى لوضوحها، فإن القياس تحذف إحدى مقدمتيه : إما لوضوحها، أو قصدا[3] لإخفائها لئلا ينتبه لما فيها فلا يسلم[4] [بها].

مثال حذف الكبرى [لوضوحها] : «النبيذ مسكر فهو حرام»، حذفت منه : «كل مسكر حرام» للعلم به، فإن نظم القياس هكذا : «النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام».

ومثال ما تحذف كبراه قصدا لإخفائها : «زيد يخاطب العدو، فهو خائن»، فلو صرح بالكبرى لم تلزم النتيجة لأنها لا تصدق كلية إذ ليس كل من يخاطب العدو خائنا، بل قد يخاطبه ليغر[5] به أو ليستصلحه لك، فالكبرى جزئية ؛ لكن ينتفع بذلك في التحذير ومواضع الاحتياط والحمل على الغاية في / الأوسط. [6ر]

1، 2ـ ش : رجع
3ـ ش : قصدت
4ـ ش : تسلم
5ـ ش : ليمر

[43 ص] مطلوبات الإنسان : إما أن يكفي فيها التنبيه والإحضار بالبال. وإما أن تكتسب من مقدمات فطرية، بطريق فطري.

ما يكفي التنبيه والإحضار [بالبال] مثل : «خطان متوازيان إذا أخرجا في كلتي الجهتين فإنهما لا يلتقيان».

ومثل : «خطان مستقيمان منحرفان إذا أخرجا في جهة انحراف[1] كل واحد منهما إلى الآخر التقيا، وفي جهة انحراف أحدهما إلى الآخر لم يلتقيا».

ومثل : «خطان مستقيمان لا يحيطان بسطح».

ومثل : «الأشياء التي كل واحد منها مثلا لشيء واحد بعينه هي متساوية».

فهذه المطلوبات ـ إذا فهمت معانيها ودليل لفظها وتصورت جزم العقل بها لجزمه بالبديهيات ـ من غير دليل.

ومن المطلوبات ما يفتقر ـ بعد فهم معانيها من دليل لفظها وتصورها ـ إلى دليل، ويستدل عليها من مقدمات فطرية، بطريق فطري. مثاله : «هل العالم حادث أم قديم؟». فتقول : «إنه حادث». ونبين ذلك فنقول : «العالم جائز الوجود وجائز العدم لأنه جائز من الفطر أن يكون أكبر وأكثر مما هو عليه وأصغر وأقل مما هو عليه، فيجوز عدمه ووجوده في الفطرة؛ لأن كونه على ما هو عليه صفة غير لازمة لماهية، فكونه موجودا على ما هو عليه جائز غير ضروري في الفطرة، وكل جائز الوجود والعدم مفتقر في ترجيح وجوده ـ على عدمه ـ إلى مرجح ـ وهذا فطري أيضا ـ فيلزم من ذلك أن العالم مفتقر في ترجيح وجوده ـ على عدمه ـ إلى مرجح، ثم ذلك المرجح إما أن يكون موجودا أو معدوما، وباطل أن يكون معدوما، لأنه لا فرق في الفطرة بين مرجح معدوم وبين عدم المرجح فبقي أنه موجود، فمرجح وجود العالم ـ على عدمه ـ موجود، وحينئذ إما أن يكون حصل للعالم ما لم يكن حاصلا له، أو حصل له ما كان حاصلا له، والثاني باطل لأن تحصيل الحاصل محال في الفطرية الإنسانية، فبقي أنه حصل ما لم يكن حاصلا له فيكون

2ـ ش : انحرف

والثاني باطل لأن تحصيل الحاصل محال في الفطرية الإنسانية، فبقي أنه حصل ما لم يكن حاصلا له فيكون العالم حادث الوجود ــ لا قديما ـ ولوجوده مفتتح، وهو مسبوق بعدمه وبإمكان وجوده» . / [ر16ظ]

[44] ص : الاستدلال : إما بكلي على جزئي، وإما بجزئي على كلي ؛ وإما بجزئي على جزئي بواسطة كلي، وإليه يرجع الاستدلال بكلي على كلي ؛ وإما بثبوت المقدم على ثبوت التالي ؛ أو بنفي التالي على نفي المقدم ؛ وإما بثبوت أحد النقيضين على نفي الآخر وما هو أخص منه ؛ أو بنفي أحدهما على ثبوت الآخر وما هو أعم منه ؛ أو بنفي لازم أحدهما على ثبوت الآخر؛ وإما بثبوت أحد الضدين على نفي الآخر.

ب : الاستدلال بالكلي على الجزئي هو القياس الذي تقدم ذكره، وبعض الفقهاء يسميه إدراج خاص تحت عام، مثاله : «كل مسكر حرام»، فيستدل بهذه الكلية على تحريم النبيذ ـ وغيره من المسكرات المدرجات تحتها ـ وينتظم القياس هكذا : «النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، فالنبيذ حرام» .

وإن كان الاستدلال بجزئي على كلي فهو الاستقراء ، ويسميه بعض الفقهاء السبر والتقسيم(أ) ، مثاله : «إن كل فاعل مرفوع في كلام العرب»، وأخذت هذه الكلية من تصفح الحكم في الجزئيات الفاعليات في كلام العرب، المسموع منهم والدائر بينهم حتى حصل في النفس من ذلك أن ما نتصفحه من ذلك حكمها كذلك وهو الرفع، فثبت بذلك الاستقراء ـ والتصفح في الجزئيات ـ الحكم على الكلي ؛ والاستقراء إن كان تاما وهو أن تكون جزئياته دائرة بين النفي والإثبات مساوية للنقيضين كان قطعيا، وإلا كان ظنيا .

وإن كان الاستدلال بجزئي على جزئي بواسطة كلي فهو التمثيل(ب) ـ وهو قياس الفقهاء ــ وهو مركب من استقراء وقياس، مثاله : «إن البر [يحرم] فيه الربا[1] بالنص عليه»، فيعلم بالاستقراء أن مناط الحكم بالتحريم في البر كونه مقتاتا مدخرا، فننقل

1ـ ش : الربعا

أ ـ السبر والتقسيم كلاهما واحد

ب ــ التمثيل هو الذي يسميه الفقهاء قياسا، ويسميه المتكلمون رد الغائب إلى الشاهد، أما البلاغيون فيسمونه التشبيه .

الحكم من الجزئي إلى المقتات المدخر وهو الكلي بالنسبة إلى البر، ثم نستدل بهذا الكلي على تحريم الربا في جزئي آخر وهو الأرز ـ مثلا ـ لاندراجه تحته، وينتظم القياس هكذا: «الأرز مقتات مدخر، وكل مقتات مدخر يحرم فيه الربا، فالأرز يحرم فيه الربا»، والمقدمة الكبرى الدليل عليها البر فهو أصلها لأن منه نقل الحكم إلى الكلية ومن الكلية إلى الأرز؛ فالأرز فرع، والبر أصل، والمقتات المدخر علة جامعة بينهما. / [ر17و]

وكذلك كل جزئي يوضع موضع كلي فإنه يقاس عليه سائر الجزئيات المندرجة معه تحت ذلك الكلي.

والكليان إن أدرجا تحت كلي كان حكمهما في الاستدلال بأحدهما على الآخر حكم الجزأين، وإن لم يندرجا تحت كلي لم يستدل بأحدهما على الآخر، وإن كانا[1] في الشرطي[2] المتصل فقد علمت ما تقتضيه المتصلة اللزومية، وإن كانا[3] [في] الشرطي[4] المنفصل فإن الحقيقة يلزم من وضع أحد طرفيها رفع الآخر لامتناع الجمع، ومن رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو.

وظاهره أن أحدهما إذا ثبت يثبت به ما هو أعم منه لثبوت الكلي بالجزئي، وإذا انتفى أحدهما انتفى به ما هو أخص منه. وظاهر أيضا أن لازم أحدهما إذا انتفى ينتفي ملزومه الذي هو أحد النقيضين وإذا انتفى أحد النقيضين ثبت الآخر؛ وهذا يسمى قياس الخلف. مثاله: «العبد لا يكفِّرُ في الظِّهار بالعتق». فيقول الخصم: «بل يكفر بالعتق»، وهذا القول نقيض القول الأول؛ فيقول المستدل: «لو صح عتقه لكان له الولاء، وانتفاء هذا اللازم يدل على انتفاء الملزوم ـ وهو العتق ـ وإذا انتفى العتق ثبت نقيضه وهو العتق»، فهذا هو قياس الخلف[أ].

فإن قال الخصم: «بل للعبد الولاء»، فهذا أيضا نقيض قول المستدل: «لا ولاء له»؛ فيقول المستدل: «لو كان له الولاء لكان له الميراث لكن العبد لا يرث بالنص،

1، 3ـ ش: كان

2، 4ـ ش: الشطري

أـ حول قياس الخلف، انظر "النجاة"، ص: 55، و"تلخيص منطق أرسطو"، ص: 176، و"معيار العلم"، ص: 146.

فانتفاء هذا اللازم يدل على انتفاء ملزومه، ويدل انتفاء ملزومه على ثبوت نقيضه الذي ادعاه المستدل»، فهذا قياس الخلف. وسمي خلفا إما من أجل رجوع المستدل إلى خلف من إبطال اللازم إلى إبطال ملزومه إلى صحة نقيضه ـ كما مثلناه ـ وإما من أجل أنه برده إثبات نقيض الدعوى إلى كذب وخلف من القول.

ومانعة الجمع ـ لاشتماله على ضدين ـ استدلال بوضع أحدهما على ارتفاع الآخر لاستحالة الجمع، /دون العكس لإمكان الخلو. [ر17ظ]

والاستدلال متى ورد حجة على تحقيق الخبر فهو البرهان[أ].

[45 ص :] مبدأ المبادىء في إعطاء القضايا اليقينية هي القوة العقلية.

القضايا التي هي أول الأوائل ويقينية تستفاد من مبادىء البديهة، والحس، والتواتر، والتجريب؛ وكل واحد منها مسند في صحته إلى القوة العقلية لأن الحس يغلط: فإنا نرى المطر ينزل خطوطا، والنقطة[1] الجوالة[2] دائرة، والأعمدة المتساوية إذا تباعد بعضها من بعض غير متساوية.

والعقل يقضي[3] خلاف المشاهد من ذلك، والموجودات حاصلة في الوجود على ما يقتضيه العقل في ذلك، والتواتر لو لم يسند إلى الحس لم يفد العلم لأنه إنما حصل لنا العلم بوجود مكة لانتهاء المخبرين عنها إلى المشاهدة والحس، والتجريب تواتر في الفعل؛ فالعقل مبدأ المبادىء في إعطاء القضايا اليقينية.

[46 ص :] أول الأوائل في القضايا [هي] البديهيات.

1ـ ش : النقطة

2ـ ش : الحوالة

3ـ ش : يقصي

أـ انظر تعريف ابن البناء للبرهان ضمن "الروض المريع"، ص : 81، وكذلك تعريف الغزالي ضمن "معيار العلم"، ص : 243، وتعريف ابن رشد له ضمن تلخيص منطق أرسطو، ص : 373.

ب : أول القضايا [التـي] هي أوائل في النظر إنما هي البديهيات منهـا ؛ لأنها مركوزة في الفطر لا نـدري كيف حصلت لنا، ولا متى حصلـت، بل يجد الإنسان من نفسـه كأنه فطر عليها من أول نشئه[أ].

[4] ص : الجزم بالبديهيات غير متوقف على إبطال التشكيك فيها.

ب : ولذلك إذا شكك فيها أحد لا يقدح ذلك في جزمه بها، ويعلم أن ذلك التشكيك باطل وإن لم يعلم وجـه بطلانه؛ لأن ذلك التشكيك لابـد له أن يمتند إلى البـديهيات. فالقادح[1] فيها قادح في ذلك القدح، فلا نقبل التشكيك والقدح.

وكذلك لا يقدح أيضا في الجزم بالممتنعات في الوجود الإمكان الذي لها في العقل، إنما يقدح فيها وقوع ذلك الممكن الإمكان وقوعه، فلذلك نجزم بأن الإناء الذي تركناه في المنزل الذي غبنا عنـه لم ينقلب إنسانا بل بقي على حاله مع إمكان انقلابـه إنسانا، وهذا الإمكـان/ الذي نجـوزه لا يقـدح في الجزم، فإنه لم يقع لكنـه ليس بمنـزلة الضروريـات[ر18و] البديهيات ولا في قوتها.

[illegible] ص : نهايـة البحث والنظـر شهـود الحق القـائم بـه في صـورة المطلـوب كشفـا في الضروريات، أو من وراء حجاب الرجحان في الظنيات.

ب : نهاية البحث إنما هـو إذا شهد العقل بالحق في صورة المبحـوث عنه كشفا للبصيرة في اليقين، واتباعا للراجح عن دليل في الظنيات.

والأول علم والثاني هـوى، وكلاهما داخل[2] في بـاب اليقين من حيث إن الجزم بالضرورة كالجزم بـالظن الغالب ؛ أعني أنه كما نجزم أن ذلك القطع أقصى مـا نذكره في ذلك القطعي، كذلك نجزم أن ذلك الظن الغالب أقصى ما نذكره في ذلك الظني[3].

1ـ ش : فالقدح

2 ـ ش : داخلان

3ـ ش : الظن

أـ أنظر القضايا التي هي أوائل في النظر عند الفارابي ضمن " الجدل " ، ص : 19.

فعِلمُنا بأنــا نعجز عن إدراك كنهه في المعجـوز عنه حقيـقةُ ما ليس بمعجـوز عنه، فنحن في ذلك عالمون متيقنون، قال الصديق رضي الله عنه :

«العجز عن درك الإدراك إدراك» .

كـــمـل عـــام 1161

رسالة في الجدل

/ بسم الله الرحمن الرحيم [ر 1ظ]

و صلى الله على سيدنا محمدوسلم.

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، أبو العباس أحمد بن البناء الأزدي نسبا، المراكشي دارا، رحمه الله تعالى:

الجدل قانون نظري[أ]، يتبين به سبيل الهدى عن سبل الضلال.

ومقدماته المقبولات والمشهورات[1]، وهي فيه بمنزلة الضروريات، وما ليس كذلك فهو بمنزلة ما ليس بضروري، وغلبة الظن فيه بمنزلة القطع في القطعيات.

واتباع الراجح دون المرجوح أمر لازم، والعامل بالراجح دون المرجوح مصيب في عمله لا محالة، وعلى المستدل بيان وجه الرجحان عنده، الذي أورثه غلبة الظن، لا لإيقاع الرجحان في نفس غيره.

والحكم إما أن يكون ثابتا لقيام دليل على ثبوته؛ وإما أن يكون منتفيا لقيام دليل على نفيه، أو لعدم دليل على ثبوته.

وكل حكم معلل؛ لأنه لابد أن يكون مشروعا لمصلحة، وأن يكون منصوبا له علامة تدل على تحققه في الوجود، وتلك العلامة مناط الحكم وضابطه، ويسمى علة وسببا، ووجب ألا يكون طرديا ولا عدما؛ وإن تعذر[2] الضابط لخفائه، يعتبر بمعلوم يلازمه ذلك الضابط الخفي غالبا، ويسمى مظنة وأمارة ومقتضيا.

1ـ ل: المسطورات

2ـ ل: تقرر

أـ انظر تعريف ابن البناء للجدل في "الروض المريع": ص: 81.

والمعتبر من التعليل فيما لا يكون/ منصوصا مما يمكننا تعليله، ما يغلب على [ر2و] الظن كونه علة لأجل مناسبة ومشابهة معلومة، ويسمى المناسب ؛ أو مظنونة ، ويسمى المشتبه، فيكون راجحا على سائر أوصاف المحل، وطلبه بالسبر والتقسيم.

وقد يكون للمناسب نظير في الشرع، فيسمى مؤثرا ؛ وقد يكون موافقا لتصرفات الشرع خاصة، فيسمى ملائما ؛ وقد لا يكون كذلك، فيسمى غريبا.

والعلل منها ما يكون وصفا، ومنها ما يكون حكما شرعيا ، ومنها ما يكون أمرا عرفيا ؛ وقد تكون وصفا واحدا، وقد تكون ذات أوصاف.

والعلة قد تكون معلومة بالنص، أو بالاستدلال ؛ فتكون محققة، أو منقحة، أو مخرجة.

والشرع عام، فأحكامه كلية، وأسبابها عامة الوجود، ومتعلقها بالكليات. ولا وجود للكليات في الأعيان إلا في الجزئيات، وإذا وقع الجزئي حصل الكلي، فالحكم على ما في الذهن مشروط بتحققه في الوجود العيني.

وللشروط اللغوية أسباب، لأنه يلزم من وجودها الوجود، ومن عدمها العدم وضعا، بخلاف الشرعية، والعقلية، والعادية.

والاجتهاد واجب. وأدلة المجتهدين ـ من حيث مشروعية الأحكام دون وقوعها ـ تنحصر بالاسقراء في عشرين، وهي :

الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وإجماع العشرة، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع الخليفتين أبي بكر وعمر - رضي الله عن جميعهم - وإجماع أهل المدينة، وإجماع أهل الكوفة، وقول / الصحابي، والقياس، والاستدلال، والاستقراء، وسد الذرائع، [و2ظ] والعوائذ ، والبراءة الأصلية، والمصلحة المرسلة، والاستصحاب، والاستحسان، والأخذ بالأخف، والعصمة.

وأما أدلة وقوع الأحكام بعد مشروعيتها فهي أدلة وقوع أسبابها ، وحصول شروطها، وانتفاء موانعها، وهي غير محصورة، وتكون معلومة بالضرورة، ومظنونة.

والخطاب على قسمين : خطاب تكليف، يشترط فيه علم المكلف واستطاعته، وغيرهما ؛ وخطاب وضع واختبار، لا يشترط فيه ذلك.

ولايثبت النص إلا بإجماع أو نقل : أما طريق النقل فدعوى التواتر والآحاد ، ودعوى الإجماع والعدالة والتجريح ؛ فكله مقبول من العدل المباشر ـ أو إلا [1] أسند إلى إمام مشهور من أهل تلك الصنعة، أو إلى كتابه[2] - وأما دعوى النصوصية والظهور فمقبولة، وعلى النافي لها الدليل وإلا كان منقطعا.

والتقسيم الأعلى ما احتمل معنيين فأكثر، ولا يسوغ[3] إلا إذا اختلفت مآخذ المنع في الأقسام، وهذا من المناقشات، كما أن من الموخذات زيادة ما لا حاجة إليه في الدليل، والانتقال من دليل إلى دليل.

ولا تصح العناية إلا بما يحتمله اللفظ، وإذا تحقق المراد فلا سبيل إلى الرجوع عنه، ولا إلى الانتقال إلى غيره ؛ كما لا يسوغ الانتقال من دليل إلى دليل.

ومحامل اللفظ إما [أن] تكون مشهورة أو مسموعة من أهل اللغة ؛ وإلا فلا تقبل.

والدليل إن لم تكن أركانه صحيحة، فيرد عليه [4] سؤال المنع، وهو على أنواع.

وإن كانت أركانه صحيحة ولم /يفد المطلوب، فيرد عليه سؤال القول بالموجب. [ر3و]

وإن أفاد المطلوب وغيره بحيث توجد العلة ويتخلف الحكم، فيرد عليه سؤال النقض.

وإن أفاد أقل من المطلوب بحيث يوجد الحكم وتتخلف العلة، فيرد عليه سؤال الكسر.

وإن أفاد المطلوب وكان مؤديا إلى ممتنع ، فيرد عليه سؤال الإلزام.

ل ـ ص : لا

ل ـ ص : كاتبه

ل ـ ص : يسمع

ل ـ ص : إليه

وإن لم يكن مؤديا إلى ممتنع وقام دليل على نقيضه، فيرد عليه سؤال المعارضة.

وإلا فهو سالم من السؤالات.

وتقديم بعض هذه السؤالات على بعض، ودفع بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز، لا يخفى عند التأمل.

ومدار الأمر في الاجتهاد على الترجيح، وطريقه لا تنحصر؛ فيحمل اللفظ على الحقيقة دون المجاز، وعلى العموم دون الخصوص، وعلى الإطلاق دون التقييد، وعلى الإفراد دون الاشتراك، وعلى الاستقلال دون الإضمار، وعلى التأسيس دون التأكيد، وعلى البقاء دون النسخ، وعلى الشرعي دون العقلي، وعلى العرفي دون اللغوي؛ لأن تقديم ذلك راجح[1] عقلا، والعمل بالراجح متعين.

واختلف في الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح، فقيل «تتقدم[2] الحقيقة»، وقيل «يتقدم المجاز لرجحانه»، وقيل «بالتوقف»، والأظهر هو الثاني لاسيما إذا كان المجاز بعض الحقيقة.

وإذا دار اللفظ بين احتمالين مرجوحين، فيقدم التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك على النسخ؛ ويقدم الأربعة الأول على الاشتراك؛ / ويقدم الثلاثة [ر3ظ] الأول على النقل؛ والأولان على الإضمار؛ والأول على الثاني.

ويقع التعارض بين الأحكام، فيقدم الواجب على الممنوع، وكل واحد منهما على الجائز، وأوجب[3] الواجبين على الآخر، وأولى الممنوعين على الآخر[4](. . .).

ويقع التعارض بين الدليلين؛ وبين البنيتين؛ وبين الأصلين؛ وبين الظاهرين؛ وبين الأصل والظاهر.

1ـ ل: راجحا
2ـ ل: يتقدم
3ـ ل: وإذا وجب
4ـ وقع تكرار هذه الفقرة دون إشارة من الناسخ إلى ذلك.

والقول لا يعارض الفعل، فإذا وقع بينهما تعارض، كان أحدهما منسوخا، أو مخصوصا إن علم المتقدم[1]؛ وإلا فالقول راجح لاستقلاله بدلالته.

وكل حكم واجب على المكلف في الحال، فكل حكم يمنعه ويضاده مرتفع عنه.

كما أنه إذا كان حكم يؤدي إلى إبطال حكم شرعي ثابت، فهو باطل.

وقد يكون الحكم على الشيء لنفسه خلاف الحكم عليه لأجل غيره.

والفروق والمدارك في الفروع تنشأ من تصرفات المكلفين.

وكما تنظر بينك وبين نفسك، تنظر بينك وبين خصمك، بشرط الموافقة على الأصول التي تنظر بها، وإلا لم ينضبط الكلام والنظر، وانفتح باب الشغب والعناد.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليما

انتهى بحمد الله وحسن عونه

---

1 ـ ل : التقدم

مراسم الطريقة

في فهم الحقيقة من حال الخليقة

[ر1ظ] / بسم الله الرحمن الرحيم

[و] صلى الله على سيدنا ومولانا محمدوآله وصحبه وسلم تسليما.

قال الشيخ الإمام، المحقق، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي رحمه الله تعالى:

«مراسم الطريقة[1] في فهم الحقيقة من حال الخليفة»

قال رحمه الله تعالى وعفا عنه:

مرسم [أول: الأثر من حيث هو أثر]

إن النفس[أ] إذا توجهت نحو المحسوسات وأدركتها، ارتسمت منها في النفس صورة خالية، وبعد ذلك تتصرف فيها بالقوة المفكرة تركيبا وتفصيلا، وتخلص ماهية الشيء المحسوس من مشخصاته، وتدرك الأمر الكلي الذي وقع به تشابه الجزئيات.

1ـ ن: طريقة

أـ لا يهتم ابن البناء بحد النفس هنا، والتي يعرفها الفارابي انطلاقا من أرسطو بقوله «إنها استكمال أول لجسم طبيعي، آلي، ذي حياة بالقوة»، الأسئلة، ص: 106؛ أما ابن سينا فيقول: «إن النفس يصح أن يقال لها بالقياس إلى ما صدر عنها من الأفعال قوة، وكذلك يجوز أن يقال لها بالقياس إلى ما يقبلها من الصور المحسوسة والمعقولة على معنى آخر قوة، ويصح أن يقال لها بالقياس إلى المادة التي تحلها فيجتمع منهما جوهر نباتي أو حيواني صورة، ويصح أن يقال لها أيضا بالقياس إلى استكمال الجنس بها نوعا محصلا في الأنواع العالية أو السافلة كمال(...) فبيّن أنا إذا قلنا في تعريف النفس إنها كمال كان أدل على معناها»، الشفاء، ص: 10ـ 11.

وإذا توجهتَ نحو ما ليس بمحسوس لها ـ سواء كان من شأنه أن يحس أو ليس شأنه أن يحس ـ فلا بد لها من وضع علامة في النفس تتنزل عندها منزلة الصور المختلفة من المحسوسات، ويسمى هذا الوضع توهما ؛ فإن الوهم إنما هو اتباع الخيال الذي عن المحسوسات، ولا يرتسم في النفس شيء سوى ذلك .

والعقل لا يضع لشيء رسما أصلا، إنما له أبدا الشهادة للحق، ومدركه وجدان اللزوم في الأشياء، فلذلك إذا صرف الإنسان فكره نحو ربه نصب الوهم في الذهن شيئا لا ينفك الوهم عنه بجعله كالعلامة .

فهذا الذي حصل في الذهن بالوهم يساعد العقل الوهم على نصبه إذ لا حيلة للوهم إلا به، ويتفقان على أنها علامة مشيرة إلى الاسم [من] حيث هو ــ وليست هذه العلامة هي ماهية الرب ولا نفسه، إذ لا ماهية للرب وله حقيقة جلت عن إحاطتنا بها يشير إليها العقل والوهم ـ ويتفقان أيضا في الشهود الصريح على اطراح تلك العلامة بمعنى عدم اعتبارها، فيبقى الذكر خالصا[1] بقوة الروح .

وليست[2] تلك العلامة أيضا مأخوذة من شيء أصلا، إنما حدثت في النفس من ذكر الرب فهي مشيرة إلى اسمه كما ذكر، وعلامة ضابطة للوهم فاسم الرب فوق هذه العلامة، في جهة منها تشير إليه ومنه يتوجه الاعتبار نحو الخلق[3] وإليه يتوجه الاعتبار من الخلق .

وظاهر، بين أن هذه الفوقية أو الجهة ليست بمكانية، بل «[هو] القاهر فوق عباده [أ] »، فلفظ الجهة أو الفوق مشترك في اللسان والقرائن مبنية، فإذا قيل النزول والجهة والفوق على ماليس بجسم، ولا حادث، تعين أحد مسمات اللفظ المشترك .

1ـ ن : خالصة

2ـ ن : وليس

3ـ ن : الحق

أـ الأنعام / 18 أو 61 .

والجهات لاوجود لها إلا بالنسبة إلى الموجود المحدود[1] بها ؛ فالجهات نحو ما توجهت، ولا وجود لها عند عدم هذا الاعتبار، فإن العالم لاجهة له ، //وما يضعه الوهم من العلامة ـ التي ذكرنا ـ قد يقع السهو في الاعتبار عن مدلولها على حقيقته، فينحرف الوهم بالعلامة إلى غيره، أو يبدلها بغيرها، أو يعمم ماليس بعام/، أو يخصص ماليس [2و ر] بخاص، ويطلق ويقيد، فتلزم لأجل ذلك لوازم بحسب ذلك التوهم المائل فيضلل، ولذلك قد نجزم[2] بشيء [3]ثم ننتقل [4]عن الجزم به لكونه على غير تلك الجهة التي جزم منها ؛ لأن العقل يشهد بصحة اللزوم، لا بصحة ماعنه كان اللزوم في ذلك، فمع السهو عما [5] عنه وقع اللزوم في النفس قد يقع الضلال، لاسيما إذا كان النظر في المبادىء؛ فإن باب العلم يختلط بباب الوجود ثمة، ويصير مثلهما كمثل خطين امتدا على استقامتهما من جهة البصر إلى طرفي مبصر بعيد جدا فلا يدركه البصر للبعد وانطباق أحد الخطين على الآخر ـ حسا ـ لشدة ضيق الزاوية على البصر للبعد[6]، فيضمحل الإبصار في ذلك المضيق وإن كان العقل يشهد بأنهما اثنان ؛ فكذلك باب العلم وباب الوجود هما شيئان متغايران من جهتنا، فإذا امتد نظر البصيرة معهما إلى المبدإ الأول ضاقت الطريقة وتحير العقل[7] في تلك المضايق المظلمة[8]، واضطلم الإدراك، فلهذا كان الوحي نورا يهتدى به[9] في تلك المضايق المظلمة رحمة من الله بعباده المؤمنين، «يخرجهم من الظلمات إلى النور وكان بالمؤمنين رحيما [أ]» .

فمما يغلط إطلاق أن المؤثر لا يؤثر حتى يتأثر، وقد ينبني على لازمة قدم العالم[10] في الوجود لاستحالة تأثر[11]القديم بالحادث، وما ذلك إلا لإطلاق هذا القول، وميل العلامة التي في النفس عما يقبل التأثير في نفسه إلى العموم، وليس ذلك بحق في كل شيء، بل نجد مؤثرات لا تتأثر[12] أصلا مع أثرها الحادث[13]، مثل خطين متوازيين

1ـ ن : محدود
2ـ ع : تجزم
3ـ سقطت من ع
4ـ ع : تنتقل
5ـ ن : عن ما
6ـ سقطت من ن
7ـ ع : الفكر
8ـ سقطت من ع
9ـ ن : سقطت من ن
10ـ ن : العلم
11ـ ن : تأثير
12ـ ن : تأثير
13ـ ن : لحادث
أ ـ الأحزاب / 43

ممتدين بلا نهايـة هما في مدرك العقل لا يلتقيان أصلا ويلتقيان حسا، فقـد أثرا أنهما تأثرا بـالالتقاء والنهـاية ؛ وسبب ذلـك الارتباط الـذي بين الخطين والبصر، وبامتـداد البصر معهما تظهر صورة الاجتماع، وبانقباضـه تظهر صورة الافتراق، ولم يتأثرا من جهة ذاتيهما أصلا وإنما الأثر في[1] غيرهما، وهما مع ذلك يوصفان بأنهما ملتقيان، وليست هذه الصفة موجودة في ذاتيهما، بل هي حال لهما في البصر لا فيهما، فيـوصفان بالضدين : الاجتماع والافتراق، وتلك الأوصـاف لهما حقيـقـة لأن شأنهما أن تكـون لهما تلك الأوصـاف بسبب تلك الأحـــوال، وليس ذلك بمـــوجب كثـــرتهما ولا تغيرهما، ولا نفي الأثـــر عنهما، بل حقيقتهما ـ عند الأثر وقبله وبعده من جهة ذاتيهما ـ حقيـقة واحدة لم تتغير، فهذا مؤثر أثرا أثـرا ظهر منـه أنه تأثـر وهو لم يتأثـر ؛ لأن ذلك الأثر عـائد إلى المتأثر، ولا يقـال إنهما في طبـاعهما أن يكونـا كذلك في نفس الأمـر، بل يقال في طبـاعنا أن يـدركا كـذلك ؛ وكل معشوق فإنه يحرك العاشق له بشوقه إليه وهو خارج عن عاشقه وغير متحرك.

واعتبر أيضا النقطة الواحدة من نقـط بسيط الدائرة ومحيطها، بينهـا وبين الدائرة ارتباط ضروري ؛ وإذا اعتبرت الارتبـاط[2] من جهـة بسيط الدائرة المحيط بتلك النقطـة كـان / واحـدا فقط لاتحاد البـسيـط واتحاد النقطـة ؛ وإذا اعتبرت الارتبـاط[3] من جهة [ر2ظ] النقطة وجـدته على وصفين : أحدهما على الجملة وهـو واحد في القوة، والثاني ارتبـاطها بكل فرد فرد على التفصيـل، وذلك كثير بالفعل يدلك عليهما اعتبار تـوجه النقطة للكل الواحد وتوجهها إلى كل فرد.

وهذا مثل للضمير[4] ؛ فإنه حرف من حـروف الكتاب المحيط بكل شيء[أ]، التي فاضت عن[5] القلم العلي، إذ خط علم الله في خلقه كما أمره اللـه، والكتابة دليل قاطع على العلم بالمكتوب : «ألا يعلم من خلق[ب]»، وقد يظهر للضمير أن المؤثـر فينا متأثر معنا وليس تأثره ذلك في نفسه بل فينا، والجزم حاصل لنا بتأثرنا ؛ لأنا نجده غير حاصل لنا بتأثر[6] المؤثر لعدم اللزوم من العقل.

1 ـ ع : من
2ـ سقطت من ع
3ـ سقطت من ن
4ـ ن : الظهير
5ـ ن : علي
6ـ ن : تأثير

أ ـ اهتم البنـاء المراكشي بدراسة الحروف حيث ألف رسالـة في طبائع الحروف، كما أن له أيضا رسـالة في تسمية الحروف وخاصية وجودها في أوائل السور، كما أن له كذلك رسالة في تفسير الباء من بسم الله الرحمان الرحيم.
ب ـ الملك / 14.

وكذلك جعل الله لنا آلات جسمانية ندرك[1] بها الجزئيات إدراكا جزئيا، فكل من إدراكه[2] بآلة جسمانية فإدراكه جزئي ولا يلزم منه أن من ليس إدراكه بآلة جسمانية فلا يدرك الجزئيات؛ وقد عكس الفلاسفة هذه القضية غلطا ووهما، فقالوا: كل من يدرك الجزئيات فله آلة جسمانية، ويلزم منه أن من ليس له آلة جسمانية فلا يدرك الجزئيات.

فتحفظ من مثل هذا، فإن أدنى زوال يقع عن الحجة[3] يؤدي إلى مواضع في غاية البعد عن الموضع المقصود؛ كذلك الاختلاف قد يكون أول الأمر يسيرا، ويصير سببا للاختلاف العظيم آخر الأمر.

مرسم [ثان: المؤثر من حيث هو مؤثر]

أول الأوائل كلها: إما حق، وإما باطل؛ فإن كان الباطل فلابد من حقيقة[4] كونه باطلا، فالحق معه هو الذي حقق كونه باطلا، فالحق ثابت في ذلك الاعتبار، وإذا ثبت الحق زهق الباطل، فالحق أول كل أول، ووجه ذلك أن الباطل إن كان باطلا فإبطال الباطل حق، وإن كان حقا فالحق ثابت فيبطل الباطل.

فقد ظهر في هذا الاعتبار أن الحق ثابت على كل حال، وكل تقدير؛ وأنه هو الباطل المنظور فيه مصحح وغير داخل في مفهومه، ولا وجوده داخل فيه، والحق المنظور فيه هو الذي يقابله الباطل، فالحق في اعتبارنا حقان: حق بإطلاق، وحق الباطل؛ فالحق هو الرب ــ وحق الباطل هو العبد ــ وهذا الحق مظهره الكلمة، قال الله تعالى: «ويحق الله الحق بكلماته[أ]».

والحق هو الأول، ووجوده هو الأول، وتجد نفسك تعرفه ولا تجهله، وهو ممد الوجود كله بقوته، وإليه تختصم العقول؛ لأنه «على كل شيء شهيد[ب]»، فهو مطلوبنا من حيث هو شهيد على مشهود، فإذا وجدناه قائما[5] به حق المشهود سكنت النفس واستراح الضمير.

1ـ ن: تدرك
2ـ ن: أدركه
3ـ ع: المحجة
4ـ ن: حقيقته
5ـ ع: قائم

أ ـ يونس / 82
ب ـ فصلت / 53

والحق بإطلاق به يطلب حق الأشياء، فلا تكون ذاته مطلوبة لنا ؛ لأنه[1] معنى محق[2] حقنا الذي بصورتنا، ولو كان مطلوبا بماذا[3] نطلبه، فماذا بعد الحق إلا الضلال : « ويحذركم الله نفسه [أ]». / [ر3و]

والحق فوق طور العقل ، إليه يسجد العقل ويسلم ، ويشاهده الروح إيمانا يكاد يخفى على الفهم من شدة ظهوره، وجوده مع كل موجود بالقيومية، وهو يدرك كل موجود، وهو «الذي أعطى كل شيء [4] خلقه ثم هدى[ب]».

وكل حق بتقييد، فبكلمته تقيد في نفس الأمر، والتشخص عارض اعتباري، ولازمان للحق ولا مكان له : «ليس كمثله شيء[ج]»، ولا يتأتى توهم عدمه لانسداد باب الوجود وباب العلم، وكون ما يتوهم لابد من حقيقته، فالحق خارج عن التوهمات بذاته وصفاته، ووقع التوهم على غيره لا عليه، كما تجد ذلك في اعتبارك بلاشك : «وسع كل شيء علما[د]».

مرسم[ثالث : دلالة الأثر عليه]

بعد حصول الفهم ترى حق كل شيء مع ذلك الشيء بصورة الشيء، ومفهوم الحق من جميعها مفهوم واحد، فنفس الشيء ـ وحقيقته من جهة نفس الأمر ـ كلمة تحق[5] مفهوم الحق فنعلم الاسم، قال الله تعالى : «ليحق الحق ويبطل الباطل»[هـ].

وهذا الحق الذي أحقه الله هو الذي يناظر الباطل في الاعتبار، وهو الذي يقذف الله به على الباطل فيدمغه، وهو الذي يظهر مع الشيء بصورة ذلك الشيء، وكل شيء سوى الله باطل ؛ فالحق يلزم عن الباطل كما يلزم عن الحق، إذ كل باطل باطل حقا، وكل حق هو [6] حق حقا، فالحق لازم الوجود على الاعتبارين معا بالضرورة، فهما دليلان عليه، والعلامة الحاصلة منه في النفس ـ كما تقدم لك[7] هي مشيرة إلى الاسم، والاسم

1ـ سقطت من ن
2ـ ن : بحق
3ـ ن : بما
4ـ سقطت من ن
5ـ ن : بحق
6ـع : فهو
7ـن : له
أ ـ آل عمران / 28 أو 30
ب ـ طه / 50
ج ـ الشورى / 11
د ـ طه / 98
هـ ـ الأنفال / 8

حجاب الذات[1] ـ «فسبح ربك باسمه وسبح اسمه» ـ وظهر لك أنك إنما أدركت اللزوم، وكذلك كل أمر روحاني إنما ندركه بالملازمة[2] لا بالاحاطة به فندرك الموجودات[3] بلوازمها، وذلك يقوم فيها مقام الحس في المحسوسات، بل النفس باللزوم أوثق؛ لأنه هو البرهان اليقين، فوجود الرب هو بالبرهان واضح لكل فطرة: «أفي الله شك»[أ].

مرسم [رابع: بيان أن الأصل من جهة الحق لا من جهتنا]

لنا في الاعتبارات حالان: الحال التي نحن الآن عليها، والأخرى- متوهمة وهي حال[4] زوال هذه الحالة عنا؛ فنحن يصح علينا توهم العدم، والحق لا يصح عليه توهم العدم، فيلزم منه أنا لسنا بحق فنحن باطل بلاشك، فإذا كنا باطلا فلا يمكننا الانسلاخ عن الباطل أبدا لأنه حقيقتنا، ويمكننا التعلق بالحق لأنا به، فللباطل تعلق بالحق؛ فالخلق كلهم متعلقون بالحق.

مرسم [خامس: الحق وأسماؤه من حيث هو الحق المبين]

الحق مقتض كل ما سواه، فحصل الارتباط بين الخلق والحق، وهوحبل[5] الله، فمن كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فلا يفيده قطع هذا السبب، فإنه لا يذهب عنه ما يغيظه بل هو زيادة في هلاكه، كما جاء في[6] المثل في كتاب الله[ب].

ولاشك أن الاقتضاء المذكور هو بما للحق من القوة على ذلك، وقد صدر عنه الضدان والنقيضان، ونجد[7] في الموجودات ما يؤثر بضرورة وما يؤثر باختيار؛ والضرورة قوة في ذلك الشيء على الأثر خاصة دون ضده، كما هو الاختيار قوة في ذلك الشيء الذي يختار / على الأثر وضده، فقوة الاختيار أكمل من قوة الاضطرار بلاشك، [ر3ظ] وبذلك ظهر فضل الحيوان على سائر المخلوقات، وفضل الإنسان على سائر الحيوان لزيادة إدراكه، وكمال قوته على قوة سائر الحيوان. وإنما جزمنا بقوة الاختيار لحصول

1ـ ع: الذاب
2ـ ع: بالملازمات
3ـ ن، ع: موجودات
4ـ سقطت من ن
5ـ ن: جل
6ـ سقطت من ع
7ـ ن: ونحو ذلك
أ ـ إبراهيم / 10
ب ـ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون...﴾ يس / 13ـ 32.

الضدين عنها[1]، فحصول الضدين في الوجود دليل قوة الاختيار، وقد وجد الضدان عن الحق، فله صفة الاختيار ضرورة : «وربك يخلق ما يشاء ويختار» [أ]، وكل من يختار فهو حي : «الله لا إلاه إلا هو الحي القيوم» [ب].

وكون كل شيء بالحق دل على أنه لا مكره له، إذ لا ثبوت له في التوهم إلا به، والمقتضي لا يقتضي وجود ما يضاده لاستحالة ذلك، لأنه آيل إلى اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فالله مريد، وذلك لضرورة اللزوم.

و إذا كانت[2] الأشياء كلها معلومة لنا، فهي في نفس أمرها منكشفة لنا، جعلها الحق كذلك فهي بالإضافة إليه أولى بالانكشاف له، فهو «بكل شيء عليم»[ج]، و «هو السميع البصير» [د]. وتكثرت أسماء الله [هـ] بالنسبة إلى إدراكنا؛ لأن وحدة الواحد منا مشتملة على كثرة من الصفات والوجوه، فوحدتنا وحدة متكثرة[3] في علم الحق، فندرك بكثرتنا فيه الكثرة في أسماء الحق، وهو من جهة ذاته لا كثرة فيه.

ولله في معلوماته بحسب إدراكنا شيئان : أحدهما [4] من حيث معلوميته فقط، وهو غيب وعدم ؛ والثاني من حيث الإيجاد والاختراع، وهو شهادة ووجود، وهذا الثاني في إدراكنا على قسمين : ما ندركه ظاهرا، وهو الملك ؛ وما ندركه باطنا، وهو الملكوت[ر]. وكلاهما وهو العالم يدل على حقائقه في العلم، كما تدل المصنوعات [5] على ماهياتها في نفس الصانع، وعلى صانعها وصفاته، وحقائق العالم كلها التي في العلم هي بعض معلومات الله، فانقسم في إدراكنا معلوم الله قسمين : أحدهما برز للوجود ؛ والثاني باق في الغيب ؛ فالعلم أوسع من الوجود المسمى بالعالم.

1ـ ن : عنهما

2ـ ن : كان

3ـ ن : متكثر

4ـ ع : أحدنا

5ـ سقطت من ن

أـ القصص / 68

بـ البقرة / 255

جـ البقرة / 29 كذلك، والأنعام / 101

دـ الشورى / 11

هـ ـ لابن البناء رسالة في عدد أسماء الله الحسنى، وهي مفقودة.

ر ـ يدخل هذا التصنيف ضمن اعتبارات المعاني لدى ابن البناء كما يوضحها "عنوان الدليل"، ص : 33ـ34.

ومظهر القسم الأول فعل الله ؛ ومظهر القسم الثاني خطابه، قال الله تعالى : «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول[أ]»، وهو طريق الوحي، ولا مدخل للناس فيه إلا الرسل خاصة، وسائر الناس طرقهم في باب الفعل لا في باب[1] الخطاب، فكما أظهر الله الأشياء لنا، وأحاطنا بها، بجعله[2] ذاك كذلك، جاز أن يخاطبنا خطابا نفهم به عنه من تلك المعلومات التي في علمه ـ من جهته، لا من جهتنا، ولا من جهة انكشافها لنا ـ وهو الكلام، وهذا الجائز قد وقع بدليل السمع القاطع، قال الله تعالى : «وكلم الله موسى تكليما[ب]».

والعقل لا يستقل بوقوع الممكن ؛ لأنه غير لازم ضروري، ولا يعرف كيفية كلام المتكلم إلا من سمعه، فوجب الجزم بذلك كله، إذ[3] تطابق عليه العقل والوحي، ووجب اطراح ما يقوله /الفلاسفة ـ ومن نحا نحوهم ـ فهو مرجوح ووهم. [ر4و]

ومتى كان الضمير يسلك في الاعتبار طريقين ـ أو طرقا ـ والعقل متردد فيهما، واللوازم خفية اللزوم، فالراجح بالوحي هو الراجح حقا : «لئلا[4] يكون للناس على الله حجة بعد الرسل[ج]»، والمرجوح وهم.

ومن تأمل كلام الخلق في الموجود[5] رأى ضمائرهم تسلك طرائق مختلفة، كلهم يقصدون نحو الحق : «فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء[د]».

وتختلف الإدراكات والفهوم كما تختلف الألوان والروائح والطعوم ـ والناس كلهم في أفكارهم أمة واحدة ـ فمست الحاجة إلى فرقان بين الصواب والخطإ، فبعث الله النبيئين شهداء العدل، وأنزل معهم الكتاب يهدي إلى الحق، وإلى طريق مستقيم، ليقوم الناس بالقسط في جميع أمورهم.

1ـ ن : بباب
2ـ ن : يجعله
3ـ ن : إذا
4ـ ن : لأن لا
5ـ ن : الوجود

أ ـ الجن / 26ـ27
ب ـ النساء / 164
ج ـ النساء / 165.
د ـ إبراهيم / 4

مرسم [سادس : أفعال الحق من حيث هي آثار عنه]

المعاني لها في إدراكنا اعتباران : أحدهما من حيث هي معلومة لنا، ويقال لذلك الوجود في الأذهان ؛ والثاني من حيث هي خارج الذهن محسوسة أو غير محسوسة، ويقال لذلك[1] الوجود في الأعيان.

فهذان الاعتباران مضافان إلى داخل الذهن وخارجه ، وهما وجودان مختلفان عندنا، ولا نألم ولا [2] نلذ، و[لا] نخاف و [لا] نرجوا إلا من أحدهما فقط، وهو الوجود في الأعيان ؛ والآخر عدم لا ندرك منه ألما ولا لذة، فالوجود مقول بالاشتراك على الوجود في العلم المسمى بالعدم، وعلى الوجود في الأعيان المسمى بالوجود.

وتعتبر المعاني من حيث هي حقائق لذاتها ويسمى نفس الأمر، فيكون في هذا الاعتبار وجود كل شيء حقيقته وذاته، وبذلك يكون الوجود متواطئا على القديم والحادث ؛ وعلى الوجود الذهني والعيني ؛ وعلى الواجب والممكن والمحال والاعتبارات من حيث المعلومية.

وهذا الوجود هو الذي يقال به إن العالم نسب في علم الله، والعالم به قديم ؛ لأنه في علم الله غير مجعول بجعل جاعل، وليس في أجزائه تقدم ولا تأخر، ولاغاب [3] و[لا] حضر، فحضرة [4] الجمع ثابتة بالحق، وليس نجد في الفهم فرقا بين هذا الوجود وبين حق الأشياء إلا من حيث الاسم فقط، فلذلك قال المتكلمون : «وجود الحق حقيقة ذاته، ووجود غيره زائد على حقيقته في العلم».

ولا شك أن وجود الحقائق في علم الحق بهذا الاعتبار متقدم على وجودها في الأعيان إلا [5] من جهة العلم، فالذي العالم[6] به قديم لا نحس منه بألم ولا لذة، وهو

1ـ ع : له
2ـ سسقطت من ع
3ـ سسقطت من ع
4ـ ن : بحضرة
5ـ ع : لا.
6ـ سقطت من ن

عدم إدراك ؛ وما هو به حادث منه نحس بالألم واللذة، فالوجود الذي العالم به قديم للمعدوم به وجود، وللمحال من حيث المعلومية بالإحالة وغيرها، فهذا الوجود لا يقبل العدم فهو واجب، وهو وجود العلم الحق، وهو متقدم على الوجود الذي يقابله العدم.

ولم تتحقق القبلية والبعدية إلا عند حصول الوجود الثاني الذي يقابله العدم، فمع الوجود الثاني حصل التقدم والتأخر مضافا إلى الوجود الثاني [الذي] به وجد، فالزمان حادث موجود بوجود العالم العيني ؛ لأن معنى / الزمان إنما هو التقدم والتأخر بالنسبة [ر 4ظ] للحادث، فالوجود وجودان : أحدهما لا يتوهم عليه عدم، ولاهو مجعول بجعل جاعل، وفيه يجتمع الضدان، وهذا الوجود للعالم واجب من جهة المعلومية[1] ؛ والآخر يتوهم عليه العدم، فهو حادث قطعا ـ والموجودات به كلها مجعولة، وليس العدم منها، ولا المحال، ولا الواجب ـ وفيه يتعاقب الضدان ولا يجتمعان، وهذا الوجود للعالم ممكن، إذ ليس كل معلوم يجب وجوده، فلله «الأمر من قبل ومن بعد [أ]» و «له الخلق والأمر [ب]».

فقد تبين الوجه الذي منه الغلط في أن العالم قديم الوجود، إذ ليس هو الوجود في الأعيان خارج النفس الذي منه نجد الألم واللذة، والخوف والرجاء، وإذا لم يكن هو فهو في علم الله، وهو بالنسبة إلينا عدم بلاشك.

وكذلك غلط المعتزلة حيث جعلوا للأشياء حقائق خارج النفس يعرض لها الوجود والعدم، إذ ليس لها حقيقة إلا في علم الله، وهي ليست بشيء إذ لايدركها في علم الله إلا الله، ولا ندري نحن كيف يدركها الله لأنا لسنا هو ـ وهو يعلمنا [2]، ويعلم علمنا وما نجد ـ فالعالم كله ـ أوله وآخره، وجميع ما كان منه وما يكون ـ قد تبين استناده في تحققه إلى الحق، فالحق موجده من غير واسط[3] ؛ لأن كل شيء فإنما هو حق بالحق فقط، لا بغيره أصلا.

1ـ ع : المعلومة

2ـ ع : يعمنا

3ـ ع : وسط

أـ الروم / 4

بـ الأعراف / 54

وبطل لأجل ذلك أن يكون فعل الحق بالاتفاق، وأن تكون الأشياء بالبخت ؛ لأن مالا يحقه[1] الحق فهو باطل، فكل شيء بقضاء وقدر من جهة الحق ، والاتفاق والبخت الذي من جهتنا داخل في القضاء والقدر .

وحقيقة الشيء نفس ذاته، فإذا اعتبر ارتباط العالم بالحق كان العالم قديما في علم الحق، دل عليه اللزوم، ومن جهة المنسوب ـ الذي هو العالم ـ هو حادث على مراتبه التي له في العلم، وهذا الاعتبار صحيح في النظر، وشهدت به كتب الوحي كلها، وصار [2] رأي الفلاسفة وهما مرجوحا، وظهر من ذلك «[3] أن العالم مسبوق [4] بعدمه في الأعيان التي منها يألم ويلذ، وهو باب الخلق والوجدان ؛ ومسبوق أيضا بوجوده في علم الله ، وهو باب الأمر الذي لا وجدان فيه لنا، ولانألم ولا نلذ منه، فهو فيه معدوم.

ومنزلة وجوده في العلم منزلة البرهان في الكلي، ومنزلة وجوده في الأعيان منزلة البرهان في الجزئي ؛ فالعالم ثابت بالأسماء منتقل بها في المراتب الزائلة، فنحن انتقلنا من لا إدراك إلى الإدراك [5] الظاهر دون الأرواح الباطنة، وننتقل[6] من هذا الإدراك إلى إدراك الأرواح الباطنة ظاهرا ـ كما ندرك الآن الظاهر ـ وهي النشأة الثانية، فنرى ربنا من حيث يدرك الأبصار، فيتكيف البصر بنوره، وليس الإبصار[7] انفعالا و إنما[8] هو تمييز.

وكما نحن الآن نفهم وندرك الحالة التي انتقلنا منها ـ ولم نكن في الأولى نفهم وندرك الحالة التي ننتقل[9] إليها ـ كذلك إذا كنا [10] في الحالة الأخروية نفهم وندرك حالتنا هذه والتي قبلها مع الحالة التي نكون فيها، لاسيما ونحن لا نجد في أنفسنا أنا شعرنا في الحالة الأولى بالحالة الثانية، وفي هذه الثانية شعرنا بالثالثة، فوجودها أقوى و إدراكها أصح، فوجب الإيمان بالبعث الآخر، وجاءت به كتب الوحي كلها .

1ـ ن : يحققه
2ـ ن : فصار
3ـ ع : بذلك
4ـ ع : مسبو
5ـ ن : إدراك
6ـ ن : وتنتقل
7ـ ع : الإبصار
8ـ ن : إنما
9ـ ن : تنتقل
10ـ ع : إدراكنا

وجميع هذه المراسم كلها إنما هي لازمة عن تلك الأمور الإلاهية في الوجود، فهي حال لها موجودة في نفوسنا [1]، ودالة عليها، والعالم كله من جهة وجوده العيني دال على الأسماء الحسنى، وهو كائن عنها فدلالته عليها ضرورية كدلالة الدخان على النار ولزومه عنها ممكن كلزوم الدخان عن النار، فأسماء الحق علة الوجود في الأعيان، والوجود في الأعيان علة التصديق بها.

مرسم [سابع : نسبة صدور أفعال الحق عنه]

حق الأشياء هو حق بالحق المبين، فنحن على الحالة التي نحن عليها الآن ندرك حقا وباطلا في الأشياء، ومحققها هو الله تعالى، فالحق الذي في الأشياء هو نظير الباطل، قال تعالى فيه «ليحق الله الحق ويبطل الباطل»[2][أ]، وهذا الحق والباطل هما المضروب لهما المثل بالماء والزبد[3][ب]، ولا يضرب لله مثل، وقد نهى سبحانه عن ذلك، قال [تعالى] «فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون[ج]».

وإذا اعتبرنا المعلومات كلها وجدنا الحق هو الذي أعطاها كونها كذلك من حق[4] وباطل، وموجود ومعدوم، وغير ذلك؛ فبهذا الاعتبار كل ذلك حق بالكلمات، قال الله تعالى: «ويحق الله الحق بكلماته»[د]، ولم يذكر الباطل لأن إبطاله حق اندرج في هذا الحق.

وإذا توهم زوال هذه الحالة التي نحن عليها من وجود وإدراك، كان كل شيء غيبا عنا، ولا إحاطة لنا به إذ ليس شيء إلا الحق الذي نحن به، فنحن إذا نشهد له بالربوبية

1ـ ن : نفوسها

2ـ سقطت من ع

3ـ ن : والزيد

4ـ ن : وحق

أـ الأنفال / 8

ب ـ إشارة إلى قوله عز وجل : ﴿أنزل من السماء ماء فسألت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا، ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع مثله، كذلك يضرب الله الحق والباطل، أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، كذلك يضرب الله الأمثال﴾، الرعد / 17.

ج-النحل / 74.

د-يونس / 82.

والقيام علينا حالة الوجود وحالة العدم، فهذا الإقرار له بالربوبية عقد ثابت علينا من حيث ذواتنا شاهدا وغائبا.

والحال التي نحن عليها يتجدد عندنا على الفهم مفهوم الحق بانتقال العوارض المشخصة، والحق في ذاته غير حادث ولا متجدد، وذاك التجدد الذي في الفهم إنما هو لأجل أثر الكلمات بالإيجاد والإعدام، وذلك قذف بالحق على الباطل؛ قال تعالى: «بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه[أ]»، فهذا من الحال التي نحن عليها، وأما من الحال الأخرى فهو علام الغيوب.

وقد ثبت لنا الآن وجود هذه الحالة لا زوالها، فجاء الحق «وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا[ب]». كذلك نجد الباطل زهوقا في كل اعتبار بدمغ الحق إياه.

خاتمة: [التسليم لله]

خل عنك بالفهم اعتبار القيود، والتصور، والوجود الذهني والعيني، وغير ذلك؛ وعد إلى ما تجد في نفسك من أمر الحق في نفس الأمر، تجدك/ به معك لا أنت [ر5ظ] معه، هو أقرب إليك من نفسك، فخل عنك أنت يبقى هو معك أينما كنت في نفس الأمر، فتصير على الفطرة على بصيرة، وعلى الفطرة كنت قبل الاعتبار والتأمل: «فطرة الله التي فطر الناس عليها [ج]»، فقد عدت من حيث ابتدأت: «وإليه يرجع الأمر كله، فاعبده وتوكل عليه[د]»، واسلم إليه نفسك على الرضى وعلى الإحسان في العمل، لاكيف اتفق. «وما ربك بغافل عما يعملون [1][هـ]»، و «من يسلم وجهه إلى الله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى وإلى الله عاقبة الأمور [و]».

وانهض في عملك بين الخوف والرجاء فهما جناحا طائرك، والتمسك بالكتاب والسنة يمنع من الضلال ويزيد في الهدى، لمن اتقى وابتغى لا لمن يستخف حق الربوبية، إذ الاستخفاف مرض في القلب يمنعه من الإصغاء والتفهم، ويتولد من ذلك النفاق.

---

1 ـ ع: تعملون

أ ـ الأنبياء

ب ـ الإسراء / 81.

ج ـ الروم / 30.

د ـ هود / 123

هـ ـ الأنعام / 132.

و ـ لقمان / 22

نفسي أخاطب بالمعروف و إياي أعني، الأقـربون أولى بالمعروف، ولا أقرب إلي من نفسي، فأنا في وضع هذه المخاطبـات كما قيل : «إياك أعني وافطني يا جارة [أ]»، نفسي أحق بالجوار.

آمنت بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله.

سـمعت وأطعت، «غفـرانك ربنـا و إليك المصير [ب]»، وسـلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، (وحسبنا الله ونعم الوكيل)[1].

كملت المراسم بحمد الله وحسن عونه.

(وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه)[2].

1ـ سقطت من ع

2ـ سقطت من ع

أ ـ انظر جمهرة الأمثال، ص 29ـ30، وكذلك مجمع الأمثال، ج 1، ص : 80ـ81.

ب ـ البقرة / 285.

فهـرس الآيـات القـرآنـيـة

الآيــــة	رقـمـها	الســورة	رقـمـها	الصفحة
أفي الله شك	10	إبراهيم	14	87
ألا يعلم من خلق	14	الملك	67	84
الله لاإلاه إلا هو الحي القيوم	255	البقرة	2	88
الذي أعطى كل شيء خلقه	50	طه	20	86
أموات غير أحياء	21	النحل	16	30
إن الحكم إلا الله	57	الأنعام	6	51
	40أو 67	يوسف	12	
إنما يتذكر أولوا الألباب	19	الرعد	13	35
أنه على كل شيء شهيد	53	فصلت	41	85
أو من كان ميتا فأحييناه	122	الأنعام	6	30
بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه	18	الأنبياء	21	94
جاء الحق وزهق الباطل	81	الإسراء	17	94
عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا	27-26	الجن	72	89
غفرانك ربنا و إليك المصير	285	البقرة	2	95
فطرة الله التي فطر الناس عليها	30	الروم	30	94
فلا تضربوا لله الأمثال	74	النحل	16	93
فيضل الله من يشاء	4	إبراهيم	14	89
لا علم لنا إلا ما علمتنا	32	البقرة	2	34
لئلا يكون للناس على الله حجة	165	النساء	4	89
لله الأمر من قبل ومن بعد	4	الروم	30	91

الآية	رقمها	السورة	رقم السورة	الصفحة
له الخلق والأمر	54	الأعراف	7	91
ليحق الحق ويبطل الباطل	8	الأنفال	8	86-93
ليخرجكم من الظلمات إلى النور	43	الأحزاب	33	83
ليس كمثله شيء	11	الشورى	42	86
هو القاهر فوق عباده	18 أو 61	الأنعام	6	82
وإليه يرجع الأمر كله	123	هود	11	94
وأما من خاف مقام ربه	40-41	النازعات	79	61
وربك يخلق ما يشاء ويختار	68	القصص	28	88
وسع كل شيء علما	98	طه	20	86
وعلم آدم الأسماء كلها	31	البقرة	2	34
وقل رب زدني علما	114	طه	20	30
وكلم الله موسى تكليما	164	النساء	4	89
ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها	13	السجدة	32	57
وما ربك بغافل عما يعملون	132	الأنعام	6	94
ومن يسلم وجهه إلى الله	22	لقمان	31	94
وهو بكل شيء عليم	29	البقرة	2	88
	101	الأنعام	6	
وهو السميع البصير	11	الشورى	42	88
ويحذكم الله نفسه	28 أو 30	آل عمران	3	86
ويحق الله الحق بكلماته	82	يونس	10	85-93

فهـرس الأعـلام

(أ)

آدم : 34

آل سيدنا محمد : 21ـ 29ـ 73ـ 77 - 81

إبراهيم عليه السلام : 33

أبو بكر الصديق : 70ـ74

أبو حامد الغزالي : 30

إمام مشهور : 75

الأمة (أمة) : 35ـ 74ـ89

أهل الكوفة : 74

أهل المدينة : 74

أهل ذلك الشأن : 35

أهل اللسان : 21ـ34

أهل اللغة : 75

أولو الألباب : 35

(ب)

بعض الفقهاء : 66

(ج)

الجمهور : 35

(خ)

الخصم : 67ـ77

الخلفاء الأربعة : 74

الخَلق : 30 - 32ـ 34ـ84 - 87ـ89

الخليقة : 81

(ر)

الرسل : 89ـ95

الرسول : 89

(س)

السامع : 37

السوفسطائية (السوفسطائيون) : 47

سيبويه : 37

(ش)

الشهود : 26ـ 69ـ82

(ص)

الصحابة العشرة : 74

الصحابي : 74

صحب سيدنا محمد : 77- 81- 95

(ع)

العالم : 30ـ 31

عباد الله : 82

العبد : 67ـ85

العدل المباشر : 75

العرب : 35ـ66

العلماء : 34ـ53

علي بن أبي طالب : 32

عمر بن الخطاب : 74

(ف)

الفقهاء : 66

الفلاسفة : 85ـ 89ـ92

(ك)

الكافر : 30

(م)

المتكلم : 89

المتكلمون : 90

المجتهدون : 74

محمد (عليه الصلاة والسلام) : 21ـ29ـ73ـ77ـ 81-95

المخبرون : 68

المرسلون : 95

المستدل : 68ـ73

المشركون : 54

المعتزلة : 91

المغالطون : 49

المكلف : 75ـ77

المكلفون : 77

من ليس بعربي : 35

موسى (عليه السلام) : 89

المؤمنون : 83

(ن)

الناس : 89

النبيئون : 89

النافي : 75

(و)

الولاة : 51

فهرس الأماكن

الآخرة : 87

الدنيا : 87

الكوفة : 74

المدينة : 74

مكة : 68

فهرس الشواهد

إياك أعني وافطني ياجارة : 95

رأيت العقل عقلين : مطبوع ومسموع، ولا ينفع مسموع إذا لم يكن مطبوع : 32

العجز عن درك الإدراك إدراك : 70

فهرس الكتب الواردة في رسائل ابن البناء

إحياء علوم الدين : 30
القرآن (كتاب الله ـ الكتاب المحفوظ ـ الكتاب) : 74ـ 84ـ 89ـ 95
كتب السنة (السنة) : 74ـ 95

فهرس المصطلحات

(أ)

الآخرة : 87
الآلة : 22ـ 34
الآلة الجسمانية : 85
الآلات الجسمانية : 85
الإبصار : 92
إبطال الباطل : 85
إبطال التشكيك : 26
إبطال حكم شرعي : 77
إبطال اللازم : 68
إبطال الملزوم : 68
الاتفاق : 92
الإثبات : 51ـ 66-88
إثبات نقيض الدعوى : 68
الأثر : 84ـ 87
الأثر الحادث : 83
أثر الكلمات : 94
الاجتماع : 24-48-49ـ 50ـ 55ـ 84
اجتماع الضدين : 55
اجتماع النفي والإثبات : 88
الاجتهاد : 74ـ 76
الأجزاء : 38ـ 45
أجزاء التالي : 25ـ 61
أجزاء الحد : 44
أجزاء المحمول : 62
أجزاء المقدم : 25ـ 61-62
أجزاء الموضوع : 62
أجزاء المؤلف : 50
الإجماع : 75
إجماع الأمة : 74
إجماع أهل الكوفة : 74
إجماع أهل المدينة : 74
إجماع الخليفتين أبي بكر وعمر : 74
إجماع الخلفاء الأربعة : 74
إجماع العشرة : 74
الاحتمال : 54
الإحسان : 94
الأحكام : 32ـ 57-74-76
الأحكام العقلية : 55
الأحكام الكلية : 74
أحكام المعاني : 35
الأحوال : 25ـ 32ـ 53-54-84
الأخبار : 44ـ 49
الاختراع : 88
الاختلاف : 85
الاختلاف العظيم : 85
الاختلاف في الكم : 25ـ 60

الاختلاف في الكم والكيف : 25ـ60
الاختلاف في الكيف : 25ـ60
الأخذ بالأخف : 74
الأخص : 23ـ25ـ26-38ـ40ـ41ـ63
الأخلاق : 21ـ29ـ30
إدراج الخاص تحت العام : 66
الإدراك : 37-42ـ70 - 83 - 88 - 91ـ92ـ93
إدراك البسيط : 31
الإدراك الجزئي : 85
الإدراك الظاهر : 92
إدراك المركب : 31
الإدراكات : 30ـ89
الأدلة : 32
أدلة المجتهدين : 74
أدلة وقوع الأحكام : 74
الأدوام : 58
الأذهان : 90
الارتفاع : 23-49ـ50ـ51
الأرواح الباطنة : 92
الأزمان : 54
الأزمنة : 25ـ53ـ54ـ58
استحالة الجمع : 68
الاستحسان : 74
الاستدلال : 23ـ26ـ33ـ36ـ40ـ66ـ67ـ68ـ74
الاستدلال بتبوت أحد الضدين على نفي الآخر : 26ـ66
الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على ثبوت الآخر وما هو أعم منه : 26ـ66
الاستدلال بثبوت أحد النقيضين علىَ نفي الآخر وما هو أخص منه : 26ـ66
الاستدلال بثبوت المقدم على ثبوت التالي : 26ـ66
الاستدلال بجزئي على جزئي : 26ـ66
الاستدلال بجزئي على كلي : 26ـ66
الاستدلال بكلي على جزئي : 26ـ66
الاستدلال بكلي على كلي : 26ـ66
الاستدلال بنفي التالي على نفي المقدم : 26ـ66
الاستدلال بنفي لازم أحد النقيضين على ثبوت الآخر : 26ـ66
الاستصحاب : 74
الاستقراء : 66ـ74
الاستقراء الظني : 66
الاستقراء القطعي : 66
الاستقلال : 76
الاستعدادات : 56
الاسم : 33ـ35ـ37ـ39ـ49-82ـ86ـ90
اسم الخبر : 51
اسم الذات : 39
اسم الرب : 82
اسم الصفة : 39
اسم الكل : 45
اسم النوع : 45
الأسماء : 32ـ33ـ92
الأسماء الحسنى : 21-31-32-93
أسماء الحق : 88ـ93
أسماء الله : 88
الاشتراك : 22-36-76-90
الأشياء : 82ـ88-89-91-92-93

الأصل : 33ـ 67-76

الإصغاء : 95

الأصغر : 50ـ 63ـ 65

أصناف التركيب : 43

الإضمار : 76

الإطلاق : 42ـ 76

الاعتبار : 83-94

اعتبار المعاني : 35

الاعتبار من الخلق : 82

الاعتبار نحو الخلق : 82

الاعتبارات : 34ـ 35-90

الاعتقادات : 21ـ 29ـ 30

الإعدام : 94

الاعراض : 29-43

الأعم : 23ـ 25ـ 40ـ 41ـ 42ـ 46ـ 63

الأعمال : 21ـ 29ـ 30

الأعيان : 74

الافتراق : 84

الأفراد : 25ـ 53ـ 76 - 54

الأقسام : 75

أقسام الحقيقة : 22ـ 36ـ 63

الأكبر : 50ـ 63ـ 65

الألسنة : 21-34

الألفاظ : 33ـ 34-35 - 36-43

الأمارة : 73

الامتناع : 25ـ 55ـ 56ـ 57ـ 58

امتناع الجمع : 67

امتناع الخلو : 56ـ 57ـ 67

متناع الممتنع : 57

الأمر الروحاني : 87

الأمر العرفي : 74

الأمر الكلي : 81

الأمر المشترك : 21-34

الإمكان : 25-55ـ 56ـ 57ـ 80

إمكان الخلو : 50ـ 68

إمكان الممكن : 57

الأمور الإلاهية : 93

الأمور الخفية : 22-34

الأمور الكلية : 34-35

الأمور النسبية : 57

انتفاء التالي : 25-61

انتفاء اللازم : 68

انتفاء المقدم : 61

انتفاء الملزوم : 68

الانفراد : 92

الانكشاف : 88-89

أوجب الواجبين : 76

الأوسط : 64

أولى الممنوعين : 76

الأوصاف : 74ـ 84

أوصاف المحل : 74

أول الأوائل : 26ـ 68ـ 85

الأوهام : 35

الإيجاب : 51

إيجاب الحكم : 52

إيجاب العناد : 52

الإيجاب في الشرطية : 52

إيجاب اللزوم : 52

الإيجاد : 88ـ 94
الإيمان : 29ـ86-92
الإيمان بالبعث الآخر : 92

(ب)

الباطل : 77-85ـ86-87ـ 92ـ 93ـ 94
الباطن : 21ـ 30ـ 88
باب الإدراك : 33-37ـ 38
باب الأمر الذي لا وجدان فيه : 92
باب ارتباط الخلق بالحق : 21ـ 30
باب الخطاب : 89
باب الخلق والوجدان : 92
باب الشغب والعناد : 77
باب الطلب : 50
باب العلم : 42ـ 83ـ 86
باب الفعل : 89
باب القضاء والقدر : 57
باب اليقين : 69
باب الوجود : 33ـ 38ـ 42ـ 83ـ 86
البحث والنظر : 21ـ 26ـ 31ـ 69
البخت : 92
البديهة : 68
البديهيات : 26ـ 68
البراءة الأصلية : 24
البراهين : 36
البرهان : 68ـ 87
البرهان اليقين : 87
البسائط : 36ـ 44
البسيط : 31ـ 36ـ 43
البصيرة : 69
البطيء : 41
البعث الآخر : 92
البعدية : 91
بعض الخبر : 50
البقاء : 76

(ت)

التأسيس : 76
التأكيد : 76
التالي : 25-47-53-59-62
التأليف : 44
التمثيل : 55ـ 66
التجدد : 94
التجريب : 68
التحريم : 66ـ 67
التحصيل : 61
تحصيل الحاصل : 66
تحقيق الخبر : 68
تحليل المركبات : 44
التخاطب : 35ـ 53
التخصيص : 60ـ 61ـ 76
التخيلات : 33
الترجيح : 53ـ 58ـ 76
ترك فعل أحد الضدين : 24ـ 50
التركيب : 23-42-55-81
التركيب الذهني : 23-43-45
التركيب الصناعي : 23-43

التركيب الطبيعي : 23-43
تركيب المركب : 23ـ 43
تركيب المؤلف : 23ـ43
التشخص : 42ـ86
التشخصات : 40
التشخيص : 31
التشكيك في البديهيات : 26ـ69
التصديق : 31ـ 32ـ 42ـ93.
تصرفات الشرع : 74
تصرفات المكلفين : 77
التصور : 31ـ94
التعارض : 25ـ77
التعارض بين الأحكام : 76
التعارض بين الأصلين : 76
التعارض بين الأصل والظاهر : 76
التعارض بين البينتين : 76
التعارض بين الدليلين : 76
التعاند : 25ـ60
التعريف بالحد من حيث الاسم : 22ـ37
التعريف بالحد من حيث الحقيقة : 22ـ37
التعليل : 74
التعيين : 31ـ42
التفريق : 44
التفصيل : 44ـ81-84
التفهم : 95
التقابل : 25ـ60
التقدم : 91
التقسيم الأعلى : 75
التقييد : 42ـ54-76-86
التلازم : 46
تلازم الضدين : 49
التلازم المطلق : 49
تلازم النقيضين : 49
التمثيل : 55-67
التمييز : 92
التناقض : 28ـ60
التواتر : 68
التوافق : 91
التوهم : 42ـ 82ـ 86ـ88
توهم العدم : 87
التوهم المائل : 93
التوهمات : 86

(ث)

الثبوت : 23ـ44
ثبوت التالي : 26-66
ثبوت الجزئي : 22- 38ـ39
ثبوت الكلي : 22-38ـ67
ثبوت المركب : 23ـ44
ثبوت المقدم : 26-66
ثبوت النقيض : 68

(ج)

الجائز : 76ـ89
الجدل : 73
الجزء : 22ـ 24ـ 38ـ39 -45ـ 61
الجزء الحسي : 44
الجزء العدمي : 44

الجزء العقلي : 44
الجزء المركب : 44
الجزء المشترك : 37
الجزء المميز : 37
الجزء الوجودي : 44
الجزئي : 22ـ 36ـ 37ـ 38ـ 39ـ 54ـ 67ـ 68ـ 74
الجزئي الأخص : 45
الجزئي بالذات : 22ـ36
الجزئي بالعرض : 22ـ36
الجزئي بالنسبة إلى الذهن : 37
الجزئي بالنسبة إلى الوجود : 37
الجزئي المتشخص : 22ـ36-38
الجزئي المضاف : 22ـ38
الجزئيات : 25ـ 37 ـ39 ـ45ـ66ـ 74ـ 81-85
الجزئية : 52ـ 58ـ 60ـ64
الجزم : 51-83ـ89
الجزم بالبديهيات : 26ـ 69
الجزم بالضرورة : 69
الجزم بالظن : 69
الجزم بالممتنعات : 69
الجمع : 25ـ63
الجنس : 24ـ 45ـ46
الجنسية : 24ـ45
الجهات : 54-83
الجهة : 24ـ49- 54ـ 55ـ 57ـ 58ـ 82ـ83
جهة الحق : 92
جهة الخصوص : 45
جهة العدم : 39
جهة العقل : 56
جهة العلم : 90
جهة العموم : 24ـ 45
جهة المعلومية : 91
جهة المفهوم : 24ـ44
جهة المنسوب : 92
الجواز العقلي : 57
الجوهر : 46
الجوهر الفرد : 36

(ح)

الحادث : 82ـ 83ـ 90ـ 91ـ94
الحالة الأخرى : 94
حال الخليقة : 81
حالة الاجتماع : 48ـ 61
الحالة الأخرى : 94
الحالة الأخروية : 92
حالة الانفراد : 48ـ 61
الحالة الأولى : 92
الحالة الثانية : 92
حالة العدم : 94
الحالة النسبية : 57
حالة الوجود : 94
حبل الله : 87
حجاب الذات : 87
حجاب الرجحان : 26ـ 69
الحجة : 85
الحد : 37- 45-54
حد الاسم : 37
حد المسمى : 38

الحدود : 36ـ 45

حرف العناد : 52

حروف الكتاب : 84

الحس : 31ـ 33ـ 34ـ 68ـ 83- 87

حصة النوع من الجنس : 46

حصول التالي : 25ـ 61

حصول المقدم : 25ـ 61

حصول الضدين : 88

الحق : 21ـ 26ـ 30 ـ31ـ 32ـ 51ـ 69ـ 85ـ 86

87ـ 88ـ 89ـ 90 ـ 91ـ 93ـ 94

حق الأشياء : 86ـ 90ـ 93

حق الباطل : 85

الحق بإطلاق : 85ـ 86

الحق بالحق : 91

الحق بالحق المبين : 93

الحق بالكلمات : 93

حق الربوبية : 95

حق المشهود : 85

الحقائق : 90

الحقائق الثابتة : 31

حقائق العالم : 88

حقائق العلم : 88

الحقائق المحضة : 31ـ 42

الحقيقة : 22ـ 25ـ 34ـ 36ـ 37 - 63ـ 67ـ 76-84

الحقيقة البسيطة : 22ـ 36

الحقيقة البشرية : 30

الحقيقة المرجوحة : 76

الحقيقة المركبة : 22ـ 36

الحكم : 49ـ 51ـ 53ـ 54ـ 57ـ 64ـ 66ـ 73ـ 74ـ

الحكم الثابت : 73

الحكم بالسلب : 52

الحكم بالعناد : 54

الحكم الشرعي : 74-77

حكم العقل : 51

الحكم على الشيء لنفسه : 77

الحكم على الشيء بغيره : 77

الحكم المنتفي : 73

الحكم المعلل : 73

حمل الاشتقاق : 23ـ 39-40

حمل المواطاة : 23ـ 39

الحواس : 31

الحياة : 21ـ 29ـ 30-46

الحياة الآخرة : 33

الحياة الدنيا : 33

(خ)

الخاص : 83

الخاصة : 45-53

الخبر : 39- 49ـ 50ـ 53

الخصوص : 31 ـ 42 - 45 49 53ـ 54ـ 68-76

خصوص اللزوم : 54

الخطأ : 30ـ 89

الخطاب : 75

خطاب الله : 89

خطاب التكليف : 75

خطاب الوضع والاختبار : 75

الخلق : 30-32ـ 34ـ 87ـ 89

الخلو : 25ـ 50-63

الخيال : 31-82

الخيال الذهني : 31

(د)

الدعوى : 51

دعوى الآحاد : 75

دعوى الإجماع : 75

دعوى التجريح : 75

دعوى التواتر : 75

دعوى الظهور : 75

دعوى العدالة : 75

دعوى النصوصية : 75

الدلالة : 35-37

دلالة الألفاظ على المعاني : 33-34-35

دلالة الألفاظ على المعنى : 35

الدليل : 38-51-58-65-69-73-75-76

دليل الخصوص : 53

دليل السمع القاطع : 89

دليل العموم : 53

الدليل القاطع : 84

دليل قوة الاختيار : 88

دليل اللفظ : 35

الدين : 30

الدوام : 58

(ذ)

الذات : 23-36-39-42-54-58-87

ذات الله : 33

ذات الحق : 86

ذات الماهية : 41

الذِّكر : 82

ذكر الرب : 82

ذكر اللازم على العموم ذكره على الخصوص : 49

ذكر الله : 35

الذهن : 22-23-34-35-36-37-39-40-42-43-44-48-49-52-56-74-82-90

الذهني : 23

(ر)

الراجح : 69-73-76-77-89

الراجح بالوحي : 89

الربوبية : 93-94

الرجحان : 26-73

الرسم : 82

الرسوم : 44

الرضى : 94

الرفع : 52

رفع التالي : 61

رفع المقدم : 61

الروح : 21-29-30-82-86

الروحي : 32

الرؤية : 56

(ز)

الزمان : 54-55-91

زمان الحق : 86

الزوال : 52

(س)

سالبات القضايا الجازمة : 25

السالبة : 47ـ 58ـ63
السالبة الجزئية : 59
السمب : 73
السبر والتقسيم : 66ـ74
سد الذرائع : 74
السلب : 51-52
سلب الحكم : 52
سلب اللزوم : 52
سلب اللوازم : 52
سلب اللزوم والعناد : 52
السلب المطلق : 52
السمع : 53
السمعيات : 53ـ54
السنة : 74ـ94
السهو : 83
سؤال الإلزام : 75
سؤال القول بالموجب : 75
سؤال الكسر : 75
سؤال المعارضة : 76
سؤال المنع : 75
سؤال النقض : 75
السؤالات : 76
السوالب الكلية : 59

(ش)

الشاهد : 94
الشرط : 46-51-53
الشرطي : 67
الشرطي المتصل : 67
الشرطي المنفصل : 67
الشرطيات : 51ـ 52ـ59
الشرطيات المنحرفة : 52
الشرطية : 51ـ52- 54
الشرطية المتصلة : 51
الشرطية المحضة : 52
الشرطية المنفصلة : 51
الشرع : 74
الشرعي : 76
الشروط الشرعية : 74
الشروط العادية : 74
الشروط العقلية : 74
الشروط اللغوية : 74
الشمول : 31ـ42
الشهادة : 88
الشهادة بالحق : 51
الشهادة للحق : 52ـ82
الشهوة : 32
شهود الحق : 26ـ69
الشهود الصريح : 82
الشهيد : 85
الشوق : 84

(ص)

الصادق : 47ـ 49ـ56
صحة اللزوم : 83
صحة النقيض : 68
الصدق : 25ـ 49ـ 55ـ 56ـ60
صفاء العقل : 36

الصفات : 32ـ 40ـ 42ـ 54ـ 88
صفات الحق : 86
صفات المعاني : 35
الصفة : 23ـ 39ـ 40ـ 41ـ 84
صفة الاختيار : 88
الصفة بالنسبة للموصوف : 23-40
الصفة غير اللازمة للماهية : 65
الصفة اللازمة : 23ـ40
الصفة اللازمة للماهية : 23ـ40
الصفة اللازمة للوجود : 23ـ40
الصفة المفارقة : 23ـ40
الصفة المفارقة البطيئة : 23ـ40
الصفة المفارقة السريعة : 23ـ40
الصنائع : 34
الصناعات الفكرية : 32
الصناعة : 44
الصناعي من المركبات : 43
الصناعي من المؤلفات : 43
الصنعة : 75
الصواب : 29ـ 30ـ89
الصور : 82
صورة الاجتماع : 84
صورة الافتراق : 84
صورة خالية : 81
صورة المطلوب : 26
الصورة المعقولة المفارقة : 39

(ض)

ضابط الحكم : 73
الضدان : 24ـ50- 48ـ 87ـ 88- 91
الضرورة : 56ـ74 - 86ـ 87
ضرورة العقل : 56
ضرورة اللزوم : 88
ضرورة الوجود : 56
الضروري : 56-73
الضروريات : 26ـ69-73
الضروريات البديهيات : 69
الضلال : 73ـ 83ـ 86ـ 95
الضمير : 21ـ 30ـ 84ـ 85ـ89
ضوابط النظر : 34
ضوابط الألفاظ الدالة على المعنى : 34
ضوابط المعاني من حيث هي حاصلة للفهم من دليل اللفظ : 35
ضوابط المعقولات : 35

(ط)

الطبع : 23- 32ـ 36ـ39- 44ـ57
طبيعة الجنس : 45
طبيعة الفصل : 45
الطبيعي : 23
الطبيعي من المركبات : 43
الطبيعي من المؤلفات : 43
الطردي : 73
الطريق الفطري : 26ـ65
الطريق المستقيم : 89
طريق النقل : 75
طريق الوحي : 89
الطريقة : 83

(ظ)

الظاهر : 76- 88ـ92

الظن : 73ـ69ـ74

الظني : 26ـ69

الظنيات : 26ـ69

(ع)

العالم : 32 ـ 33 ـ 65 ـ 83 ـ 88 ـ 90 - 91 ـ 92 ـ 93

العالم الثابت : 21ـ 31ـ 90

العالم العيني : 91

العام : 38-83

العامة : 53

العبادات : 30

العبارات : 21ـ34

العبارة : 21ـ30

العدل : 89

العدم : 39-65-73-74-87-88-90 -91-94

عدم الاتصاف بالمحمول : 58

عدم الجزء من الخبر : 50

عدم الجزئي : 22ـ38

عدم الخبر : 50

عدم الكلي : 38

عدم اللزوم من العقل : 84

عدم المتشخص : 22-38-

عدم الموضوع : 59

العدمي : 23ـ44

العرض : 36-46-

العرفي : 76

العروة الوثقى : 94

العصمة : 74

العقل : 32ـ 35ـ 51ـ 53ـ 55ـ 56ـ 69ـ 70- 76- 82-83-84-86-89

العقل السليم : 36

العقلي : 76

العقليات : 29ـ 36ـ 53

العقول : 85

العكس : 59

عكس القضايا : 63

عكس النقيض : 59

العلامة : 73ـ 82ـ 83ـ86

العلة : 73ـ 74ـ75

العلة المحققة : 74

العلة المخرجة : 74

العلة المعلومة بالاستدلال : 74

العلة المعلومة بالنص : 74

العلة المنقحة : 74

علة الوجود في الأعيان : 93

العلل : 74

علل التصديق : 32

العلم : 21ـ 29ـ 30ـ 31ـ 32ـ 34ـ 46- 54 ـ 68 ـ 88 ـ 90ـ92

العلم بالمكتوب : 84

علم الحق : 88 - 90ـ92

العلم الحق : 91

علم الله : 33ـ 84ـ 89-90- 91ـ92

العلم النظري : 32

العلوم الضرورية : 32

علم المكلف : 75

العموم : 31ـ 37ـ42ـ45-49- 53ـ 54ـ 55ـ 76
عموم الشرطية : 54
عموم الكليات من القضايا : 25ـ 53
عموم اللزوم : 54ـ55
عموم اللزوم والعناد : 54
العناد : 52-77
العنادية : 51ـ52
العوائذ : 74
العوارض : 34
عوارض المعاني : 35
عوارض المعقولات : 29
العوارض المشخصة : 94

(غ)

الغائب : 94
الغريزة : 32
الغلط : 29ـ85
غير الجازمة : 51
غير المركب : 43
غير المفارق : 41
غير الموصوف : 25ـ 63
الغيب : 88-89 - 93
الغيوب : 94

(ف)

الفرد : 84
الفرع : 67
الفروع : 77
الفروق والمدارك في الفروع : 77
الفصل : 45ـ46
الفصل بالنسبة إلى الجنس : 24ـ46
الفصل بالنسبة إلى حصة النوع من الجنس : 24ـ46
الفصل بالنسبة إلى النوع : 24ـ46
الفطر : 22ـ 34ـ 65ـ69
الفطرة : 65ـ 87ـ 94
فطرة الإنسان : 35- 56
الفطرية الإنسانية : 66
الفعل : 41ـ44ـ49- 60ـ68ـ 77-84
فعل أحد الضدين : 24ـ 50ـ 51
فعل الحق : 92
فعل الله : 89
الفكر : 29
الفهم : 22ـ29 ـ 30- 35ـ 36ـ 37ـ 52ـ 86ـ 90ـ94
فهم الحقيقة : 81
الفهوم : 89
الفوق : 82
الفوقية : 82

(ق)

القانون : 73
القبلية : 91
القديم : 33ـ 83ـ 90ـ 91ـ92
قدم العالم : 83
القرائن : 82
القسط : 89
القسمة : 44
قسمة الكلي إلى جزئياته : 44

قسمة الكل إلى أجزائه : 44
القضاء والقدر : 92
القضايا : 25ـ26ـ 53 - 54ـ 55ـ 57ـ 58ـ 59ـ60 62ـ 68ـ
القضايا الجازمة : 25
القضايا المركبة : 63
القضايا اليقينية : 26ـ68ـ
القضية : 24ـ 25ـ 26ـ 50ـ 57ـ 58ـ 61ـ 62ـ85
القضية الجازمة : 24ـ 51ـ62
القضية الجازمة السالبة : 24ـ51
القضية الجازمة السالبة الجزئية : 24ـ 51ـ59
القضية الجازمة السالبة الكلية : 24ـ 51ـ59
القضية الجازمة الموجبة : 24ـ51
القضية الجازمة الموجبة الجزئية : 24ـ 51
القضية الجازمة الموجبة الكلية : 24ـ 51
القضية الجزئية : 24ـ 51ـ52
القضية الحملية : 52
القضية الذهنية : 49ـ 51
القضية السالبة : 47ـ 58ـ 64
القضية السالبة الجازمة : 59
القضية الضرورية : 59
القضية غير الجازمة : 24ـ 51
القضية غير الجازمة السالبة : 24-51
القضية غير الجازمة السالبة الجزئية : 24ـ 51
القضية غير الجازمة السالبة الكلية : 24ـ 51
القضية غير الجازمة الموجبة : 24ـ 51
القضية غير الجازمة الموجبة الجزئية : 24ـ 51
القضية غير الجازمة الموجبة الكلية : 24ـ 51
القضية الكلية : 52
القضية اللزومية : 25ـ 61
القضية اللزومية السالبة : 52
القضية اللزومية الموجبة : 52
القضية المتصلة : 25ـ 51ـ 52ـ59
القضية المطلقة : 54-55
القضية الممكنة : 59
القضية المنفصلة : 25ـ 51ـ52
القضية المنفصلة الحقيقية : 59
القضية الموجبة : 47ـ58
القضية الواحدة : 62ـ63
القضية الوجودية : 49
القضيتان إذا اختلفتا في الكم : 25ـ60
القضيتان إذا اختلفتا في الكم والكيف : 25ـ60
القضيتان إذا اختلفتا في الكيف : 25ـ60
القطع : 69ـ73
القطعي : 67ـ69
القطعيات : 73
القلب : 32ـ95
القلم العلي : 84
القوة : 41ـ48-52-60-84-87-
قوة الاختيار : 87ـ88
قوة الاضطرار : 87
القوة العقلية : 26ـ68
القوة المفكرة : 55ـ81
القول : 31- 53ـ 67ـ77
قول الصحابي : 74
القياس : 47ـ 51ـ 64ـ 65ـ 66ـ 67ـ74
قياس الخلف : 67
القياس المركب : 64

القياس المفصل : 64

القيود : 94

القيومية : 86

(ك)

الكاذب : 47ـ 49 - 56

الكتاب : 36-74ـ 84ـ 89ـ94

الكتابة : 84

الكثرة : 88

الكذب : 25ـ 48ـ 49ـ 55ـ 56ـ60

الكسب : 32

الكشف : 26ـ 69

الكل : 22ـ 23ـ 38ـ39-45- 50ـ 61

الكل الواحد : 84

الكلام : 77ـ 89

الكلمة : 85-86

الكلي : 22-26-36ـ 37ـ 38ـ 39ـ 46ـ 54ـ 67ـ
74 - 81-92

الكلي الذي بعد الجزئيات : 23ـ 39

الكلي الذي بعد الكثرة : 40

الكلي الذي قبل الجزئيات : 23ـ 39

الكلي الذي قبل الكثرة : 39

الكلي الذي مع الجزئيات : 23ـ 39

الكلي الذي مع الكثرة : 39

الكلي بالذات : 22ـ 36

الكلي بالعرض : 22ـ 36

الكلي بالنسبة إلى الذهن : 37

الكلي بالنسبة إلى الوجود : 37

الكليات : 21ـ 22ـ29 -34-36-37-53-74

الكليات المعقلية : 22ـ 34ـ 35

الكليان : 67

الكلية : 47-52ـ 58ـ 60ـ 76

الكلية العامة : 25-58

الكلية غير المحصورة : 52- 53

الكلية المحصورة : 52

الكم : 25ـ 59

الكمية : 58

الكيف : 25ـ 59

الكيفيات : 55

الكيفية : 59

(ل)

اللاأخص : 23ـ 40ـ 41

اللاأعم : 23ـ 40ـ 41

اللازم : 41ـ 42ـ 44ـ 47ـ 49- 51

اللازم الوجود : 86

لازمة قدم العالم : 83

اللازمة للماهية : 23ـ 40ـ 41ـ 46

اللازمة للوجود : 23ـ 40ـ 86

اللزوم: 24-46-51-54-55ـ 83ـ84 - 87ـ 89ـ 92

اللزوم الاعتبارية : 24ـ 48

اللزوم بين الشيئين من الجانبين لا لذاتيهما : 24ـ 46

اللزوم بين الشيئين من الجانبين لذاتيهما : 24ـ 46

اللزوم بين الشيئين من جانب واحد لأمر منفصل :
24ـ 46

اللزوم بين الشيئين من جانب واحد لنفس اللازم :
24ـ 46

اللزوم بين الشيئين من جانب واحد لنفس الملزوم :
24ـ 46

اللزوم بين صادقين : 24ـ 47

اللزوم بين كاذبين : 24ـ 47

اللزوم بين مقدم صادق وتال كاذب : 24ـ 47

اللزوم الحقيقة : 24ـ 48

لزوم العرض للجوهر : 46ـ 48

اللزوم في الذهن : 24ـ 48

اللزوم في الذهن وفي الوجود : 24ـ 48ـ 49

اللزوم في الوجود : 24ـ 48

لزوم الكاذب للصادق : 47

اللزومية : 51ـ 61

اللسان : 21ـ 30ـ 34ـ 35ـ 82

لسان العرب : 35

اللسان العربي : 21ـ 34ـ 35

اللغة : 43ـ 75

اللغوي : 76

اللفظ : 22ـ33ـ 34ـ35-36ـ 51ـ 55ـ 75ـ 76

اللفظ الجزئي : 36

اللفظ الكلي : 36

اللفظ المشترك : 82

اللوازم : 44ـ46- 83- 89

لوازم الجزء الوجودي : 45

لوازم العقليات : 29

لوازم الموجودات : 87

(م)

المادة : 54ـ 57ـ 59

المادة الممكنة : 60

مانعة الجمع : 25ـ 60ـ 62ـ 68

مانعة الخلو : 25ـ 62

الماهيات : 37

الماهية : 24ـ 40ـ 41ـ 45

الماهية الاجتماعية : 43

ماهية الرب : 82

ماهية الشيء المحسوس : 81

ماهية الفعل : 44

ماهية المحدود : 45

الماهية المركبة : 23ـ 44

الماهية المركبة الاعتبارية : 23ـ 44

الماهية المركبة المحققة : 23ـ 44

ماهية النوع : 45ـ 46

المبادىء : 75-83

مآخذ المنع : 75

المبدأ الأول : 68ـ 83

مبدأ المبادىء : 26ـ 68

المباين : 41

المتأثر : 84

المتجدد : 94

المتشخص : 22ـ 38

المتشخصات : 37

المتصلة : 25ـ 51-52-59

المتصلة الجزئية : 53

المتصلة اللزومية : 67

المتقابلتان : 60

المتعاندتان : 60

المتناقضان : 61

المجاز : 36ـ 51ـ 76

المجاز الراجح : 76

المجهول : 49

المجهولات : 35
المحال : 55ـ 88ـ 90ـ 91
محامل اللفظ : 75
المحدود : 45
المحسوس : 34-81-82-
المحسوسات : 33ـ 81ـ 82ـ 87
المحكوم : 57
المحمول : 57ـ 58ـ 64
المحمول بالطبع : 23ـ 39
المخاطبات : 34ـ 95
المخالطات : 30
المخصوص : 77
المدارك في الفروع : 77
المدركات : 33
مدلول الألفاظ : 35
مدلولات الألفاظ : 21ـ 22ـ 30-34
المراتب : 21ـ 30ـ 31ـ 33ـ 34
مراتب الإدراك البشري : 31
مراتب الإدراكات الإنسانية : 21ـ 30
مراتب الأنوار : 33
المراتب الزائلة : 21ـ 31ـ 33ـ 92
مرتبة الحياة الآخرة : 33
مرتبة البرزخ : 33
مرتبة الحس : 21ـ 30ـ 31ـ 33
مرتبة الخيال : 31
مرتبة العقل : 31
مرتبة العقل الروحي : 21ـ 30
مرتبة الفكر التخيلي : 21ـ 30
المرتبتان الحسية والخيالية : 33ـ 34
المرجوح : 73ـ 89
المرسم : 81ـ 85ـ 86ـ 87ـ 90ـ 93
المراسم : 93-95
مراسم الطريقة : 81
المركب : 23ـ 31ـ 36ـ 43ـ 44ـ 46-55-64-
المركب من الذهنيات : 43
المركبات : 36ـ 44ـ 62
مسالك الأسماء الحسنى : 21ـ 31ـ 32
المساوي : 23ـ 41ـ 63
مساوي النقيض : 24ـ 25ـ 50ـ 51ـ 62
المستوي : 59
المسموع : 32ـ 66
المسمى : 33
مشارق الأنوار : 21ـ 30
المشتبه : 74
المشخصات : 81
المشروط : 46
مشروعية الأحكام : 74
المشهود : 85
المشهورات : 73
المصلحة : 73
المصلحة المرسلة : 74
المصنوعات : 88
المضمر : 36
المضنون : 74
المضايق المظلمة : 83
المطبوع : 32
المطلق : 54
المطلقات : 54

المطلوب : 51ـ75-86
المطلوبات : 65
مطلوبات الإنسان : 26ـ65
المظنة : 73
المعدول : 51
المعدولات : 51
المعدوم : 65ـ 91ـ92ـ93
المعرَّف : 37
المعرِّف : 22ـ37
المعرفة : 37
المعشوق : 84
المعرفة الذهنية : 37
المعروف : 95
المعقول : 34
المعقولات : 29ـ 32ـ 33ـ 34ـ35
المعقولات الدائمة الثابتة : 21ـ30ـ33
المعلم الأول : 34
المعلوم : 31-91
معلوم الله : 88
معلوم المطلقات : 54
المعلومات : 31ـ 35ـ 89ـ93
معلومات الله : 88
المعلومية : 88ـ 90ـ 91
المعاني : 31ـ 33ـ35-36ـ 43ـ90
معاني العقليات : 30
المعاني من حيث هي في الأذهان : 31
المعاني من حيث هي في الأعيان : 31
المعاني من حيث هي في الذهن : 23ـ42
المعاني من حيث هي في الوجود : 23ـ42
المعنى : 22ـ 23ـ 33ـ 34ـ 35 - 36ـ40
المعنى الجزئي : 36
المعنى الكلي : 36ـ40
معنى الحد : 37ـ38
المعنى إذا نسب إلى المعنى : 23ـ40
المفارق : 41ـ42-54-
المفردات : 46-55
المفهوم : 22-36-45-
مفهوم الجزئي : 37
مفهوم الحق : 86ـ94
المقبولات : 73
المقتضي : 73ـ88
المقدم : 25ـ 47ـ53-59-61-62-
المقدمات الفطرية : 26ـ65
المقدمة : 51
المقدمة الأولى : 47
المقدمة الصغرى : 47ـ 48ـ 64ـ65
المقدمة الكبرى : 47ـ 48ـ64
المقسم : 24ـ46
إلمقيد : 54
المقيدات : 54
المقوم : 24ـ46
المقوم للنوع : 24ـ45
الملائم : 74
الملازم : 41
الملازم للماهية : 41-
الملازم للوجود : 41
الملازمة : 62ـ87
الملزوم : 47

الملك : 88

الملكوت : 88

الممتنع : 57ـ 75ـ 76

الممتنع العدم : 56

الممتنع الوجود : 56

الممكن : 56. 57ـ 58ـ 89-90-91

الممكنة : 59

الممنوع : 76

المناسب : 74

المناسبات : 55

المناسبة : 74

منزلة البرهان في الجزئي : 92

منزلة البرهان في الكلي : 92

منزلة الضروريات : 73

منزلة ماليس بضروري : 73

المنسوخ : 77

المنصوص : 74

المنظم الكامل : 63

المنفصلة : 25ـ 51ـ 52ـ 59ـ 62

المنكور : 37

المواد : 59

مواد القضايا : 55ـ 58

مواضع الصواب : 29

المؤثر : 74ـ 83-84

الموجبات : 51

موجبات القضايا الجازمة : 25

الموجبة : 47ـ 58

الموجبة الجازمة : 59

الموجود : 38- 65ـ 83ـ 86ـ 89-93

الموجودات : 68ـ 87-91

الموصوف : 23ـ 25ـ 40-63

الموضوع : 23ـ 49ـ 50- 52ـ 58ـ 59

الموضوع بالطبع : 23ـ 39

المؤلف : 23-43

المؤلف ذهنا : 44

(م)

النتيجة : 47ـ 48ـ 51ـ 64

النحو : 34ـ 35

النزول : 82

النسبة الحكمية : 55

نسبة الصفة إلى الموصوف : 40

نسبة المعنى إلى المعنى : 40

نسبة الموضوع للمحمول : 58

نسبة المحمول للموضوع : 58

النسخ : 76

النص : 74ـ 75

النظر : 21ـ 26ـ 29ـ 31ـ 34- 38ـ 69ـ 77ـ 83ـ 92

النظم الكامل : 64

النفاق : 95

النفس : 21ـ 22ـ 30ـ 34ـ 35- 67ـ 77ـ 81ـ 82ـ 83ـ 85ـ 86ـ 91ـ 95

النفي : 51ـ 66-88

نفي التالي : 26-66

نفي الجزء : 23ـ 39

نفي الجزئي : 23ـ 38

نفي الكل : 23ـ 39

نفي الكلي : 23ـ 38

نفي المركب : 23 ـ 48
نفي المقدم : 26-66
النقل : 75
النقيض : 25ـ 50-56-62-67-
نقيض اللازم : 47
نقيض الملزوم : 47
النقيضان : 24ـ 49ـ 50ـ 87
النكرة : 36ـ 37
النوع : 24ـ 45ـ 46ـ 47

(هـ)

الهدى : 29ـ 73ـ 95
الهيئة الاجتماعية : 55
الهوى : 69

(ي)

اليقين : 69-87

(و)

الواجب : 52ـ 58ـ 74ـ 76ـ 77ـ 90ـ 91
الواحد اللازم الماهية : 46
الواضع الأول : 34
الوجدان : 92
وجدان اللزوم : 82
الوجوب : 25ـ 55ـ 56ـ 57ـ 67
وجوب الواجب : 57
الوجود : 21ـ 23 - 31ـ 33ـ 37ـ 42ـ 43ـ 44ـ 46ـ 48 ـ 49ـ 55ـ 56ـ 65ـ 68ـ 74ـ 83ـ 85ـ 86ـ 88ـ 90ـ 91ـ 93ـ 94.
وجود التالي : 61
الوجود الثاني : 91
وجود الحق : 90
الوجود الذهني : 90
الوجود العيني : 74ـ 90ـ 93
الوجود العقلي : 57
الوجود في الأذهان : 90
الوجود في الأعيان : 90ـ 91ـ 93-92
الوجود في العلم : 90-92
وجود العلم الحق : 91
وجود المقدم : 61
الوجوه : 88
الوحدة : 88
الوحدة المتكثرة : 88
الوحي : 83ـ 89ـ 92
الوسط : 24ـ 47ـ 48
الوصف : 32ـ 58ـ 74
الوصف العدمي : 44
الوصف المفارق : 54
الوصف الذي يلحق الماهية لذاتها : 25ـ 41
الوصف الذي يلحق الماهية لغيرها : 25ـ 41
الوصف الواحد : 74
الوضع : 36ـ 56ـ 57ـ 74ـ 82
وضع التالي : 61
وضع المقدم : 61
الوقت : 49-50-24
الوقوع : 25ـ 55-74-
وقوع الاشتراك : 22-36
وقوع الممكن : 89
الوهم : 82ـ 83ـ 85ـ 89
الوهم المرجوح : 92

قائمة بأهم مصادر و مراجع التحقيق

ابن البناء : الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق رضوان بن شقرون، دار النشر المغربية، البيضاء 1985.

عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، تحقيق هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990 .

ابن سينا : النجاة، مطبعة السعادة بمصر، 1938.

ابن رشد : تلخيص منطق أرسطو، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1982.

ابن شقرون (رضوان) : مؤلفات ابن البناء المراكشي وطريقته في الكتابة، المناهل العدد 33، السنة 12، الرباط 1985.

ابن عرفة : المختصر في المنطق، ضمن «رسالتان في المنطق»، تحقيق سعد أعراب، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.

التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت.

الجرجاني : كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت 1988.

الخوارزمي : مفاتح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه : الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت 1983 .

الغزالي : معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت 1990.

إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

الفارابي : التوطئة (و) المقولات، ضمن منطق الفارابي، سلسلة الكتب الفلسفية، دار المشرق، 1985.

الفارابي : جوابات لمسائل سئل عنها، ضمن «رسالتان فلسفيتان»، تحقيق جعفر آل ياسين دار المناهل، بيروت 1987.

الكفوي : الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت 1992.

كنون (عبدالله) : ابن البناء العددي، دار الكتاب اللبناني.

الماجري : أسهل الطرق إلى معرفة المنطق، تحقيق محمد بن شريفة، ضمن مجلة «المناظرة»، السنة الأولى، العدد الثاني، الرباط 1989.

صاحب هذه الرسائل هو : أبو العباس أحمد بن عثمان الأزدي المراكشي، الشهير بابن البناء العددي. أما ابن البناء فنسبة إلى حرفة أبيه، والمراكشي نسبة إلى مولده، في حين أن العددي يرجع إلى تفوقه في هذا العلم.

وقد تعددت مصنفاته التي تتجاوز المائة، والموزعة بين مجالات مختلفة من العلوم الدينية والفلكية والرياضية والفلسفية والأدبية وغيرها، مما جعله يتبوأ مكانة مرموقة بين الأوساط الثقافية لذلك العهد، كما تدل على ذلك شهادات العلماء.

وتتسم مؤلفاته بالإيجاز نظرا لإلمامه بموضوعاته من جهة، وكرهه للهذر والحشو من جهة أخرى ؛ وأغلبها شروح لمتون، أو إجابات عن أسئلة، أو تحديدات ومقاربات لعلوم معينة. واليوم ونحن نقوم بتحقيق رسائل أخرى لابن البناء، غير تلك المتواجدة بين أيدي القراء، فإننا لا نهدف إلا إلى إثراء الخزانة العربية بتراثنا الأصيل.

وهذه الرسائل هي : رسالة الكليات في المنطق ـ شرح رسالة الكليات في المنطق ـ رسالة الجدل ـ مراسم الطريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة.

ومحقق هذه الرسائل هو الباحث عمر أوكان، من مواليد مدينة مراكش سنة 1964، زاول تعلمه بالكتاب القرآني فمدرسة البلدية، فثانوية ابن تومرت، ليحصل على الإجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة القاضي عياض بمراكش سنة 1988، وشهادة الدراسات المعمقة من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1989، وشهادة المدرسة العليا للأساتذة بمكناس سنة 1991. وهو الآن يهيء شهادة الدراسات العليا بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس بموضوع تحت عنوان : «نظرية الانزياح في الأسلوبية المعاصرة».

وقد صدرت له الأعمال التالية :

ـ لذة النص أو مغامرة الكتابة لدى بارت، أفريقيا الشرق، البيضاء 1990 (دراسة)

ـ مدخل لدراسة النص والسلطة، أفريقيا الشرق، البيضاء 1991 (دراسة)

ـ قراءة جديدة للبلاغة القديمة، أفريقيا الشرق، البيضاء 1994 (ترجمة لآثار بارت البلاغية)

ـ من تراث ابن البناء المراكشي، أفريقيا الشرق، البيضاء 1994 (تحقيق)

* وله تحت الطبع :

ـ مفردات اللسانيات والعلوم اللغوية (معجم فرنسي ـ عربي / عربي ـ فرنسي).

ـ منهجية البحث وقواعد الكتابة (دراسة).

* وهو الآن ينجز مجموعة من التراجم.

ـ شعرية البلاغة وبلاغة الشعرية (ترجمة لآثار تزفطان تودوروف البلاغية).

ـ البلاغة المختزلة (ترجمة لآثار جيرار جيت البلاغية).

ـ من البلاغة إلى الوجوه البلاغية (ترجمة لدراسات غربية بلاغية مختلفة).

ردمك 0 - 026 - 25 - 9981